جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

Revue du Laboratoire de Société & Problèmes
du Développement Local en Algérie

العدد الرابع – جانفي 2016

رقم الإيداع: 4343–2014
ISSN 2437-0436 ر.د.م.د

دار التل للطباعة

مجلة دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

العدد الرابع جانفي 2016

رقم الإيداع: 2014–4343
ISSN 2437-0436

الهيئة الإدارية

مدير المجلة المسئول عن النشر : د. تقية محمد المهدي حسان
رئيس هيئة التحرير / د. ضامر وليد عبد الرحمن
نائب رئيس التحرير/ د. بوبكر جيلالي

اعضاء هيئة التحرير

د. زيان محمد — أ. طياب خالد
د. يخلف رفيقة — أ.فاطمة الزهراء زاوي
أ.اسماء سعذي

اعضاء الهيئة العلمية لمجلة دراسات في التنمية والمجتمع	
أ.د. عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة السلطان قابوس / سلطنة عمان
ا.د. محمد الدقس	الجامعة الاردنية / الاردن
أ.د.فاتن مبارك	جامعة صفاقس/ تونس
أ.د. فيصل بن عبد الله الرويس	جامعة شقرا / السعودية
أ.د. حسان الباهي	جامعة ابن طفيل / المغرب
ا.د بوعرفة عبد القادر	حامعة وهران السانيا / الجزائر
أ.د. بو كرلدة الزواوي	حامعة وهران السانيا/ الجزائر
أ.د. دهوم عبد المجيد	جامعة الجزائر 2/ الجزائر
أ.د. زمام نور الدين	جامعة بسكرة/ الجزائر
ا.د الهاشمي مقراني	جامعة الجزائر 2/ الجزائر
ا.د. شريف زهرة	جامعة الجزائر 2/ الجزائر
ا.د. بشير محمد	جامعة تلمسان / الجزائر
ا.د.منصور مرقومة	جامعة مستغانم/ الجزائر
ا.د. بوكربوط عز الدين	جامعة الجلفة / الجزائر
د. كويحل فاروق	جامعة البليدة 2/ الجزائر
ا.د. ماهر فرحان مرعب	جامعة قالمة / الجزائر
د. سعداوي زهرة	جامعة شلف / الجزائر

قواعد النشر

1. تنشر المجلة الابحاث باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية

2. ان يكون الموضوع ضمن أحد محاور التنمية (الاجتماعية السياسية، الاقتصادية)

3. ان لا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة كحد اقصى.

4. يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

5 . تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة العلمية للمجلة ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

6. يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

7. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

8 .تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simplified Arabic مقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Gras 16 Simplified Arabic، العناوين الفرعية Simplified Arabic 14 Gras، أما الفرنسية أو الانجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

9. التهميش والإحالات بطريقة الية Note de fin على أن تعرض في نهاية المقال وفق الترتيب التالي : المؤلف، عنوان الكتاب أو ألمقال عنوان المجلة أو المؤتمر، الناشـر، البلـد ، ألطبعة ألسنة و الصفحة.

11. ان يرفق المقال بملخص باللغة الانكليزية.

12. ترسل المقالات عير البريد الالكتروني : developmentr@yahoo.com

أو revudevelopment@gamil.com

للاتصال:

الهاتف: 21 71 72 27 213+

مقدمة العدد

الحمد الله رب العالمين

تعتبر الدراسات في الحقل التنموي بإبعاده الرئيسية الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أهم الدراسات في وقتنا الحاضر وأهمية هذه الدراسات يأتي من ارتباطها بالمشروع التنموي في المجتمع المعاصر، وهذه (التنمية) تعتبر هدفا استراتيجيا للمخططين الإستراتيجيون، بمختلف اتجاهاتهم المعرفية، نظرا لما يعول على عمليات التنمية من تغيير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، للمجتمعات التي تسعى للنهوض بواقعها، وخاصة المجتمعات النامية .

ان عملية التنمية وان كانت في كثير من الأدبيات تشير إلى عملية التنمية اقتصادية، إلا أنها في الواقع عملية شمولية لكافة مفاصل المجتمع، ابتدائنا من الأسرة وصولا إلى التنظيمات الاجتماعية الكبيرة، وان السعي لتحفيز جانب واحد من تلك العملية التنموية (الاقتصادي) يعني أن العملية التي نقوم بها عملية مبتورة، فالتنمية تنطلق من الإنسان تنتهي به شاحنة كل القدرات من اجل هذا الهدف .

فالإنسان هو من يصنع التنمية ولبس العكس، والاهتمام به سيوفر قاعدة حقيقية للفعل التنموي، أن رعاية الفرد في المجتمع تتطلب التركيز على الآليات التي بواسطتها نستطيع بناء إنسان فاعل في المجتمع، أن النماذج العالمية المتقدمة اقتصاديا كاليابان وألمانيا، هي في نفس الوقت نماذج اجتماعية ناجحة، وان نجاحها الاقتصادي هو نتيجة وليس سبب لنجاحها الاجتماعي، فا ليس بالضرورة أن يكون المجتمع يمتلك ثروات طبيعية لكي يكون نموذج ناجح، ولكن بالضرورة يمتلك ثروة معرفية وأخلاقية استطاع أن ينقلها إلى الفرد، حتى يستطيع أن يبني نموذج اجتماعي ناجح، فقيم المجتمع ومعايره هي التي تؤهل لأي مجتمع في الاستمرارية والنهوض .

د. ضامر وليد عبد الرحمن
رئيس هيئة التحرير

فهرس العدد

تقويم محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في ضوء معايير اختيار المحتوى الجيد	د.نايف بن عبد العزيز المطوع كلية التربية جامعة شقراء المملكة العربية السعودية	9
البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.	د. سعاد حفاف د. مليكة بوظياف – جامعة شلف	29
معوقات ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: « الواقع والرهان»	أ.أميرة برحايل بودودة جامعة قسنطينة 03	43
مستوى وعي الطلبة بأهمية الوقت ومضيعاته الذاتية والبيئية دراسة على عينة من طلبة التربية الميدانية بكلية التربية بمحافظة عفيف	د. فيصل بن عبدالله الرويس كلية التربية بعفيف جامعة شقراء	57
إشكالية الوعي التنظيمي لدى العامل الجزائري	أ.بلـيح عائشة جامعة عمار ثليجي الأغواط	93
معوّقات ا لتنمية الحضرية في الجزائر.	أ. بوزيدي سليمان جـامعة الشلف	107
دور الفجوة الرقمية في تعطيل المشروع التنموي في الجزائر	أ. عبدلي فاطمة جامعة شلف أ. مروان فوزية جامعة البليدة 02	125
التنمية في الجزائر في ظل أزمة الهوية.	لونيس زهير أستاذ علم النفس جامعة شلف–	135
عزوف الشباب عن مهنة البناء بالجزائر	أ.صفية بوداني جامعة الشلف	147
المعوقات الاجتماعية والثقافية و مشاركة المرأة في التنمية في الجزائر.	أ.العقعاق حفصة جامعة وهران–2	169
دور الفرد في تنمية السياحة المحلية	دردیش حلمي جامعة التكوين المتواصل	181

تقويم محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في ضوء معايير اختيار المحتوى الجيد

د.نايف بن عبد العزيز المطوع
كلية التربية جامعة شقراء)المملكة العربية السعودية(

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي بمدارس المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق أداة القياس (الاستبانة) بعد التحقق من الخصائص السيكومترية للأداة، وقد اشتملت الأداة على (33) فقرة . وتكونت عينة الدراسة من (80) معلماً ومعلمة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة، كذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE-WAY-ANOVA) للمقارنة بين استجابات عينة الدراسة على أداة القياس تبعاً لمتغير الخبرة، في حين تم استخدام اختبار "ت" T-test " لمجموعتين مستقلتين للمقارنة بين تقديرات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس. وقد اظهرت نتائج الدراسة أن من مميزات محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي احتوائه على رسوم وصور توضح مفهوم المادة العلمية واتسامه بالتنظيم والوضوح وكذلك تضمنه للمعلومات المهمة مثل العناوين والقوانين والأمثلة أما نقاط ضعفه فقد تمثلت في عدم تضمنه تجارب الدول المتقدمة في مجال الفيزياء، وضعف مساعدته لتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو دراسة التخصصات العلمية ولا يراعي النمو الشامل للمعلمين، وكما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس والخبرة). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها الاهتمام بكتاب الفيزياء للصف الثالث الثانوي وإجراء المزيد من الدراسات حول المقررات الدراسية الأخرى.

Abstract

The present study aimed to identify the reality of the content of the third secondary students' Physics course in the schools of Kingdom of Saudi Arabia from the male and female teachers' point of view. To achieve this aim، the researcher used a questionnaire as a study tool for his study after

verifying its psychometric properties، the study tool contained (33) items، The study sample consisted of (80) male and female teachers، the arithmetic means and the standard deviations of the grades of the study sample in the questionnaire were extracted، the one-way analysis of variance (ONE-WAY-ANOVA) was used to compare between the responses of the study sample to the study tool according to the experience variable. Whereas T-test was used with two independent groups to compare between the grades of the study sample according to the sex variable. The findings of the present study showed that: one of the advantages of the content of the physics course was its containment of paintings and pictures that illustrate the connotation of the scientific materials in the course، another advantage of the content was its organization and clarity، it also contained the important information like titles، laws and examples. The weaknesses of the content of the physics course were; it didn't contain any of the advanced world experiments in the field of physics and its weak help in developing positive attitudes towards studying scientific specialties، finally it didn't take into account the overall growth of the teachers. The study concluded that: there were no significant statistical differences according to the study variables (experience and sex). The study also concluded a number of recommendations most important of which was: attention should be given to the third secondary physics book and conducting more researches in the other subjects.

مقدمة الدراسة ومشكلتها:

تلعب التربية دوراً أساسياً في تكوين الفرد عن طريق تزويده بالعلوم والمعارف والمهارات وتنمية قدراته وتكوين إتجاهاته لتجعل منه شخصاً سوياً، يستطيع التعامل والتكيف مع أفراد مجتمعه مساهماً معهم في تحسين وتطوير أمور حياتهم والتغلب على ما يواجههم من مشاكل. (بشاره، 1983م).

وتعتبر المناهج الدراسية مجالاً مهماً في ميدان التربية إذ تعتبر الوسيلة الأهم لتحقيق أهداف التربية وقد تزايد الاهتمام بالمناهج الدراسية في الفترة الأخيرة نتيجة لما حدث من تطورات علمية وتقنية متسارعة في شتى مجالات الحياة وفي مجال التربية على وجه الخصوص. (الخليفة، 2012م).

ويشكل الكتاب المدرسي أحد الأركان الرئيسية للمنهج الدراسي لكونه الوعاء الذي يتضمن المحتوى والذي يشكل محوراً أساسياً في عملية التعليم والتعلم، ويعتبر مقرر الفيزياء أحد الكتب الدراسية التي تُدرس لطلاب المرحلة الثانوية قي القسم العلمي.

إن عملية اختيار المحتوى العلمي الذي يقدم للطلاب ليتم وصفة في كتاب مدرسي يعتبر أصعب المراحل وأهمها وذلك لكون المحتوى هو الطريق لتحقيق الأهداف وبلوغها (نشوان، 1994م)

وتؤكد دراسة شاهين (2003م) أن المحتوى يتبوء مكانة مهمة في العملية التعليمية حيث يعتبر أحد العوامل الأساسيه التي ترتبط بالمعلم والمتعلم وطرق التدريس، والوسائل التعليمية التعلمية وعملية التقويم.

ويرى بعض التربويين أنه لابد من إجراء عمليات التقويم المستمرة للمقررات الدراسية وذلك بهدف اختبار صلاحيتها ومراقبة جودتها في ضوء المعايير الجيدة لمحتوى المقررات الدراسية.(الراشد، 2013م).

ونظراً لإطلاع الباحث على كثير من الدراسات التي تناولت تقويم المقررات الدراسية في الكثير من الدول، ولأهمية تقويم المحتوى العلمي لمقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية ورغبة منه في المشاركة في هذا المجال وحيث أنه لا توجد أي دراسة علمية مشابهه لهذه الدراسة – حسب علم الباحث – على مدارس محافظة القويعية لذا أتت هذه الدراسة لمعرفة وجهة نظر معلمي ومعلمات نحو محتوى مقرر الفيزياء في ضوء معايير اختيار المحتوى الجيد.

و يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :-

ما واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في مدارس محافظة القويعية بالمملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في مدارس محافظة القويعية بالمملكة العربية السعودية؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تعزى لمتغير الجنس (مذكر، مؤنث) (معلم – معلمة) ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة ؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة لمعرفة واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في مدارس محافظة القويعية ومدى وجود أثر للخبرة والجنس في استجابة عينة الدراسة.

أهمية الدراسة :

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

ستسهم هذه الدراسة – بإذن الله – في توضيح نقاط القوة والضعف في محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في محافظة القويعية، والذي يعتقد بأنه سوف ينعكس إيجاباً على تطوير محتوى المقرر.

تعتبر هذه الدراسة (حسب علم الباحث) من أوائل الدراسات والأبحاث التي تناولت وجهت نظر المعلمين والمعلمات في مدارس محافظة القويعية نحو مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي.

حدود الدراسة:

التزمت الدراسة في إجراءاتها بالحدود الآتية:

1 – تقويم محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي المقرر تدريسه من قبل وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي 1436/ 1437هـ.

2 – طبقت هذه الدراسة على معلمي ومعلمات الصف الثالث الثانوي بمدارس محافظة القويعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية.

3 – تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي –1436 1437هـ.

مصطلحات الدراسة:

التعريفات الإجرائية

مقرر الفيزياء:

هو أحد المقررات الدراسية التي تدرس للصف الثالث الثانوي – القسم العلمي – في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.

المحتوى:

جميع المعلومات والمهارات والرموز والصور والكلمات التي يراد نقلها لطلاب الصف الثالث الثانوي في مقرر الفيزياء بالمدارس الثانوية في المملكة العربية السعودية.

محافظة القويعية:

هي إحدى المحافظات الكبيرة في المملكة العربية السعودية، وتتبع إدارياً منطقة الرياض، ويبلغ عدد المدارس بها أكثر من 500 مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً : لإطار النظري :

تعريف المحتوى :

يعرف سعادة (1997م) المحتوى بأنه المعرفة العلمية التي يراد نقلها للمتعلمين وتتمثل في المعلومات والمفاهيم والمبادئ والأفكار.

ويعرفه الدمرداش (2001م) بأنه سجل الرموز والصور البصرية والألفاظ المصاغة والكلمات المرسومة وهي يطبقها مجردات صم .

معايير اختيار المحتوى الجيد :

يرى الخليفة (2012م) أن عملية اختيار المحتوى تعتبر من أهم العمليات التي تمر بها عملية بناء المنهج المدرسي وذلك لكون كل مقرر دراسي يشتمل على عدد من المجالات وكل مجال يتضمن عدد من الموضوعات ولكل موضوع أفكار رئيسية وأخرى فرعية، ويرى أن عملية اختيار المحتوى تحتاج المرور بالخطوات التالية:

1 – اختيار الموضوعات الرئيسية.

2 – اختيار الأفكار الأساسية.

3 – اختيار المادة العلمية المتصلة بالأفكار الأساسية.

كما يرى الكثير من التربويين أن من أهم معايير اختيار المحتوى الجيد الذي يساعد في تحقيق الأهداف المطلوبة ما يلي :-

1) أن يتم اختيار المحتوى الذي يحقق الأهداف.

2) أن يكون المحتوى صادقاً.

3) أن يكون المحتوى ذو أهمية، ومتسق مع الواقع الاجتماعي للمتعلمين.

4) أن يرتبط المحتوى بالواقع الثقافي الذي يعيشه الطلاب.
5) أن يراعي المحتوى ميول وحاجات وقدرات الطلاب.
6) أن يراعي المحتوى الفروق الفردية بين الطلاب.
7) أن يحقق المحتوى التوازن بين الشمول والعمق .
8) أن يتضمن المحتوى جميع جوانب النمو الشامل لدى المتعلم.
9) أن يستغل المحتوى نشاط المتعلم وفاعليته.
10) أن يكون المحتوى في صورة قابلة للتعليم والتعلم.
11) أن يكون المحتوى قابل للتقويم.
12) أن يتضمن المحتوى قضايا تربط الطالب بالعالم المعاصر من حوله.
13) أن ينمى المحتوى الاتجاهات الإيجابية لدى المتعلمين نحو دراسة التخصصات العلمية بوجه عام ومقرر الفيزياء على وجه التحديد.

(موسى،2002م، شحاتة،1998م، سرحان،1998م، إبراهيم، 2000م، الخليفة، 2012م، نشوان، 1994م، الشهري، 2011م)

مكونات المحتوى:

أتفق أغلب التربويون على المكونات التالية للمحتوى:

أ-المكونات المعرفية وتشمل :

1) الحقائق 2) المفاهيم 3) التعميمات 4) النظريات او المبادئ.

ب-المكونات المهارية وتشمل :-

1)المهارات 2) التفكير

جـ- المكونات الوجدانية وتشمل :-

1)الاتجاه 2) الميل 3) التقدير.

(الدمرداش،2001م سعادة،1997م أبانمي،1415هـ)

محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي في المملكة العربية السعودية وفق ما أقرته وزارة التعليم :

يتكون محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي من الجزئيات التالية:

1 – الكهرباء الساكنة وتشمل:

أ- الشحنة الكهربائية

ب- القوة الكهربائية

2 – المجالات الكهربائية وتشمل:

أ- توليد المجالات الكهربائية وقياساتها

ب- تطبيقات المجالات الكهربائية

3 – الكهرباء التيارية وتشمل:

أ- التيار الكهربائي والدوائر الكهربائية

ب- استخدام الطاقة الكهربائية

4 – دوائر التوالي والتوازي الكهربائية وتشمل:

أ- الدوائر الكهربائية البسيطة

ب- تطبيقات الدوائر الكهربائية

5 – المجالات المغناطيسية وتشمل:

أ- المغانط: الدائمة والمؤقتة

ب- القوى الناتجة عن المجالات المغناطيسية

6 – الحث الكهرومغناطيسي ويشمل:

أ- التيار الكهربائي الناتج عن تغير المجالات المغناطيسية

ب- تغير المجالات المغناطيسية يولد قوة دافعة كهربائية حثية

7 – الكهرومغناطيسية وتشمل:

أ- تفاعلات المجالات الكهربائية والمغناطيسية والمادة

ب- المجالات الكهربائية والمغناطيسية في الفضاء

8- نظرية الكم وتشمل:

أ- النموذج الجسيمي للموجات

ب- موجات المادة

9- الذرة وتشمل:

أ- نموذج بور الذري

ب- النموذج الكمي للذرة

10- إلكترونات الحالة الصلبة وتشمل:

أ- التوصيل الكهربائي في المواد الصلبة

ب- الأدوات الألكترونية

11- الفيزياء النووية وتشمل:

أ- النواة

ب- الاضمحلال النووي والتفاعلات النووية

ت- وحدات بناء المادة

ثانياً : الدراسات السابقة:

قام الباحث بمراجعة عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بتقويم المقررات الدراسية وتم عرضها تنازلياً حسب تاريخ تنفيذها وذلك على النحو التالي : -

هدفت دراسة قام بها الحربي (2014م) الى تحديد معايير الكفاءة اللغوية لمقررات اللغة الانجليزية حيث قام الباحث بتحليل محتوى المرحلة الثانوية في نظام المقررات للمستويين الاول والثاني وقد توصل الباحث الى ان تحقيق معايير الكفاءة اللغوية لمقررات اللغة الانجليزية بدرجة متوسطة وأوصى بمراجعه شاملة لمقررات اللغة الانجليزية في المرحلة الثانوية والتركيز على مهارتي الاستماع والكتابة والاستمرار في الاهتمام بمهارتي القراءة والتحدث.

كما هدفت دراسة الراشد (2014م) الى تقويم كتاب التربية الأسرية للصف الاول المتوسط بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير الكتاب المدرسي الجيد حيث تكونت

العينة من 70 معلمة و 55 مشرفة تربوية في الفصل الدراسي الثاني للعام 1432/ 1433هـ . وقد أستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي وتوصلت الدراسة الى تحقيق المعايير بدرجة متوسطة و أوصت في ضوء ذلك بتزويد كتابة التربية الاسرية للصف الاول المتوسط بالمراجع والمصادر التي أَخذت منها المادة العلمية والأخذ بقائمة المعايير التي توصلت اليها الدراسة عند تقويم كتب التربية الاسرية في المراحل الاخرى والمناهج المختلفة.

وفي دراسة للعمار (2012م) هدفت الى تقويم محتوى كتاب الفيزياء للصف الأول الثانوي في ظل أبعاد التنور الفيزيائي وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل محتوى كتاب الفيزياء للصف الاول الثانوي. وأظهرت نتائج الدراسة أن هنالك خللاً في الموازنة بين أبعاد التنور الفيزيائي في محتوى كتاب الفيزياء للصف الاول الثانوي وتدني في تمثيل هذه الابعاد في المحتوى،وقد طرحت الدراسة تصوراً مقترحاً لتضمين هذه الابعاد في محتوى الكتاب.

أما دراسة بايونس (2012م) والتي هدفت الى تقويم كتاب الرياضيات المطور للصف الاول متوسط حيث تكونت عينة الدراسة من معلمي ومعلمات الرياضيات بواقع (70) معلماً و(85) معلمة. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي وتوصلت الى تحقق مؤشرات محاور الدراسة (المحتوى،النشاط،التدريبات،الشكل العام)بدرجة عالية مع وجود فروق في أجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس لصالح المعلمات،وقد أوصلت الدراسة بعقد ورش تدريب للمعلمين والمعلمات فيما يتعلق بالاستراتيجيات التدريبية والأنشطة المعطاة في الكتاب وكذلك تعديل الاخطاء العلمية والمنطقية الموجودة في الكتاب.

وهدفت دراسة الغزي (2012م) إلى معرفة مدى توفر معايير المقرر الجيد في مقرر»مهارات إدارية» في التعليم الثانوي القائم على نظام المقررات وتكونت عينة الدراسة من معلمي ومعلمات العلوم الادراية والطلاب. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة الى تحقيق معايير الكتاب الجيد بنسبة قدرها (75،32٪) وبتقدير جيد جداً مع عدم وجود فروق دالة إحصائياَ في أجابات عينة الدراسة نعزى لمتغير الجنس. وقد أوصت الدراسة بزيادة الإهتمام بكتاب مقرر «مهارات إدارية» فيما يتعلق بالأنشطة وأساليب التقديم.

وهدفت دراسة قامت بها حمودي (2011) الى تقويم كتاب مادة الكيمياء للصف الخامس العلمي على وفق معايير محددة، حيث تكونت عينة الدراسة من مدرسي ومدرسات مادة الكيمياء للصف الخامس العلمي في المدارس الإعدادية والثانوية والأساسية في مدينة بغداد حيث بلغ عددهم (110) مدرساً ومدرسة. وقد أستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الحسي وتوصلت الدراسة إلى أن محتوى الكيمياء للصف الخامس العلمي ذو مستوى جيد

مع وجود خلل في استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية بسبب عدم مرونة المادة العلمية،وأوصت الدراسة بإعادة النظر في المناهج الدراسية وتقديم كل عنصر من عناصرها بشكل مستقل، وتزويد المدارس بالتقنيات الحديثة مع تدريب المدرسين على استخدامها.

وأخيرا دراسة فقيهي (2009م) والتي هدفت إلى تقويم منهج الأحياء في التعليم الثانوي القائم على نظام المقررات في ضوء معايير مقترحة لتعليم العلوم. وقد تكونت عينة الدراسة من معلمي العلوم ومشرفي مادة الأحياء، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي المسحي وتوصلت الدراسة إلى قصور مقرر الاحياء عن تحقيق معظم معايير التربية العلمية. كما توصلت الدراسة إلى تناول مقرر الاحياء الموضوعات المقترحة بشكل مناسب، وكذلك وجود قصور في الاستقصاء العلمي حيث كان أقل المعايير تحققاً. وقد أوصت الدراسة بإجراء مراجعة شاملة للأهداف ومحتوى منهج الاحياء و تفصيل الاستقصاء العلمي في دراسة علم الاحياء من خلال توفير مطالبة وتعزيز الانشطة القائمة على البحث والتجريب.

إجراءات الدراسة :

منهج الدراسة : تم استخدام المنهج الوصفي عن طريق الحصول على المعلومات وتحليلها من عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات مقرر الفيزياء بالمدارس التابعة لإدارة التعليم بمحافظة القويعية خلال الفصل الدراسي الثاني للعام 1436 / 1437هـ. 2015 / 2016م. والبالغ عددهم (85) معلماً ومعلمة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة حيث قام الباحث بتوزيع عدد (85) استبيان على جميع أفراد المجتمع وتم استعادة (80) استبيان و بذلك يكون عدد أفراد عينة الدراسة النهائي (80) معلماً ومعلمة.

ويوضح الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
معلم	40	50٪
معلمه	40	50٪
المجموع	80	100٪

كما يوضح الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	13	16.2٪
3 سنوات وأقل من 6 سنوات	29	36.3٪
6 سنوات فأكثر	38	47.5٪
المجموع	80	100٪

أداة الدراسة:

استخدم الباحث لجمع بيانات هذه الدراسة استبانة تم تطويرها لأغرض الدراسة بعد الاطلاع على معايير اختيار المحتوى الجيد وفق ما ورد في الأدب التربوى وقد اشتملت على(33) فقرة.

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة جلهم أعضاء هيئة تدريس في الجامعات السعودية وعددهم (9) محكمين، ومن خلال ملاحظاتهم وآرائهم تم تعديل بعض فقرات الاستبانة وكذلك استبعاد عدد من الفقرات لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (33) فقرة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة عن طريق استخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (89٪) وهي قيمة تفي بأغراض هذه الدراسة.

متغيرات الدراسة:

تشتمل الدراسة على المتغيرات الآتية:

- الخبرة ولها ثلاثة مستويات : 1- أقل من 3 سنوات 2- 3 سنوات وأقل من 6 سنوات 3- أكثر من 6 سنوات .
- الجنس ولها مستويان (مذكر (معلم)، مؤنث (معلمة))

إجراءات تطبيق الدراسة

1-تم تحديد أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

2-تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة (كامل مجتمع الدراسة)، وقد تابع

الباحث بنفسه إجراءات تطبيق الأداة على عينة الدراسة.

3-تم تجميع الاستبانات المسترجعة، حيث بلغت نسبة المسترجع منها (٪94).

4-تم تفريغ البيانات في ذاكرة الحاسب الآلي، وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)؛ وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة.

5-استخراج النتائج ومناقشتها.

6-التوصيات والمقترحات.

المعالجة الإحصائية:

* للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة :

1- ما واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في مدارس محافظة القويعية بالمملكة العربية السعودية ؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

* للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث من أسئلة الدراسة:

1-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تعزى لمتغير الجنس (مذكر، مؤنث) (معلم – معلمة)؟

2-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة ؟

تم استخدام اختبار (ت) (T-test) للمقارنة بين استجابة العينات المستقلة حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تبعاً لمتغيري الجنس، و تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE-WAY- ANOVA) للمقارنة بين استجابة العينات المستقلة حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تبعاً لمتغير الخبرة .

عرض النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

* ما واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في مدارس محافظة القويعية؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وترتيبها ترتيباً تنازلياً كما يتضح من الجدول (3).

الرقم	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يحتوي على الرسوم والصور والأشكال التي توضح مفهوم المادة العلمية.	4.29	0.78
2	يتضمن المحتوى المعلومات المهمة مثل العناوين والقوانين،والأمثلة.	4.19	0.90
3	يتسم المحتوى بالتنظيم والوضوح.	4.09	0.92
4	يرتبط المحتوى بالأهداف المطلوب تحقيقها.	3.91	0.80
5	يعتمد المحتوى على معلومات وخبرات فيزيائية سابقة.	3.90	0.82
6	يوضح المحتوى دور الفيزياء في الحياة العامة.	3.88	0.91
7	ينمي المحتوى اتجاهات إيجابية نحو المسائل الفيزيائية.	3.86	0.84
8	يتدرج المحتوي بشكل منطقي من السهل إلى الصعب.	3.86	0.94
9	يساعد المحتوى على ربط المتعلم بالعالم الخارجي.	3.84	0.91
10	يساعد المحتوى على استخدام أساليب وطرائق تدريس مختلفة واجب إتباعها وفقاً لقدرات المتعلمين.	3.83	0.90
11	يوضح المحتوى أهمية الفيزياء وجمال موضوعاتها على وجه الخصوص.	3.82	0.97
12	يوجد في نهاية كل وحدة مجموعة من أساليب التقويم التي تهدف لقياس مدى تحقق الأهداف.	3.81	0.89
13	يتصف المحتوى بالدقة العلمية.	3.80	0.86
14	يؤكد المحتوى على تأصيل المثل والمبادئ والقيم الأخلاقية.	3.79	1.33
15	يساعد المحتوى في خدمة المهارات الحياتية والعملية	3.76	0.85
16	يتميز المحتوى بحداثة مادته العلمية.	3.74	0.84
17	يربط المحتوى الجوانب العملية بالجوانب النظرية.	3.71	0.86
18	يتناسب المحتوى مع عدد الحصص المقررة لتدريسه.	3.71	1.05
19	يمكن التعرف مدي مشاركة المحتوى في تحقيق الأهداف.	3.70	0.75
20	يراعي المحتوى حاجات الطلاب وفروقهم الفردية.	3.65	0.90

21	يتم توثيق المحتوى بحيث يمكن الرجوع للمصادر عند الحاجة لذلك.	3.65	0.92
22	يتوزع المحتوى على فصول الكتاب بشكل متوازن.	3.62	0.68
23	يبين المحتوى الإسهامات الفيزيائية للعلماء العرب والمسلمين.	3.61	0.80
24	يتصف المحتوى بالدقة اللغوية.	3.61	0.89
25	يخلو المحتوى من الإسهاب والتكرار.	3.59	0.95
26	مرونة المحتوى حيث يتماشى مع المستجدات من الاكتشافات العلمية في الدول المختلفة.	3.43	0.90
27	يساعد المتعلم في تطوير مهارة كتابة التقارير الذاتية واستخدام المختبر.	3.38	1.01
28	يراعي المحتوى رغبات الطلبة وميولهم المختلفة.	3.37	0.83
29	يراعي المحتوى حاجات المجتمع ومشاكله المتنوعة.	3.37	1.15
30	يتوفر فيه عنصر التشويق والإثارة.	3.28	0.83
31	يراعي النمو الشامل للمتعلمين.	3.23	0.93
32	ينمي المحتوى الاتجاه نحو دراسة التخصصات العلمية لدى المتعلمين.	3.18	0.98
33	يتضمن المحتوى تجارب الدول المتقدمة في مجال الفيزياء	3.03	1.15
	المتوسط* العام	3.68	0.46

يتضح من الجدول السابق أن معايير المحتوى الجيد متحققة بدرجة عالية بنسبة مئوية قدرها 73.6٪ ومتوسط حسابي (3.68) وكانت أفضل الفقرات تحققاً ما يتعلق بتوفر الرسوم والصور والأشكال التي توضح مفهوم المادة العلمية حيث حققت متوسط حسابي قدرة (4.29) يليها الفقرة المتعلقة بتضمن المحتوى للمعلومات المهمه مثل العناوين والقوانين بمتوسط حسابي قدرة (4.19) وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة المتعلقة بتنظيم المحتوى ووضوحه بمتوسط حسابي قدرة (4.09).

كما يتضح من الجدول أن أقل الفقرات تحققا ما يتعلق بتضمن المحتوى لتجارب الدول المتقدمة في الفيزياء بمتوسط حسابي قدرة (3.03)، وسبقتها الفقرة المتعلقة بتنمية المحتوى لاتجاهات الطلاب نحو دراسة التخصصات العلمية بمتوسط حسابي قدره (3.18). وسبقتها الفقرة المتعلقة بمراعاة المحتوى للنمو الشامل للمتعلمين بمتوسط حسابي قدرة (3.23).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

* هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تعزى لمتغير الجنس (مذكر، مؤنث) (معلم – معلمة)؟

وقد انبثقت عن السؤال الفرضية الصفرية الآتية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس. ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار(ت) للعينات المستقلة، والجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لمتغير الجنس.

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لمتغير الجنس

نوع العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
مذكر (معلم)	40	3.58	0.57	1.90	0.063	غير دالة
مؤنث (معلمة)	40	3.78	0.30			

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة (ت) غير دالة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي، تعود لمتغير الجنس.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

* هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة ؟

وقد انبثقت عن السؤال الفرضية الصفرية الآتية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في استجابة عينة الدراسة تعزى لمتغير التخصص؟ ولفحص هذه الفرضية استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE-WAY- ANOVA) للعينات المستقلة، والجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لمتغير الخبرة.

جدول رقم (5)

اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي باختلاف عدد سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
بين المجموعات	0.04	2	0.02	0.08	0.924	غير دالة
داخل المجموعات	16.97	77	0.22			

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم (ف) غير دالة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي، تعود لاختلاف عدد سنوات خبرة أفراد العينة.

ملخص النتائج :

يمكن تلخيص نتائج الدراسة الحالية في النقاط التالية :

1- نسبة توفر معايير المحتوى الجيد والتي إتفق عليها الكثير من التربويون وتم ذكرها في أدبيات هذه الدراسة 73.6٪ وهي تشكل نسبة عالية حيث كان المتوسط العام لها (3.68) .

2- أفضل معايير المحتوى الجيد تحققاً معيار قابلية المحتوى للتعليم والتعلم. وأقلها تحققاً هو معيار تضمن المحتوى لقضايا تربط الطالب بالعالم المعاصر من حوله.

3- تشابهت هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة بايونس (2012) ودراسة الغزي (2012م) ودراسة حمودي (2011م).

4- لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة عينة الدراسة عند مستوى (α=0.05) يعزى لمتغيري الجنس والخبرة.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن للباحث أن يوصي بما يلي:

1- زيادة الاهتمام بمحتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي فيما يتعلق بتضمينه ما

يربط الطالب بقضايا العالم المعاصر وتجارب الدول المتقدمة في مجال الفيزياء.

2- تضمين محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي ما يؤدي إلى تنمية اتجاهات الطلاب نحو دراسة التخصصات العلمية بشكل عام.

3 - إجراء المزيد من الدراسة حول عناصر المنهج المختلفة ومدى تحقق معاييرها بالشكل المطلوب.

المراجع

- أبانمي،عبدالمحسن.المناهج الدراسية و التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع السعودي،مكتبة الملك فهد،الرياض،المملكة العربية السعودية،الطبعة الاولى،1415هـ .
- إبراهيم،فوزي،الكلزة،رجب. المناهج المعاصرة، مكتبة المعارف،الاسكندرية،جمهورية مصر،الطبعة الثانية،2000م.
- بايونس،أمل سالم،(2012). تقويم كتاب الرياضيات المطور للصف الاول المتوسط،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية، جامعة أم القرى،مكة المكرمة.
- بشاره، جبرائيل، (1983م). المنهج التعليمي، مكتبة دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الحربي،عبدالكريم ساجي،(2014). تحليل محتوى مقررات اللغة الانجليزية للمرحلة الثانوية وتقديمها في ضوء معايير مقترحة لكفاءة اللغوية، رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية التربية،جامعة أم القرى،مكة المكرمة.
- حمودي، ليلى جاسم،(2011).تقويم محتوى كتاب مادة الكيمياء للصف الخامس العلمي على وفق معايير محددة،مجلة ديالي،العدد التاسع والاربعون ص ص 110-150
- الخليفة، حسن، (2012م). المنهج المدرسي المعاصر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة العاشرة.
- الدمرادش،عبد المجيد.المناهج حاضراً ومستقبلاً، مكتبة المنار الاسلامية،حولي،الكويت،الطبعة الاولى،2001م.
- الدمرادش،عبدالمجيد سرحان.المناهج المعاصرة، مكتبة الفلاح،حولي،الكويت،الطبعة السادسة،1998م.
- الراشد، نوره عبدالله، (2014). تقويم كتاب التربية الأسرية المقرر على طالبات الصف الاول متوسط في ضوء معايير الكتاب المدرسي الجيد من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض.

- سعادة،جودت،ابراهيم،عبدالله. المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرون،مكتبة الفلاح،الكويت،الطبعة الثالثة،1997م.
- شاهين، نجوى (2013م). تقويم مقررات العلوم للطالبات في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر العلمي السابع للجمعية المصرية العلمية ص ص 417-436
- شحاته،حسن. المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق،مكتبة الدار العربية للكتاب،القاهرة،جمهورية مصر،الطبعة الاولى،1998م.
- الشهري، عبدالله، (2011م). تقويم محتوى كتب الأحياء في نظام المقررات للمرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- العمار،شيماء عبدالله،(2012). تقويم محتوى كتاب الفيزياء للصف الاول الثانوي في ظل ابعاد التنور الفيزيائي، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،الرياض.
- الغزي، رشيد محمد،(2012). تقويم مقرر «مهارات إدارية» في التعليم الثانوي القائم على نظام المقررات،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدعوة وأصول الدين،الجامعة الاسلامية،المدينة المنورة.
- فقيهي،يحيى علي،(2009م). تقويم منهج الأحياء في التعليم الثانوي القائم على نظام المقررات في ضوء معايير مقترحة لتعليم العلوم،رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية التربية،جامعة أم القرى،مكة المكرمة.
- مرسي،فؤاد.علم مناهج التربية من المنظور الاسلامي،مكتبة زهرة المدائن،المنصورة،جمهورية مصر،2002م.

واقع محتوى مقرر الفيزياء للصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية

م	العبـــــــــارة	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيف	ضعيف جداً
1	يؤكد المحتوى على تأصيل المثل والمبادئ والقيم الاخلاقية.					
2	يخلو المحتوى من الاسهاب والتكرار.					
3	يحتوي على الرسوم والصور والاشكال التي توضح مفهوم المادة العلمية.					
4	يساعد المحتوى في خدمة المهارات الحياتية والعملية					
5	يساعد المحتوى على استخدام اساليب وطرائق تدريس مختلفة واجب اتباعها وفقاً لقدرات المتعلمين.					
6	يتوفر فيه عنصر التشويق والإثارة.					
7	يراعي النمو الشامل للمتعلمين.					
8	يتوزع المحتوى على فصول الكتاب بشكل متوازن.					
9	يربط المحتوى الجوانب العملية بالجوانب النظرية.					
10	يتصف المحتوى بالدقة اللغوية.					
11	يتصف المحتوى بالدقة العلمية.					
12	يراعي المحتوى رغبات الطلبة وميولهم المختلفة.					
13	يراعي المحتوى حاجات المجتمع ومشاكله المتنوعة.					
14	مرونة المحتوى حيث يتماشى مع المستجدات من الاكتشافات العلمية في الدول المختلفة.					
15	يساعد المتعلم في تطوير مهارة كتابة التقارير الذاتية واستخدام المختبر.					
16	ينمي المحتوى الاتجاه نحو دراسة التخصصات العلمية لدى المتعلمين.					
17	يتميز المحتوى بحداثة مادته العلمية.					
18	يوجد في نهاية كل وحدة مجموعة من أساليب التقويم التي تهدف لقياس مدى تحقق الأهداف.					
19	يتدرج المحتوى بشكل منطقي من السهل إلى الصعب.					
20	يوضح المحتوى أهمية الفيزياء وجمال موضوعاتها على وجه الخصوص.					

م	العبـــــــــارة	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيف	ضعيف جداً
21	يوضح المحتوى دور الفيزياء في الحياة العامة.					
22	يرتبط المحتوى بالأهداف المطلوب تحقيقها.					
23	يبين المحتوى الإسهامات الفيزيائية للعلماء العرب والمسلمين.					
24	يتضمن المحتوى المعلومات المهمة مثل العناوين والقوانين،والأمثلة.					
25	يتناسب المحتوى مع عدد الحصص المقررة لتدريسه.					
26	ينمي المحتوى اتجاهات إيجابية نحو المسائل الفيزيائية.					
27	يتم توثيق المحتوى بحيث يمكن الرجوع للمصادر عند الحاجة لذلك.					
28	يراعي المحتوى حاجات الطلاب وفروقهم الفردية.					
29	يعتمد المحتوى على معلومات وخبرات فيزيائية سابقة.					
30	يتسم المحتوى بالتنظيم والوضوح.					
31	يساعد المحتوى على ربط المتعلم بالعالم الخارجي.					
32	يمكن التعرف مدي مشاركة المحتوى في تحقيق الاهداف.					
33	يتضمن المحتوى تجارب الدول المتقدمة في مجال الفيزياء					

البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

The social dimension of sustainable development in Algeria, given the decline in oil prices

د. سعاد حفاف : جامعة حسيبة بن بو علي شلف
د. مليكة بوظياف : جامعة حسيبة بن بو علي شلف

الملخص:

تناولنا في هذه المداخلة البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل تراجع اسعار البترول، حيث أصبحت التنمية الاجتماعية المستديمة بين إهتمامات الدولة الجزائرية وذلك من خلال العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، لكن في الواقع أصبح المواطن الجزائري يعاني من عدة مشاكل كالفقر والسكن والبطالة، وتتفاقم هذه أزمات إذا ما واصلت الحكومة في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها من خلال ترشيد النفقات التي سيترتب عنها احتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الوطني، لهذا إرتئينا معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدي تعمل الحكومة الجزائرية على تكريس سلم اجتماعي المستديم في ظل تراجع أسعار البترول؟

Abstract:

We had this intervention in the social dimension of sustainable development in Algeria, given the decline in oil prices, where this sustainable social development became between the interests of the Algerian state through working to achieve social justice, but in fact the Algerian citizen suffers from several problems related to poverty, unemployment, housing problems. These problems are exacerbated if the government continued in the economic policy pursued through the rationalization of expenditures that will result in her social protests affect national stability, for this we decided to address the following dilemma: Devote sustained social ladder given the decline in oil prices?

البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

مقدمة:

لم تقتصر التنمية على البعد الاقتصادي بل اخذ البعد الاجتماعي دورا كبيرا في مفاهيم التنمية وخاصة البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة،والدولة الجزائرية ليس بمنأى عن دول العالم في مجال الاهتمام بكل فئات المجتمع والرهان حاليا كيف نحقق السلم التنموي الاجتماعي في ظل تراجع أسعار البترول،وفى ظل احتجاجات الجبهة الاجتماعية خاصة العمالية؟ فالدولة أمام التزامات تحتاج إلى أغلفة مالية ضخمة كأزمة السكن ،الشغل،وهي من ابرز التحديات التي تعرفها الجزائر حاليا.

نعالج هذه الاشكالية من خلال المحاور التالية :

المحور الاول: :مقاربة معرفية للتنمية والتنمية المستديمة في بعدها الاجتماعي.

المحور الثاني: :أثار انخفاض أسعار البترول على الوضع الاجتماعي الجزائري.

المحور الثالث: استراتيجيات تجسيد التنمية المستديمة في الجزائر في شقها الاجتماعي _نموذج البطالة_

المحور الأول:مقاربة معرفية للتنمية والتنمية المستديمة في بعدها الاجتماعي:

في أواخر السبعينات و وبداية الثمانينات طغت على الساحة الدولية مناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما، وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل اثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

وبالتالي تم صقل مفهوم جديد للتنمية عمل على تحجيم دور العنصر الاقتصادي في مفهوم التنمية وإبراز دور الجانب الاجتماعي ممثلا في الصحة والتعليم والفقر والسكن والبطالة وغيرها من المؤشرات التي تعكس إلى جانب النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية الاجتماعية.متمثلة في:

1 _ التمكين و المشاركة.

2 – الحراك والتماسك الاجتماعيين.

3 – المحافظة على الهوية الثقافية.

4- التطوير المؤسساتي.

: Edward Barbie وفي هذا السياق نجد الباحث ادوارد بابي عرفها بأنها

بأنها ذلك النشاط الذي يودي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة واستغلالها بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة الى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها 1 أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

أولا: الاستدامة عند علماء الاجتماع:

إذا كان الكثيرون يميلون إلى تصور أم إذا ما استطاعوا وضع الاقتصاديات في صورةٍ سليمة فإن كل شيءٍ آخر سيتخذ مكانه السليم، فإن ذلك لا يلغي مكانة العناصر الاجتماعية في التنمية المستدامة التي تلعب دورًا لا يقلُّ أهميَّة عن العناصر الأخرى، بل إن عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سببًا في فشل كثيرٍ من البرامج التي حاولت حفز التنمية. لذلك فإن علماء الاجتماع ينظرون للاستدامة من خلال درجة التنظيمات الاجتماعية التي هي مورد استراتيجي للتنمية، وأن خلق التنظيمات مساوٍ لخلق رأسمالٍ اجتماعي جديد، مع أن خلق المنظمات ليس عملا اجتماعيًا سهلا من خلال البشر أنفسهم،باعتبارهم القوة الفعالة الرئيسية والهدف الرئيسي للتنمية، وأن تنظيمهم الاجتماعي يعتبر عاملا حاسمًا في وضع الحلول القابلة للتطبيق، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تعمل على توسيع الخيارات البشرية، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق التفاعل الأمثل بين أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية و النزاهة واستدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي.

وعليه فان عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التنمية المستديمة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة في

بعدها الاجتماعي تهدف إلى القضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما توجده الأنظمة السياسية الفاسدة في الدول العربية.

ويكون النظام مستديما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية2، و هذا ما سنوضحه بداية بضبط مفهوم التنمية والبعد الاجتماعي للتنمية المستديمة :

ان التنمية هي: «عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات،[3] وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وحق التعبير والحفاظ على البيئة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة.[4]

إن التنمية كظاهرة هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكن التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[5].

تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لذلك فإن فهم العلاقات المتبادلة بين العمليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضروري لفهم التنمية المستديمة لأن من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستديمة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات بشكل منفصل عن بعضها البعض.

لذا فعند تحديد إطارها العام الذي يتأسس على ستة إلى عشرة مبادئ تتضمن العناصر الثلاثة المتداخلة للتنمية المستديمة وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع، وتمثل هذه المبادئ القاعدة التي تبنى عليها أية سياسة[6] .

لم يعد مفهوم التنمية خاصاً بالجانب الاقتصادي، بل امتد إلى الجوانب :الاجتماعية والسياسية، والثقافية والبيئية وأنشطتها المختلفة، فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة وفق منهاج تكاملي يعتمد العدالة والمشاركة فى بناء المجتمعات البشرية وتحقيق التنمية في بعدها الاجتماعي عالمنا العربي تتطلب العمل على **أربعة محاور** هي:

1- احترام الحقوق والحريات العامة للأفراد والمجموعات نحو التمكين لحكم صالح.

2- تمكين المرأة العربية من فرص التنمية والمشاركة العامة في تطوير المجتمع بإلغاء صور

التمييز بينها وبين الرجل.

3- تكريس عملية اكتساب المعرفة كحق من حقوق الإنسان ضمن منظومة التنمية الإنسانية.

4- إعادة القدرات الإنتاجية العربية وبنائها والتي تعد مصدراً رئيسياً لرفاه اجتماعي راق.

إن احترام حقوق الإنسان يمثل احد أهم مداخل تحقيق التنمية لأن المرتكز المحوري للتنمية الفعلية يقتضي دون جدال أن يكون التوجه التنموي منطلقاً من بداية صحيحة وجادة مستهدفاً تحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة المتمثلة في الكيان القوي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وإداريا، ولايمكن تحقيق ذلك إلا بدور فعال ومشارك للقاعدة المجتمعية العريضة انطلاقاً من تمتعها بحقوقها الأساسية واستثمار قدراتها، وانطلاق طاقاتها اعتماداً على تأهيلها وتدريبها كمياً ونوعياً، وشعورها بمشاركتها الفاعلة بما يرسخ شعورها بالانتماء وإخلاصها وحماستها ودأبها .[7]

ان البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة يرى أن الإنسان هو **جوهر التنمية** وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون مابين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع، وتساهم في التنمية الاجتماعية. التي هي '' عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية .[8]

لذا فان دراسة البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول يكشف لنا الانعكاسات السلبية على الجبهة الاجتماعية لانخفاض وتراجع سعر البترول في الأسواق العالمية دون مراعاة للاستدامة هذا المورد للأجيال المقبلة،مع العلم ان الجزائر من بين أهم الدول النامية التي تبنت التنمية المستديمة في كل خطاباتها وخاصة الاجتماعية بالاهتمام بالإنسان الذي يعتبر عماد التنمية واحد أهم مؤشراتها.

وحسب المختصين والخبراء فان النظام الاجتماعي يكون مستديما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية،[9] وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستديمة علينا أن نراعي ما يلي:

* **تثبيت النمو السكاني**: تعنى بالبعد البشري وتثبيت نمو السكان، وهو أمر بدا يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو السكاني المستمر لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان. ونجد في الجزائر تمركز السكان في منطقة على حساب منطقة اخرى مما يعرض استدامة الموارد الطبيعية للخطر في المستقبل .
* **أهمية توزيع السكان**: التي تشكل إحدى التحديات الكبرى لعملية التنمية وذلك من خلال زيادة الاحتياجات البشرية من الغذاء، كما تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة النشاط ومن ثمة الضغط على النظم الايكولوجية، ففي نهاية الثمانينيات تم تدمير مابين سبعة إلى عشرة بالمائة من الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة[10]. وهو عامل يؤدي يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد البشرية.
*_ **الاستخدام الكامل للموارد البشرية**: وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هنا فإن التنمية المستديمة تعني إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها وضمان الوفاء أولا بالاحتياجات الأساسية، مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة، والتنمية المستديمة حسب هذا البعد فإنها تعنى بالرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في الرأسمال البشري.
* **الصحة والتعليم**: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستديمة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ووجود قوة حسنة للتعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين والفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع الحيوي حماية أفضل.
* **أهمية دور المرأة**: ففي البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية والرعي وجمع الحطب ونقل الماء ويعتنون بالبيئة المنزلية. كما تلعب المرأة دور المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل و رعاية و تربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشء صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان النامية و مع ذلك هي آخر من يجد الرعاية و الاهتمام مقارنة بالرجال.

وعليه يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها

النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون مابين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع.

وعليه فإن استدامة التنمية الاجتماعية في الجزائر تتطلَّب استغلال كل الفرص والإمكانيات المتاحة زمنيًا ومكانيًا بما يعني مساهمة الجميع فيها، وهو ما يتطلَّب توفُّر الجميع على الإمكانيات التي تسمح لهم بذلك، والذي لن يتم إلاَّ في إطارٍ من العدالة والإنصاف والتقليلٍ من الفروقات إلى أقصى الحدود الممكنة، لان هدف التنمية الاجتماعية المستديمة هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية والطمأنينة إذ أن القاعدة الإنسانية هي أن تتجاوب برامج التنمية مع الاحتياجات الأساسية التي يعبر عنها الجماهير باعتبارها هي الأقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها.

.المحور الثاني :أثار انخفاض أسعار البترول على الوضع الاجتماعي الجزائري:

إن الجزائريين يعانون من عدة مشاكل اجتماعية متعلقة بالفقر والسكن وعدم التوفر على ما يضمن حياة كريمة، وأن هذه المشاكل ستتفاقم إذا ما واصلت الحكومة في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها حاليا المتمثلة في سياسة التقشف او ترشيد النفقات، لأن ذلك سيؤدي إلى تفقير فئات واسعة من المجتمع، ويخلق توترات جديدة ستترتب عنها احتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الوطني،مالم تقوم الحكومة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري وذلك بمحاربة الفساد، وفرض ضريبة على الثروة، وكذا محاربة الأثرياء الجدد،وترسيخ قيم المواطنة الحقة،لتحقيق السلم الاجتماعي التنموي.

عن أي سلم اجتماعي يتحدثون ؟

إن الحكومة الجزائرية على عكس ما كان متوقعا رفعت من حجم موازنة الدعم الاجتماعي بنحو 7.5 ٪عن موازنة 2014 لتبلغ حوالي 17.4 مليار دولار، بزيادة بنحو 1.2 مليار دولار وذلك لشراء السلم الاجتماعي، في ظلّ توترات تنذر باشتعال الجبهة الاجتماعية الملتهبة أصلا.

وذكرت صحف محلية جزائرية أن الموازنة التكميلية تضمنت المزيد من المخصصات الاجتماعية بالرغم من أن الحكومة ذاتها أقرت بوجود ازمة مالية حادة، ويرى محللون أن تلك المخصصات تشير إلى أن النظام لازال متمسكا بخيار شراء السلم الاجتماعي وأنه أصبح أكثر إدراكا بأن تخفيض الدعم الاجتماعي قد يفجر موجة غضب الشارع الجزائري.[11]

لإن سياسة التقشف التى تتبعها الحكومة الجزائرية حاليا هي أكثر السياسات حرمانا

للفئات ذوى الدخل المحدود والفئة الفقيرة في المجتمع، لأنها تمس بالدرجة الأولى النفقات العمومية، كالحق في العمل والصحة والتعليم والتقاعد، وتنعكس على ظروف المعيشة بزيادة مظاهر الفقر، وسيكون رد فعل الفئات الضعيفة اللجوء إلى الاحتجاج والخروج إلى الشارع، لأنها لم تكون طرفا في اتخاذ هذا القرار ولم تشاركها الحكومة في تحديد إجراءات التقشف ولم تستشرها، ومعلوم في رسم السياسات العامة للدولة خاصة في ظل الازمة عليها أن تشرك أطراف المجتمع المدني.

كما أثار تراجع أسعار النفط مخاوف واسعة وسط الحكومة و الجبهة الاجتماعية، ضاعف منها تبعية اقتصاد البلاد للنفط، وهو ما دفع سياسيين لدق ناقوس الخطر من أزمة تلوح بالأفق ما لم يتم وضع استراتيجيات تحوى انشغالات المجتمع الذي فقد الثقة في العديد من السياسات،والبرامج التنموية .

وبما أن المحروقات تشكل ٪98 من الصادرات الجزائرية، وتساهم بنحو ٪60 من الدخل الوطني، ويُقلص انخفاض سعر البرميل إلى 60 دولارا موارد الجزائر المالية بنحو ٪50، بحسب وزير الطاقة الجزائري السابق عبد المجيد عطار[12]. فان الوضع حقيقة ينبأ بالخطر في غياب تنويع للاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى فان البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة يبقى بعيدا عن الإرساء في ظل عدم احترام مبادئ التنمية المستديمة المنشودة في كل القطاعات والخطابات الرسمية وغير الرسمية .

كما يعتبر المحلل الاقتصادي «منير حراق» أن انخفاض أسعار النفط يشكل مصدر قلق للجزائريين وسيؤثر سلباً على آليات التشغيل المتاحة في الجزائر كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. فهذه المؤسسات وحدها استهلكت ما يقارب 132 مليار دينار جزائري (مليار و240 مليون دولار) من دون أن تنجح في تشغيل العاطلين عن العمل، لأن الهدف من إنشاء الحكومة لها لم يكن إحداث مناصب شغل حقيقة ودائمة بل كان من أجل شراء السلم الاجتماعي فحسب[13]. وليس إحداث مناصب شغل حقيقية»، أما بخصوص قرار الحكومة بتجميد التوظيف في القطاع العام فيؤكد «حراق» بأن هذا القطاع يشكل الاسنفجة التي تمتص بها الحكومة النسبة الأكبر من الشباب الراغب في العمل، وفي حالة التقليل من عددها فهذا يعني أن نسبة البطالة سوف تعرف زيادة كبيرة وسط الشباب من خريج الجامعات تحديدا، وتوقيف بعض المشاريع الحكومية التي لم تنطلق بها المشاريع ـوبالتالي فان التجنيد دليل على بوادر الأزمة موجودة وهذا يكون له تداعيات خطيرة على الجبهات الاجتماعية خاصة بعد انهيار قيمة الدينار وتراجع قيمة احتياطي الصرف ب152 مليار دولار ـوتراجع مداخل الجزائر ب30 مليار دولار،أما نسبة التضخم فقدرت ب 3 ٪ .[14]

قد حاول النظام احتواء التحديات الداخلية، و التي كانت ذروتها في 2011 بما عرف حينها «باحتجاجات الزيت و السكر»، وذلك من خلال ضخ الأموال عن طريق زيادة الأجور، و دعم المواد الاستهلاكية، خاصة و أن الفترة ذاتها شهدت بدايات الحراك العربي، و الذي مست تداعياته المحيط الجزائري . اعتمدت السياسات الحكومية في احتواء المطالب الاجتماعية على البحبوحة المالية، لكن يبدو أن الوضع تغير بتهاوي أسعار النفط، و قد حذرت الأحزاب السياسية من التداعيات الوخيمة لهذا الانهيار على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر، و اعتبرت أن تهرب الحكومة من مواجهة هذه التداعيات، و استنادها على الريع النفطي لشراء السلم الاجتماعي، سيزيد من حجم هذه التأثيرات، و يستدعي مناخ الأزمة الاقتصادية الحادة التي هزت البلاد عام 1986، و التي ترتب عنها انفجار اجتماعي [15]. إن مثل هذه السياسة في هذه الظروف تزيد من تأزم الوضع الاجتماعي لان التقشف لا يبني الثروة خاصة ما يتعلق بتجميد المشاريع الكبرى باستثناء السكنات،وعدم التخلي على دعم المادة الاستهلاكية،إضافة إلى استبدال الطاقة التقليدية بالطاقة المتجددة،مثل هذه المبادرات فان تجسيدها على ارض الواقع يبقى اكبر تحد ي تثبت به الحكومة قوة سياستها في احتواء الأزمة النفطية،وإعادة الثقة والمصداقية للسياسات التنموية المحلية.

المحور الثالث :استراتيجيات تجسيد التنمية المستديمة في الجزائر في شقها الاجتماعي نموذج البطالة

ان إستراتيجية التنمية المستديمة تعبر عن نموذج للتنمية يرتكز على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واختيار التكنولوجيا المناسبة وتحفيز سلوك الأفراد إلى الاستفادة من الموارد واحترام القيم التي تؤمن بها الجماعة،ينبغي ان نؤكد على حقيقة أساسية وهي ان إستراتيجية التنمية المستديمة تعني تحقيق تنمية مستقلة تتفق وأوضاع الدولة وسياساتها وتراعي الخصوصية التاريخية والثقافية للدولة.[1]

لذلك فإنه بالرغم من اعتماد الجزائر على سياسة التخطيط التي تهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، إلا أنها لم تتمكن بما وصلت إليه في بناء المجتمع من مواجهة الأزمة التي مست آثارها البناء الاجتماعي بمكوناته المختلفة، السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و هذا الأمر أدى إلى التراجع عن مكاسب التجربة التي خاضتها الجزائر في فترة التوجه الاشتراكي وحتى أثناء الانفتاح على السوق، و هو ما جعل الاقتصاد الجزائري في التسعينيات أكثر استعدادا لإعادة النظر، وذلك بتبني الاقتصاد الحر بكل هياكله التوجيه نحو الليبرالية بالحفاظ على التماسك الاجتماعي والسلم التنموي.

1 – إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية:2004،ص150

كما تبين ضعف مساهمة الصناعة في حل مشكلة البطالة، و اقتصار النمو الصناعي على فئات اجتماعية محـدودة، إذ بقـت فـئات عريضة من سكان الأرياف على هامش هذه العملية التنموية المستديمة فهي لم تمس الطبقات الأساسية في المجتمع التي جاءت بها أهداف الألفية.وان نسب البطالة مست فئات الشباب المتعلم الذين لهم مستوى جامعي مثل ما يوضحه الجدول التالي:

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي.

الجدول رقم1 : يوضح توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: بالألف

	2005		2006		2007		2008		2009	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بدون مستوى	33	3,2	41	3,2	47	4,2	24	2,4	36	3
ابتدائي	251	11,4	237	9,8	240	10,9	163	7,4	140	7,2
المتوسط	624	20	522	16,2	553	17,2	503	13,8	415	11,1
الثانوي	365	17,4	275	13	247	14,7	247	11,4	226	9,9
الجامعي	175	16,9	166	15,5	219	17	232	19,8	255	21,3
المجموع	1448	15,3	1241	12,3	1375	13,8	1170	11,3	1072	10,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، خاصة ذوي التعليم الجامعي، حيث قدرت خلال الفترة (2005- 2009) بأكثر من 18٪ و هي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبتها في المستويات الأخرى حيث قدرب 13٪، 15٫6٪، 9٫3٪ 3٫2٪ للمستويات الثانوي المتوسط، الابتدائي والأفراد بدون مستوى تعليمي على التوالي خلال نفس الفترة (2005- 2009)، و ذلك يعود لكون البطالين الذين لا يحملون شهادة تعليمية و ذوي المستوى الضعيف هم عموما من كبار السن الأقل تعرضا للبطالة، عكس البطالين من فئة الشباب المتعلمين و الذين عادة ما يفضلون الالتحاق بمناصب عمل تتوافق و مستواهم التعليمي و لا يقبلون بأقل من ذلك خاصة الجامعيين منهم، كما يمكن

إرجاع ارتفاع البطالة بين المتعلمين الى انه غالبا ما يتوافق توجههم الى سوق العمل مع سنوات تخرجهم من الجامعات و المعاهد، فالدخول الى سوق العمل يمثل الانتقال الطبيعي للشباب بعد إنهاء دراستهم و الذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل و هم بدون تجربة أو خبرة مهنية حيث ان اغلب المؤسسات تعطي أولوية التوظيف للأفراد ذوي الخبرة، مما يجعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب المتعلم طالب العمل لأول مرة،وعلية فان إستراتيجية التقليص من البطالة لم تنم بالنتائج المطلوبة من الجبهة الاجتماعية .

وفي خطاب رسمي للوزير الاول كشف عن مجموعة من الاستراتيجيات تعتزم الحكومة في الممثلة في جهازها الاداري تنفيذها كما أكد على ذلك الوزير الاول ز ا لدى نزوله ضيفا على حصة.

«حوار الساعة» للتلفزيون الجزائري انه برغم تقلص مداخيل الدولة في الفترة الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط إلا أن البلاد «تتمتع بكل الإمكانيات لمواجهة هذه الوضعية» داعيا الى التخلي عن سياسة الإقتصاد المبني فقط على مداخيل المحروقات والتوجه نحو اقتصاد مؤسس على الاستثمار في القطاعات المنتجة،ان الجانب الاجتماعي للمواطنين بخصوص انعسكسات ترشيد النفقات التى اقرها الرئيس ان الهم الاول للدولة الجزائرية هو دعم سبل العيش المريح لمواطنيها، وقال « أكاد أجزم ان الجزائر هي البلد الوحيد الذي يدعم الجانب الاجتماعي لمواطنيه بهاته الطريقة، وهو الأمر الذي لن تتراجع عليه الحكومة، ولكن « يجب فتح المجال للاستثمار في المجالات التي لها مردودية إقتصادية و تذليل جل الصعوبات التي قد تعترض المؤسسات الاقتصادية أو المقاولاتية التي من شأنها أن تدر على الخزينة العمومية ما يسد حاجيات النفقات التي يجب ترشيدها .

ومزيدا من اضفاء النروة على الاوضاع الاجتماعية للجزائريين ومعالجة الوضع قام رئيس الجمهورية بعقد اجتماع وزاري ضم النقاط التالية:

دعوة المستثمرين الوطنيين إلى المساهمة أكثر في استحداث الثروة ومناصب العمل عبر التراب الوطني في إطار علاقة مربحة بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين.

العمل على تحسين تحصيل الجباية العادية ورفع حصيلتها بنسبة 4،1 %

تراجع نفقات الميزانية بنسبة 9 ٪ بقيمة 4807،3 بالنسبة للتسير و 3176 مليار دج بالنسبة للتجهيز.

سيسجل رصيد الخزينة الاجمالى عجزا بقيمة 2452 مليار دينار في حين سيحتفظ صندوق ضبط الايرادات باحتياطات بقيمة 1797 مليار دينار في نهاية 2016. [16]

إذن فهل تنجح كل هذه الإستراتيجيات والتدابير في استقرار المجتمع وتقديم حلول اقتصادية تنعكس بالإيجاب على المجتمع؟.

نحتاج إلى إستراتيجية شاملة ومتكاملة تعيد النظر في عمق السياسات، وتوجيه الجهد الوطني بالتركيز على القطاعات المنتجة الخالقة للعمل والثروة ولا تكتفي فقط بضخ أموال الشعب بطريقة ترقيعية لاحتواء الاحتجاجات الاجتماعية التي ترى الحكومة أنها أمام تنمية مستديمة بهذا الشكل،مع العلم أن هذه الأخيرة حتى تأتي بثمارها يجب أن تكون نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري، لكن أن تستمر الحكومة على هذا النحو هو مجرد تأجيل للمشاكل وتضخيم لها.

كما يمكن القول انه لا يمكن تحقيق التنمية المستديمة بمختلف أبعادها خاصة شقها الاجتماعي في ظل استراتيجيات لم تثبت جدارتها ونجاعتها في تنمية المجتمع للاعتبارات التالية :

* ان الاعتماد على الاقتصاد الريعي فشل في تحقيق التوازن الاجتماعي في الجزائر.
* ان الاعتماد على فرص التشغيل المؤقتة للتقليل من حدة البطالة زاد من تعقيد الوضع الاجتماعي .
* إن إستراتيجية الاعتماد على المحروقات في التصدير عاجزة عن تحقيق اى نتائج ايجابية باعتبار أننا بحاجة إلى موارد استهلاكية محلية بتشجيع الاستثمار المحلي لتقليص التبعية الغذائية.

وعليه نستنتج أن انخفاض أسعار البترول وضع سياسات الحكومة على المحك وجعلها عاجزة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستديمة،وحتى سياسة ترشيد النفقات تنعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لان المواطن العادي له أمل في السياسات الحكومية على أن تحفظ كرامته وتضمن له حياة كريمة وهذا هو هدف التنمية المستديمة التركيز على الموارد البشرية وحمايتها لأنها هي جوهر التنمية بكل أنواعها.

الهوامش العلمية :

1 – عماري عمار،"اشكالية التنمية المستديمة وابعادها"،مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستديمة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،(2008)،ص،4

[2]- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.189

[3] – نصر محمد عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاته، (القاهرة: مجلة ديوان العرب، عدد جوان 2008)، ص.08.

4- خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2010)، ص.19.
5- ماجد أبو زنط، وعثمان غنيم، التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد1، (2006)، ص.150.
6- عصام فهد العربيد،» المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية «،المجلة العربية للإدارة، العدد2 المجلد الثامن والعشرون، (2008)، ص.79.
7- محمد عبدالمطلب البكاء، «الديمقراطية وحقوق الإنسان الديمقراطية ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة- التنمية البشرية الإنسانية انموذجاً»-،مجلة الباحث الاعلامي،ص،180و 109.
8- إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي،ص 175
8- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.189.
9- إياد بشير عبد القادر الجلبي، «التنمية الاقتصادية والبيئية بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية-دراسة في اقتصاد البيئة-»، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2003، ص.221.222.
10- http: / /www.middle-east-online.com /?id=207948
11- اميمة احمد،- تحذير-من-تداعيات-انهيار-أسعار-النفط-على-الجزائر،متاح في النت على الرابط: http: / /www.aljazeera.net /news /ebusiness /2014 /12 /12 /٪ D9٪ B0٪ D8٪ AD٪ D8٪ AA٪ D8٪ B1٪ D8٪ A8
12- ريم حياة شايف، «هل نشهد ثورة جزائرية نتيجة انخفاض أسعار النفط؟ «متاح في النت على الرابط:
: http: / /raseef22.com /economy /2015 /09 /28 /how-long-before- an-algerian-revolution /Copyright ©: 2015 - رصيف 22
13- سياية التقشف،على رابط tv ennaharonline com /shows /randum125036 html
14- محمد المهدي شنين،"ما بعد الوفرة ...مالأت السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار اسعار البترول"،متاح في النت على الرابط:
http: / /bohothe.blogspot.com /2015 /01 /blog-post_12.html
15- إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية:2004،ص150
16- ennahar onlin /com /shos /randum /25036.html. tv

معوقات ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:
« الواقع والرهان»

Obstacles of The Strengthening of The Women Political Participation In Algeria
Facts and Issues

أ.أميرة برحايل بودودة

جامعة قسنطينة 30

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة في الظرفية الراهنة،على اعتبار أن المشاركة السياسية تجسد أحد مبادئ الديمقراطية، و ذلك بتحليل المعيقات الثقافية و الاجتماعية التي تقف أمام ترسيخ الديمقراطية التشاركية للمرأة بالمجتمعات العربية و المجتمع الجزائري بشكل خاص، وتعالج مسألة التحديات التي تقف في وجه ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة، فبالرغم من دخول المرأة الجزائرية غمار العمل السياسي إلا أن الأمر يأخذ الطابع الشكلي فقط، على اعتبار أن الثقافة السائدة بالمجتمعات العربية بشكل عام ترى في المرأة غير قادرة على تحمل عبء العمل السياسي أو التغير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، إلا أن التصور المطروح في الورقة البحثية يذهب للتأكيد على ضرورة إشراك جل الفواعل الاجتماعية ومنها المرأة حتى تكون العملية الانتقالية ناجحة و تعبر عن مختلف تصورات الفئات في المجتمع.

:Abstract

The paper aims to study the reality of women's political participation during the current period, because the political participation one of the principles of democracy, and by analyzing the cultural and social obstacles standing in front of the consolidation of participatory democracy for women Arab societies and the Algerian community in particular, and the problem raised in these paper : the issue of challenges stand in the consolidation of women's political participation, although the practice of Algerian women in the political action, but that like a formal character only, on the grounds that the prevailing Arab societies culture in general believes in a woman is able to bear the burden of political or change work in the social reality and economic Currently, however, the perception before the paper

goes to emphasize the importance involve all social actors and emphasis on the role of women to make a successful transition process and reflect .the different perceptions in society

أولا : مقدمة

تعتبر مسألة مشاركة المرأة في العمل السياسي من أهم القضايا التي تحظى بأهمية كبيرة خلال العقود الأخيرة، وأصبحت هذه القضية تطرح بشكل كبير على عدد من المستويات، فمن جهة تطرح في سياق الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين بشكل عام، ومن جهة ثانية، تطرح مشاركة المرأة سياسيا كجزء من الخطاب الدولي العالمي حول المرأة، والذي بدأ بمؤتمر المكسيك عام 1975، وانتهى بمؤتمر نيروبي عام .1985

تعد درجة المشاركة السياسية للمرأة في الظرفية الدولية الراهنة جد مهمة خاصة في المنطقة العربية أين تعرف المنطقة العديد من التفاعلات الجديدة نتيجة عمليات التحول الديمقراطي التي تدعوا لاندماج وتفعيل دور مختلف شرائح المجتمع ومنها المرأة كفئة مهمة بالمجتمع لكن ذلك ما لا ينعكس في الواقع، كون محصلة التفاعل بين العديد من الأنماط منها الخطاب السائد من جهة، وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه وعلى مقدار ما يتمتع به من حرية وديمقراطية وخاصة التشاركية ودرجة تطور وعيه من ناحية ثانية، قد لا يسمح للمرأة بلعب دورا مهما في الحياة السياسية أو على الأقل للعب دورا محوريا في توصيل المعلومة بالشكل المناسب نظرا للعدد الضغوطات التي تعانيها المرأة بالمجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري، و ذلك ما يجعل من عملية التنمية و تطور البيئة السياسية غير قابلة للتطور، لذلك نسعى من خلال الدراسة معالجة الطرح التالي : **ما مدى مساهمة المرأة الجزائرية في تكريس المشاركة السياسية في ظل معيقات البيئة الداخلية والخارجية؟**

أهداف الدراسة :

نسعى بالتحليل إلى دراسة العلاقة ما بين دور المرأة و المشاركة السياسية على اعتبار أن فتح المجال لمختلف الفواعل سيجعل العملية السياسية أكثر ديمقراطية و تحقيق للأهداف التي تسعى إلى مختلف الدول خاصة الجزائر أين تسعى لتحقيق تنمية وطنية بأقل التكاليف وبعيدا عن موجة التحولات التي تعرف المنطقة العربية، و في مستوى أخر نقوم بتحليل الصعوبات و العراقيل التي تقف في وجه تحقيق هذا المسعى لنصل في الأخير إلى نتيجة أنه كلما كان للمرأة دورا في صناعة القرار كلما عجل ذلك بإنجاح العملية الانتقالية بأقل التكاليف.

منهجية الدراسة:

يستلزم دراستنا واقع المشاركة السياسة للمرأة ومختلف المعيقات التي تحول دون تجسيد المشاركة السياسية في الوطن العربي وتركيزنا على المرأة الجزائرية استخدام المنهج الوصفي (التحليلي) كون المنهج الوصفي الأقرب إلينا لتفسير الظواهر الإنسانية و تحليلها و كذلك للربط بين ثنائية المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي والمعيقات الثقافية و الاجتماعية التي تحول دون تحقيق ذلك خاصة في الظرفية الراهنة أين تعرف الدول العربية موجة التحول الديمقراطي وذلك وفق ثلاث مستويات تشكل البناء العضوي للدراسة باعتبار كل مستوى هو إطار نظري للبحث يساعدنا على إعادة القراءة في العلاقة القائمة.

المستوى الأول من التحليل: يرتبط بالإطار المفاهيمي لبناء وتكوين مفهوم المشاركة السياسية من خلال الإحاطة بمختلف المتغيرات و العوامل التي ساعدت على ظهور هذا المفهوم، وذلك لاستعمال واضح و تفسير متناسق وغير مبهم في دراستنا.

المستوى الثاني من التحليل: يخرج من الجانب النظري إلى التطبيقي من خلال دراسة سياق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على اعتبار أن المرأة الجزائرية عرفت منذ الاستعمار على أنها فاعل رئيسي في الفترة الاستعمارية ليتطور هذا الدور من خلال دخول مجال السياسية من خلال نظام الكوتا.

المستوى الثالث من التحليل: يعالج المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي من خلال التركيز على المعيقات الثقافية و الاجتماعية التي تحد من دخول المرأة للعمل السياسي واعتبارها طرف مؤثرا.

***المستوى الرابع من التحليل** : يطرح الدور المنوط بالمرأة العربية بشكل عام لعبه في الفترة الانتقالية أين تعرف المنطقة موجة تحولات ديمقراطية و الأجدر أن تكون تعبر عن طموحات مختلف الفئات في المجتمع ومنها المرأة.

ثانيا: المشاركة السياسية كمقاربة تفسيرية

واقع الأمر أن المشاركة السياسية للمرأة العربية لا يزال تسوده نوع من الغموض، فعلى الرغم من موجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت الدول العربية و التي تدعو لمزيد من التحرر و الديمقراطية لكافة المواطنين، إلا أننا نجدها لم تمس كثيرا فئة مهمة منها و هي النساء، فاقتصرت موجات التحول على ضمان حياة كريمة و إسقاط النظم التسلطية التي دامت قرابة نصف قرن، كما تميزت الثورات العربية على أنها الأكثر تأثيرا في الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الثقافية السائدة وحتى من الناحية التكنولوجية أين ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في ربط وتواصل جيل الشباب في الوطن العربي مع

العامل الخارجي، وفتحت أمامهم آفاق جديدة لما يمكن أن تكون عليه أوضاعهم في ظل حكومات رشيدة[1]، و وفي دول أخرى صيغت على أنها ثورة لقمة عيشا بدلا من مسار يرسى دعائم الديمقراطية كما عبر عنها هنتيجتون في كتابه الموجة الثالثة، وقبل الولوج في تحديد مسار المشاركة السياسية للمرأة في ظل الثورات العربية نعرج لتحديد التفسير المفاهيمي للمشاركة السياسة كحقل منفصل حتى لا يكون استخدامه في الطرح غامضا ومبهما.

1. مفهوم المشاركة السياسية

يذهب علم الاجتماع السياسي للتأكيد على أن الممارسة السياسية لا تنشأ من فراغ، وإنما هي بدورها محكومة بظروفها وشروطها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وهذا يعني أن السياسة تعمل وتبدع وتتخذ قرارات ضمن الإطار العام المحيط بها، أي أنها تتأثر بالأفكار ومستوى الوعي والعادات والتقاليد والخبرة الاتصالية والمواقف والاتجاهات السائدة في المجتمع، وفي كل مرحلة لذلك، تحمل الممارسة السياسية وبهذا الشكل، أفكارا معينة من أجل التكيف مع خصوصية المجتمع وقوانينه، و يشير شومبتير و بعض المفكرين الانجلوساكسون امثال روبرت داهل إلى غابـــريـال ألمودن إلى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب اقتراعا جماهيريا واسعا حيث يفضل البعض التجمعات الصغيرة[2].

تعددت مفاهيم حول مضامين المشاركة السياسية، وذلك وفقا لتوجهات الباحثين و كذلك على أساس اختلاف المجتمعات والقيم المكتسبة من مجتمع إلى آخر، إلا أنهم في الغالب يعرفونها على أساس الانتماء إلى أحد المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء الجغرافي مدينة – ريف، ومنهم من يرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة، إذ تشير المشاركة السياسية بمفهومها العام إلى وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه من خلال لعب أدوار فعلية أو سلوكية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي.

* يعرفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي: «المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات»[3] ويجادل في طرحه على أن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييدا أو رفضا، مساندة أو مقاومة، بحيث تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في أكبر عدد ممكن من الأنشطة، بمقدار ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم و ميولاتهم.

* أما محمد السويدي فيعرف المشاركة السياسية على أنها: «عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف»، بهذا المفهوم تصبح المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية.

* أما السيد عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها: «عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد»، وتعد الشروط المؤسسية للعملية السياسية ذات أهمية قصوى، لكونها معيار التمييز بينها، فعلى قدر امتلاك المؤسسات والتكامل بينها تتوقف درجة ومستوى المشاركة السياسية. فتأخد نمطان من العملية السياسية، هما العملية السياسية التي تتم عن طريق التفاعل المؤسسي، والعملية السياسية التي تتم عن طريق المؤسسات السلطوية مما تقدم يتبين أن المشاركة السياسية في الدولة، تعني أن المجتمع بتكويناته المختلفة، يمتلك القدرة على الـتأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، بحياته ومصيره[4].

2. أهمية المشاركة السياسية :

تمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها إن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا.

فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع.

وتعتبر المشاركة السياسية إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمنيا للديمقراطية، وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون، وعدم احتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي.

ثالثا : سياق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية :

تجمع العديد من الدراسات على أنّ علاقة المرأة العربية بالحياة العامة قديمة قدم تاريخها، ولئن اعتبر أغلبها فترة العشرينات والثلاثينات كمنطلق لتشكل وعيها السياسي، فإنّ العديد من القراءات إذ تثمّن إسهام المرأة في الشأن العام طيلة العصور القديمة والوسيطة والحديثة، فلها مؤاخذات عدّة على تهميش هذا الدور صلب الوثائق التاريخية في حدّ ذاتها، وثائق كتبت بأيادي رجال وحملت ثقافة وذهنية تغييب المرأة وإزاحتها من الفعل في الفضاء العام[5]،لكن الواقع يؤكد أن كل ما يتعلّق بالسياسة لم يكن دوما حكرا على الرجال، فتاريخ النساء سوف يظل دوما معرّضا للإهمال فالكتّاب والمؤرّخون بشكل عامّ، وفي العالم العربي بشكل خاصّ، ظلّوا دوما يحصرون السياسة في ما هو عمومي وخارجي فقط، و لم يهتموا نتيجة لذلك بكلّ ما هو خاصّ، فهم يعتبرونه لا تاريخي لأنّه ينتمي إلى عالم «الداخل»، وإذا حصل أن تحدّثوا عن أعمال النساء – أي التقليدية والعادية منها في نظر كلّ الناس، أعني مثلا المساندة الأدبية والنفسية للمناضلين، وتموين السجناء والعناية الصحية بهم – فإنّ هذه الأعمال تعدّ ثانوية وصورية.

إنّ احتشام إسهامات المرأة في الحياة العامّة كما قدّمته مراجع التاريخ الاجتماعي والسياسي، ينسحب ميدانيا على نفاذها لمواقع المسؤولية واتخاذ القرار بصفة فعلية، ولئن ينمو عطاؤها في الفترات الحاسمة ك «الثورات» ويتخّذ نضالها أشكالا مختلفة، فإنّ ولوجها حقل الحياة السياسية والعامّة لا يكون حتميا وقد لا يمتدّ دورها خارج السياقات التاريخية والجغرافية التي تتنزل فيها الثورات، وهو ما يمثّل أحد عناصر إشكالية هذا العمل، لذلك شكلت المرحلة الانتقالية بالجزائر سنة 1989 منعطفا واسعا لاتساع نطاق المشاركة السياسة و دخول العديد من الفواعل ليتطور دور المرأة الجزائرية خاصة في المرحلة الراهنة أي أصبح تمكين المرأة يدخل ضمن سياق شرعية الدولة و مقدار الديمقراطية الموجودة، لم تقتصر فقط على المشاركة في الانتخابات و الأحزاب بل ذهبت أبعد من ذلك، بضرورة إدخال المرأة للحياة السياسية وضمان تشريعات وقوانين تلزم المجتمع المحلي و الدولي على تمكينها وقدرتها على الممارسة السياسية، و شملت المشاركة السياسة للمرأة الجزائرية محطات مهمة تظهر في النقاط التالية:

أ. سياق مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية :

نتيجة لتجربة النساء في الانتخابات عبر العالم، نجد أنه زاد الاقتناع لدى الرأي العام في العديد من الدول العربية بضرورة تخصيص حصة للنساء في الانتخابات، وعبر عنها بمفهوم الكوتا، والتي تجد سندها القانوني الرئيسي في اتفاقية السيداو و هو تشريع أو

قانون أو نظام خاص تصدره الدولة يتم من خلاله التدخل الايجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعوق مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال[6].

و كان نتيجة تطبيق نظام الكوتا في الجزائر زيادة حصصها وأعلى عدد حققته المرأة الجزائرية في سنة 2002 ب 25 منتخبة منهن 24 منتخبة و واحدة معينة و ذلك بنسبة 6.20 ٪، مما يبين التوجه الجديد للسلطة نحو الاهتمام بالمرأة، ليتطور نسبة المشاركة السياسية للمرأة **و التي عبرت نسبة ٪30 من مشاركة المرأة فى البرلمان، حيث بلغت نسبة المشاركة ٪31.6، وهذا يعتبر إنجازًا ملحوظًا في المنطقة التي فشلت في الحفاظ على الأمل في التغيير الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، وإن مصر وليبيا لديهم أدنى مستوى لمشاركة المرأة من جميع الدول فالنسبة أقل من المتوسط وبلغت ٪13.2**.، ففي مصر كان تمثيل المرأة في برلمان ما بعد الثورة لا يتعدى 2٪، في حين انه في ظل النظام السابق بلغ 12.7 ٪) المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي 12/ 2010)، وفي تونس تعتبر واحدة من البلدان الأكثر تقدما في المنطقة من حيث تمثيل المرأة، فازت المرأة بنسبة 29 ٪ من المقاعد البرلمانية، أي 63 مقعدا.

وقد اتخذت ليبيا تدابير خاصة للتأكد من وجود مرشحات في التمثيل الحزبي من خلال نظام القائمة، إذ تمتلك المرأة الحقوق الانتخابية ذاتها من المساواة مع الرجل، بما في ذلك الحق في الانتخاب، وتلتزم الدول باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز، وبغية زيادة عدد النساء في المؤتمر الوطني العام، تم تطبيق حصة للنساء في مقاعد المنتخبين 80 كيان سياسي من خلال نظام التمثيل النسبي[7]، كان لهذا النظام تأثير مهم على الانتخابات، إذ تمثل النساء ٪15.5 من المرشحين المسجلين «585 مرشحا»، شارك خمسمائة من هؤلاء النساء على قائمة الترشيح النسبي، في حين أجرت 85 امرأة ترشيح مفرد، تم انتخاب ثلاثة وثلاثين من النساء في المؤتمر الوطني العام إلى 32 في قوائم الكيانات السياسية لمرشح واحد على حدة. رغم أن الحصة كانت حسنة النية، إلا أنها أخفقت في ضمان مشاركة المرأة كفاية، وفي نهاية المطاف، والتمثيل، بيد أن نسبة تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني الجديد هي 16 ٪ فقط، حيث حصلت على 33مقعدا، منها 32 عن طريق القوائم وفازت مرشحة واحدة فقط في ال 120 مقعداً بنظام أغلبية الاقتراع.

ب.المرأة الجزائرية في المجالس المحلية :

يبقى تمثيل المرأة في المجالس المحلية تمثيلا ضعيفا خاصة منذ الاستقلال إلى اليوم؛ حيث بلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 إلى 20 امرأة و ترأست إمرأة بلديتين في ولاية أدرار جنوب البلد سنة 1967، وإرتفع عدد النساء المنتخبات في انتخابات المجالس الشعبية الولائية لسنة 1969 إلى 45 إمرأة، وفي الانتخابات التشريعية

التي جرت في 2007 فقد فازت في المجالس الشعبية الولائية 129 إمرأة أي بنسبة 13.44 ٪، أما في المجالس الشعبة البلدية فقد فازت 103 إمرأة بنسبة ٪0.74.

ج. التواجد النسوي في الأحزاب السياسية الجزائرية :

سواء في فترة الأحادية الحزبية حيث كانت نسبة النساء في حزب جبهة التحرير ضعيفة أو في فترة التعددية الحزبية؛ حيث لا يعكس تمثيل النساء في الحزبين الكبيرين للأغلبية الرئاسية، وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، الدور الموكول إلى المرأة على الساحة السياسية، فقد عبرت كل من جبهة التحرير الوطني وهي حزب الأغلبية والتجمع الوطني الديمقراطي عن مناهضتها المشتركة لنظام الحصص، ولم تعبر الأحزاب الأخرى في أغلبها عن موقف صريح من هذه المسألة.

يمكن القول أنه تتراوح أشكال العمل الذي تقو م به الأحزاب السياسية في اتجاه تحقيق المساواة السياسية بين تطبيق نظام الحصص أو رفضه وترتيب النساء على القائمات الانتخابية بما يسمح بفوزهن بمقاعد في المجالس المنتخبة، وتصوغ الأحزاب السياسية في مجملها خطابا يدعم المشاركة السياسية للمرأة إلا أنها لا تتخذ إجراءا ت فعلية يمكن أن تؤدي إلى تغير ملموس في الواقع؛ حيث لم تدمج سوى القليل منهن في الهياكل المسيرة و لا توفر لهن فرصا حقيقية للنجاح في الانتخابات.

رابعا: معيقات المشاركة السياسية للمرأة :

لقد واجهت المرأة عند محاولتها دخول المعترك السّياسيّ عوائق متعدّدة، في أغلب دول العالم ليست فقط حالة المرأة الجزائرية، وهذه العوائق تختلف باختلاف خصوصيّات الدّول و الحضارات من هنا كان النجاح في تجاوز هذه العوائق متفاوتا بحسب التجارب التي مرت بها الدول، وتشمل العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة الجزائرية و غيرها في الحياة العامة، المجالات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية والقانونية والسياسيّة، وسنركّز على نوعين من المعوقات: المعوقات الثقافية والمعوقات الاجتماعية :

أما المعيقات الاجتماعية فيعد النوع الاجتماعي أحد المتغيرات المتعددة التي يمكن أن تحدد مكانة الفرد ومشاركته في الحياة العامة بجوانبها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في المجتمعات العربية فالذكور يتمتعون بالقوة والسلطة والمكانة الاجتماعية كما أن الفرص المتاحة أمام الذكور في امتلاك المصادر النادرة خاصة المراكز السياسية والمراكز ذات المكانة الاجتماعية العالية اكثر من الفرص المتاحة للإناث، فالبناء الاجتماعي العربي بناء تقليدي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الاسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي[8]، فعلى

الرغم من التغيرات التي طرأت على وظائف الوحدات التقليدية (كالأسرة والقبيلة)، لا تزال هذه الوحدات تلعب دوراً مركزياً في حسم كثير من مظاهر المشاركة السياسية لصالح الرجال وتهميش دور النساء، فتفتقر النساء إلى الدعم المالي والمعنوي في حملاتها الانتخابية وعدم توفر دعم من القيادات السياسية غير الرسمية ومحدودية حركتها داخل المجتمع.

كما أن الغياب النسبي للمشاركة السياسية للمرأة لا يعود إلى عقبات قانونية، و إنما إلى عقبات بنائية وثقافية تمنع تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، فعلى الرغم من الإصلاحات والتحولات السياسية التي جرت في الدول العربية خلال العقدين الماضيين ظلت الفرص السياسية المتاحة للمرأة محدودة جداً، ففشلت المرأة في المنافسة الحرة في الانتخاب النيابية والبلدية وهذه إشارة واضحة إلى عدم ثقة المجتمعات بقدرة المرأة على العمل السياسي الذي هو من اختصاص الرجل. ولمواجهة هذا الواقع، استخدمت بعض الدول أساليب التمييز الإيجابي للتعويض عن هذا الفشل للمرأة في المشاركة السياسية وذلك عن طريق التمثيل النسبي للنساء في البرلمان (الكوتا) أو تعيينهن في المجالس البلدية وبعض المراكز السياسية والقيادية والشيء المؤكد ان إجراءات التمييز الإيجابي لصالح النساء لا يعني بالضرورة إمتلاك النساء للقوة والسلطة السياسيتين وذلك بسبب افتقارهن للقواعد الشعبية ودعم الرأي العام ودعم القيادات السياسية غير الرسمية المؤثرة في عمليات المشاركة السياسية.

خامسا: الدور المنوط بالمرأة في المرحلة الانتقالية :

تختلف مكانة ودور المرأة في الثورات العربية باختلاف الأنظمة الحاكمة، و يمكن التمييز بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والأحزاب ذات المرجعية الإحداثية او ما يعرف بالعلمانية، فمثلا تعتبر حركة النهضة أهم حزب في التيار الإسلامي في تونس ولم يتعرض مشروع دستورها الذي أعدته مع بداية إعداد مشروع الدستور التونسي إلى حقوق النساء إذ اقتصر فصله الثالث على اعتبار أن: «كل التونسيين متساوون أمام القانون» دون التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات وصرح في الفصل العاشر أن :»الشريعة الإسلامي مصدر أساسي للتشريع»، أما في ليبيا وبحسب بعض الدراسات الميدانية وجدت أن أغلبية كبيرة تشجع المرأة على المشاركة السياسية بعد المرحلة الانتقالية[9].

لا يعتمد تأثير المرأة السياسي فقط على وجود كتلة حاسمة من النساء مشاركة في عمليات ومناصب صنع القرار، بل يعتمد أيضا على قدراتهن، وعلى قوة صلاتهن بمواقع السلطة وقدرتهن على التأثير في الحوارات السياسية. وهنا نستطيع أن نقول مرة أخرى أن توقعات المرأة في مرحلة ما بعد الثورة لم يتم الوفاء بها، ففي تونس، تخلو كل المناصب الحكومية الرئيسية من النساء، وفي مصر، فإن وعد تعيين امرأة كنائب للرئيس لم يتحقق،

وكذلك فإنه من أصل 35 منصباً وزارياً، هناك اثنتين فقط من النساء و يبدو أن النساء اللائي وضعن حياتهن على المحك مطالبات بتغيير النظام والحرية والعدالة للجميع، هن الآن في خطر استبعادهن من جديد من هيئات صنع القرار المنشأة حديثا، على الرغم من أنهن يشكلن ما يقارب نصف السكان.

يظهر هذا الطرح أن حضور المرأة في ميادين الثورة كان بارزا، حيث اقتسمت الثورة مع الرجال على قدم المساواة في مشيد غير متوقع في ظل واقع معقد يجعل المرأة في المنطقة العربية رهينة تصورين:

التصور الأول: يرتبط بالثقافة الاجتماعية التي تتعامل مع المرأة دائما باعتبارها الطرف الأضعف، و سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة وفقاً لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما أنه دليل على الحاجة، كذلك فإن سيدات الأسر ذات الدخول المرتفعة لا تعمل بالقرية، كما أن المجتمع مازال ينظر بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة[01].

كما تلعب عوامل أخرى دورا حاسما في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على غرار العوامل الاقتصادية ففي الغالب غياب الحوافز المادية قيد يقيد مساهمة المرأة في الحياة السياسية و الاجتماعية كون الاستقلال المالي مغيب ولا زالت ترتبط بسلطة إما أبوية أو عن طريق الزوج مما يقف عائقا أمام تقدمها و استقلاليتها، لذلك كلما كانت المرأة مستقلة ماديا كلما كان لها حرية أكثر، وقد جاءت هذه الثورات العربية كمطالب لتحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية حيث تعتبر التنمية الاقتصادية حلا يرفع مستويات التعليم داخل الدول العربية و تحقيق دخل متوسط للفرد، فالتنمية تساعد في زيادة الدخل و تحقيق الأمن الاقتصادي و يساهم إلى حد كبير السماح مختلف شرائح المجتمع للمشاركة ومنها دور المرأة ليس فقط في الجانب السياسي بل يتعدى إلى الجوانب الاقتصادية ليكون لها دور في دفع حركة التنمية ذلك ما يقلل من خطر الصراع بين الطبقات وبالتالي المزيد من المساواة ما يزيد من فرص التحول و من تم يفرض بقاء الدولة[11]

أما التصور الثاني: و التفسير القائم على المعتقدات الدينية في كثير من الأحيان الخاطئة والاستخدام السياسي لها الذي يساهم في خلق مجتمع يتعامل بكثير من الشك والريبة مع المرأة، باعتبارها إنسان غير كامل العقل والأهمية، بل يعتبرها لا تزال تحت خضوع سلطة أبوية لا يمكن الخروج منها، و أن دور المرأة يقتصر في تربية الأجيال لا غير.

سادسا: الخاتمة

إن جوهر أي تحليل حالي أو مستقبلي لمختلف الظواهر التي تتفاعل في العلاقات الدولية، يظل يتمحور حول النقاش النظري، حيث ثمة حاجة لتحديد العلاقة بين تعزيز المشاركة السياسية للمرأة و الثورات العربية، فانصبت دراستنا حول إيجاد مقاربة تفسيرية من الواقع تقدم لنا شرحا و تفسير مختلف التحولات و التغيرات التي تحدث خاصة في عالمنا العربي، و قد شكلت الثورات العربية الحدث في الظرفية الدولية الراهنة وكانت بمثابة تطبيق لما قدمه صمويل هنتيجتون «الموجه الثالثة و التحول الديمقراطي في البلدان العربية»، لقد مثل الثورات العربية رؤية جديدة لعالمنا العربي و نمطا مغايرا مع ما سبقتها من ثورات في أوروبا الشرقية و أمريكا اللاتينية و غيرها من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية حيث اتسمت هذه الثورات بالعفوية ومطالب شعبية أكثر من أنها سياسية و انقلابات عسكرية.

إن آمال الديمقراطية التي انبعثت مع الربيع العربي في عام 2011 من المرجح أن يتم القضاء عليها من قبل الأنظمة التسلطية، ذلك أن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربي من الغبطة على نطاق واسع قد اصطدمت مع الواقع القاسي للتحولات غير المكتملة، وبدلا إلى المنطقة، نجد تشاؤم المرء اليوم حول العديد من العقبات بالديمقراطية القادمة أخيرا والخوف حول ما سيحدث بعد ذلك إلى درجة إبداء الحنين للنظام الاستبدادي القديم، ولقد مثلت المشاركة السياسية للمرأة جزءا من الثورات العربية حيث عملت المرأة على ضمان مكانتها في المرحلة المقبلة من العملية الانتقالية سواء بضمان مشاركتها السياسية من خلال التمثيل النسبي أو من خلال تحرير المعتقدات السائدة في المجتمعات العربية التي لا تزال تنظر للمرأة على أنها غير قادرة على المبادرة في وقت أصبحت الدول الغربية تضع في مقدمة قيادتها السياسية المرأة كعنصر فعال في السياسية الدولية.

و يمكن تقديم بعض التوجيهات و النصائح التي أوصت عليها المنظمات الدولية في هذا الشأن والتي تساهم بترقية المرأة في الحياة السياسية و تجعل من الثورات العربية بداية لجيل جديد من التفكير وتتمثل في:

* ضمان تمكن المرأة من التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات على قدم المساواة مع الرجل، ودونما قيود أو مضايقات أو إكراه.
* ضمان معرفة المرأة بالعمليات السياسية وقدرتها على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالترشح للانتخابات وبالاقتراع، وبالأحزاب السياسية والمرشحين.
* تمكين المرأة من إشغال المناصب العامة وتشجيعها على ذلك؛ كما ينبغي ضمان حق المرأة

في الترشح لجميع الوظائف العامة وفي إشغال المناصب على قدم المساواة مع الرجل.

* حماية النساء من العنف والتحرش والتهديد أثناء الانتخابات، وضمان السالمة الشخصية للمرشحات من النساء ومن ينتخبن لوظائف عامة.

* ضمان أن تتمكن المرأة من المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، بما في ذلك ضمن الأطر الدستورية والقانونية.

سـابعا: قائمة المراجع

1 Philip N. Howard, Muzammi M. Hussein, Democracy's Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring, (New York : Oxford University Press, 2013), p17.

2 سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، (ط1، مصر كلية عين الشمس، 2005)، ص17.

3 لعجال أعجال محمد أمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة محمد خيضر بسكرة)، العدد 12، نوفمبر 2007، 243.

4 سامية خضر صالح،المشاركة السياسية و الديمقراطية،(ط1،مصر: جامعة عين شمس،2005)، ص20.

5 حنان شقرون و سنية بن جميع العماري، تونسيات ومسار الثورة، (تونس:مركز البحوث والدراسات و التوثيق و الإعلام حول المرأة، 2013)، ص 23.

6 حسين عمر الخزاعي،»معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المرأة في الانتخابات البرلمانية -دراسة اجتماعية ميدانية-»، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلّد 5، العدد 2012، ص283.

7 الجمهورية العربية المصرية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس (تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة)، ديسمبر 2012، ص 07

8 حسين محمد العثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سوسيولوجية، الأردن: كلية الآداب، من الموقع: www.women.jo

9 إغويغورن رفائيل، الناخبين: استكشاف مشاركة الليبيين في عملية الإنتخابات معا من أجل بناء ليبيا أفضل؟ وجهات نظر الرجال والنساء حول المشاركة السياسية للمرأة دراسة مفصلة على الصعيد الوطني، (المجلد الأول، ليبيا: نشرت من قبل السفارة البريطانية ومنظمة دى سى ايه ليبيا، يناير 2014)، 08.

10الصابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع،

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 25، العدد 2، 2009، ص658.

11 Larry Diamond , democracy and Economic Development Tinkages And Policy Internationals, (New Delhi : International IDEA and the center for the study of development societies, 2008), p08

مستوى وعي الطلبة بأهمية الوقت ومضيعاته الذاتية والبيئية

دراسة على عينة من طلبة التربية الميدانية بكلية التربية بمحافظة عفيف

The Level of Students› Awareness of the Importance of Time and Personal and Environmental Ways of Time Wasting: A Study on a Sample of Teaching Practice Students from the College of Education in Afif Province

د. فيصل بن عبدالله الرويس

أستاذ علم الاجتماع المساعد بقسم العلوم التربوية بكلية التربية بعفيف بجامعة شقراء

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الوعي بأهمية الوقت ومضيعاته لدى طلبة التربية الميدانية بكلية التربية بمحافظة عفيف، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أجريت الدراسة على عينة قوامها (179) طالب وطالبة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الطلبة لديهم وعي بأهمية الوقت بدرجه مرتفعة، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى العينة حول محور مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت تعزى لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى الطلبة حول مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى الطلبة حول محور مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير الجنس (لصالح الذكور)، والتخصص العام (لصالح التخصصات العلمية)، والتقدير الأكاديمي (لتقدير مقبول).

الكلمات الدالة: مستوى الوعي بأهمية الوقت، مضيعات الوقت الذاتية، مضيعات الوقت البيئية.

ABSTRACT

The study aimed to identify the level of awareness of the importance of time and time wasting among teaching-practice students in Faculty of Education, Afif Province. The study has used the descriptive analytical method and it was conducted on a sample of 179 students, who have been selected in a simple random way. The findings of the study showed that students have high awareness of the importance of time. Findings also pointed out that there were no statistically significant differences among students in terms of the importance of time management that are relative to the variables of gender, specialty, and academic estimation. there were also no statistically significant differences among students in terms of the personal ways of time wasting that are relative to the variables of gender, specialty, and academic estimation. However, the study found out that there were statistically significant differences among students in terms of the environmental factors of time wasting that are relative to the variables of gender (for males), specialty (for scientific departments), and academic estimation (for pass estimation).

Key words: the level of awareness, the importance of time, personal ways of wasting time, environmental ways of wasting time.

أولا: مقدمة الدراسة

يعتبر الوقت أهم الموارد الطبيعية النادرة والمحدودة التي يمتلكها الانسان، وتتضاعف أهميته في ظل المعطيات العصرية الجديدة والمتسارعة، والتي تعد عاملا ضاغطا في إدارته بكفاءة وفعالية، خاصة لدى أهم شريحة من شرائح المجتمع، وهي فئة الشباب،أكبر شرائح المجتمع من حيث العدد.

ويمثل الشباب الجامعي بناء المجتمع ومستقبله، والتي تتمتع هذه الفئة بحيوية وقدرة على التغير، ومواجهة التحديات والصعوبات، ومعالجة المعوقات، والتساير مع الأهداف التي يرسمها المجتمع بما يحقق المشاركة والإسهام في بنائه وحل مشكلاته، وبالتالي فالوقت لديهم يمثل عاملا فاعلا ومهما في حياتهم التعليمية والعملية.

والمرحلة الجامعية هي من المراحل المهمة في حياة الطالب والتي يتطلب لها الإعداد والتهيئة والمتابعة التي تمكنه من الاستفادة من الجامعة؛والتي تعد منارا حقيقيا ومصدرا للعقول البشرية المتميزة، والتي يقع عليها دور كبير في تنمية طاقات الطلبة وإبداعاتهم بما يتفق مع قدراتهم وإمكاناتهم (زحلوق، 2001).

لذلك يعتبر تنظيم الوقت وادارته بالنسبة للطالب الجامعي أمرا في غاية الأهمية، حيث

ينبغي عليه أن يربط الهدف الذي يضعه بوقت زمني محدد لتحقيق النجاح؛ اذ من الواجب أن تؤثر هذه المرحلة عليه بالإيجاب، وتسهم في إعداده ورفع درجة احترامه للوقت على اعتبارها مسؤولية فردية واجتماعية لديه (الناطور،2010)، والذي سيتيح له تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات التي يطمح إليها بأقصر الطرق وبأقل جهد، وبفقدان تلك المهارة والاستسلام لمضيعات الوقت لن يكون باستطاعته تحقيق ذلك.

ومن هنا فإن إدارة الوقت تعد مهارة سلوكية، وتعني قدرة الفرد على تعديل سلوكه وتغيير بعض العادات السلبية التي يمارسها في حياته بهدف تدبير وقته واستثماره الاستثمار الأمثل، والتغلب على بعض الضغوط الحياتية ومضيعات الوقت (عبده،2007)، كما أنها توجه الأفراد نحو توزيع الوقت بالصورة التي تمكنهم من تحقيق أفضل النتائج في ضوء الوقت المتاح (Chang،2011)، وبالتالي فهي تعد أحد مفاتيح النجاح في الحياة، وفي الحياة التعليمية على وجه الخصوص، لذلك لابد أن يتدرب الطلبة على الاستراتيجيات واكتساب المهارات التي تمكنهم من إدارة الوقت بصورة فاعلة.

وبناء على ما سبق تشير نتائج بعض الدراسات المهتمة بهذا الجانب إلى العلاقة الارتباطية بين التخطيط لإدارة الوقت والتحصيل العلمي (Cemaloghu &Filiz،2010) وكذلكإلى العلاقة بين إدارة الوقت والتحصيل العلمي. (عبدالعال،2009) (راضي،2002).

ثانياً: مشكلة الدراسة

يعد الوقت إحدى النعم التي أنعم الله بها على الانسان، فهو عامل مشترك بين البشر ويختلفون في طريقة استثماره واستغلاله، ويتوقف ذلك على طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، هذا بالإضافة إلى طبيعة الثقافة والأهداف المستقبلية لديه (غرايبة،1995).

والمستقري لواقع المجتمع السعودي يلاحظ جليّا التغيرات المتلاحقة نتيجة التطورات والتحولات في البناء الاجتماعي للمجتمع، ودور التقنية ووسائل الاتصال والمعلومات، والتي أصبحت تستهوي الشباب أكثر من ذي قبل، الأمر الذي قد يترتب عليه عدم القدرة على الموازنة بين إشباع الرغبات والمتطلبات التعليمية، والتي أصبحت أحد العوامل المتسببة في إضاعة أوقات الشباب وسببا من أسباب إهدار الوقت وعدم استثماره.

إن معرفه أهمية الوقت لدى الطلبة وكيفية قضائه تختلف بحسب طبيعة المهمة التي يؤديها الطالب، هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بالمحيطين بالطالب نفسه، وكيف يستطيع أن يوازن بدرجة فعالة ويكون بمقدوره مواجهة الضغوط الخارجية.

وانطلاقاً من أن إدارة الوقت تحدد معالم الشخصية المميزة لأي فرد؛ لأنها تدفع إلى العمل والإنتاج وتقييم الحاضر وتمكن الفرد من التنبؤ بالمستقبل (Macan et at،2012

(، فإن إدارة الوقت تعتبر هي إدارة الذات؛ وذلك لأن الوقت لا يتوقف، وليس لأي إنسان القدرة في إيقافه أو إعادة ما مضى منه (stiolov2012). ومن هنا فإن التحكم في إدارة الوقت تتيح للطالب من معرفته مواطن القصور والضعف، وتمكنه من تحديد النشاط الأهم فالمهم (Britton and Tesser1991).

ويتبلور إحساس الباحث بمشكلة الدراسة من خلال ملاحظته على الطلبة في اللامبالاة في تقديم المتطلبات التعليمية وفي حضور المحاضرات أو الحضور لها بعد بداية الوقت، وافتقارهم لأساليب إدارة الوقت الفاعلة وانخفاض الوعي لديهم بأهميته.

وهنا يمكن القول ان أهمية إدارة الوقت ومعرفة مضيعاته تسهم في تحقيق النجاح الأكاديمي للطلبة، وذلك برفع مستوى التحصيل العلمي؛إذ بأمكان الطالب تخصيص جزء من وقته لكل مقرر أكاديمي والعمل على إنجاز متطلبات المقرر في الوقت المحدد له.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

* التعرف على مستوى وعي طلبة الكلية بأهمية إدارة الوقت.
* الكشف عن أهم المجالات المتعلقة بمضيعات الوقت (الذاتية والبيئية) لدى طلبة الكلية.
* التعرف على الفروق في مستوى الوعي بأهمية إدارة الوقت ومضيعاته بين الطلبة وفقاً لمتغير الجنس، والتخصص، والتقدير الأكاديمي.
* تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في استثمار طلبة الكلية للوقت والاستفادة منه في رفع تحصيلهم العلمي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

1) ما مستوى وعي طلبة الكلية بأهمية إدارة الوقت؟
2) ما أهم مضيعات الوقت الذاتية لدى طلبة الكلية؟
3) ما أبرز مضيعات الوقت البيئية لدى طلبة الكلية؟

خامساً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال النقاط التالية:

* الاهتمام بقضية أساسية في الحياة الاجتماعية، وهي مضيعات الوقت البيئية والذاتية لدى طلبة الكلية.
* أهمية الفئة العمرية التي تتعامل معها الدراسة، وهي فئة الشباب باعتبارها أكثر فئات

المجتمع في التعرض لمضيعات الوقت البيئية والذاتية وعدم المبالاة في إدارته.

* ندرة الدراسات التي عالجت قضية مضيعات الوقت الذاتية والبيئية لطلبة الكلية من الناحية الاجتماعية.

* قد تفيد نتائج الدراسة في تقديم معلومات لأصحاب القرار حول أبرز مضيعات الوقت الذاتية والبيئية لدى الطلبة التي تعيق استغلال الوقت واستثماره بكفاءة عالية بما يعود على الطلبة بالنفع.

سادساً: المصطلحات الإجرائية للدراسة

ويعرف الوقت اجرائيّا في هذه الدراسة: بأنه الفترة الزمنية التي يملكها الطالب أو الطالبة لإنجاز الاعمال والمهام الاكاديمية.

ويعرف مضيعات الوقت اجرائيا في هذه الدراسة: بأنهكل العوامل الاجتماعية والمسببات التي تحول بين الطلبة وبينإنجاز المهام الاكاديمية وتحقيق الأهداف.

ثامناً: محددات الدراسة

*الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على وجهة نظر طلبة مرحلة البكالوريوس في جامعة شقراء من كلية التربية بمحافظة عفيف من جميع طلاب التربية الميدانية في الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 1435/ 1436هـ.

* الحدود الزمنية: طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1435/ 1436هـ.

* وتتحد نتائج هذه الدراسة باستجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان.

تاسعاً: الإطار النظري

للوقت أهمية في حياة الانسان حيث أكد عليها الإسلام من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، إذ اقسم الله به في قوله تعالى ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (العصر:1-3)، كما جاء في السنة المطهرة عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)): نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصِّحَّةُ وَالْفَرَاغُ ((الألباني،1417). وقد ذكر القرضاوي أن بعض السلف كانوا يسمون الصلوات الخمس «ميزان اليوم»، ويسمون الجمعة «ميزان الأسبوع»، ويسمون رمضان «ميزان العام»، ويسمون الحج «ميزان العمر» حرصا منهم على أن يسلم لأحدهم يومه أولا، فإذا مضى اليوم كان همه في سلامة الأسبوع، ثم سلامة العام، ثم سلامة العمر في النهاية، وذلك هو مسك الختام (القرضاوي،1417).

أن الاهتمام بالوقت لم يقتصر على المسلمين فقط وإنما له أهمية في حياة الشعوب الغربية والذي يمثل لديهم قيمة كبرى في حياتهم، يقول «توماس مان Tomas Mann»: حافظ على وقتك جيدا، احرسه، راقبه، افعل ذلك في كل دقيقة وساعة، اعتبر كل دقيقة من وقتك شيئاً ثمينا مقدساً، أعط كل دقيقة معنى ووضوحاً ووعياً (أبو شيخه،2002)

ومن هنا فإن الوقت ذو أهمية عالية في حياة الأفراد والمجتمعات دون استثناء، فالأفراد الذين يحققون إنجازات في حياتهم الشخصية والمهنية وتقدما في الأهداف التي وضعوها وخططوا لتحقيقها هم الذين يعون أهمية الوقت وينظرون إليه على أنه وحدة يقاس بها الإنجاز.

أ) مفهوم الوقت:

تعريف الوقت: بأنه العملية التي توزع الوقت بفاعلية بين المهام المختلفة، بهدف إنجازها في الوقت الملائم والمحدد(الصرن،2000)، كما يعرف بأنه: كفاءة استغلال كافة الموارد لتحقيق أهداف وتنفيذ الأعمال والمهام في الوقت المحدد من البداية إلى النهاية (Cemaloghu & Filiz2010)، وتعرف بانها: عملية الاستفادة من الوقت المتاح والمواهب الشخصية المتوفرة، لتحقيق الأهداف المهمة التي يسعى إليها في الحياة، مع المحافظة على تحقيق التوازن بين المتطلبات والحياة الخاصة، وبين حاجات الجسد والروح والعقل (القعيد،1422).

ب) خصائص الوقت:

يتصف الوقت بالعديد من الخصائص منها:

* أنه مورد نادر ومحدود: فالوقت لا يقدر بثمن وباي مادة، ولا يملك الإنسان أثمن منه، لأنه يمثل عمر الإنسان، وإهدار الوقت هو إهدار للحياة، لذلك ينبغي على الفرد اغتنام ساعاته واستثمارها بما يعود عليه بالنفع.
* سرعة انقضائه: إن ما مضى من الوقت لا يمكن أن يعود ولا يمكن تعويضه، لذلك ينبغي أن يستغل بكفاءة وفعالية.
* مؤشر للالتزام: فالأفراد الناجحون هم أكثر التزاما بالوقت من غيرهم؛إذ إنهم حريصون على استثماره جيدا والالتزام بحدوده وفق ما يرغبون في تحقيقه من أهداف (العجمي،2007).

ت) مفهوم إدارة الوقت:

تعرف بأنها: حصر الوقت وتحديده وتنظيمه وتوزيعه توزيعاً مناسباً واستثمار كل لحظة فيه الاستثمار الأمثل في ضوء الأهداف التي ينبغي تحقيقها (زيدان،1992)، كما يعرف بأنه:

الاستخدام الفعال للوقت والموارد المتاحة الأخرى، وذلك بهدف تحقيق الأهداف المتوقعة خلال إطار زمني محدد (طه،1996). ويعرفها رينو بأنها: عملية إدارة المرء لنفسه كي يفي بالمواعيد النهائية ويجعل من الوقت الشخصي حياة مملوكة للشخص نفسه (رينو،2000)

ث) مهارة إدارة الوقت:

تتضمن مهارة إدارة الوقت عددا من الخطوات، وهي كما يلي:

*تخطيط الوقت: وذلك من خلال تحديد الأهداف التي عن طريقها يتم ترتيب المهام والأنشطة وفقا لأهميتها والأولوية في إنجازها، وذلك بوضع خطة عمل يتم فيها تقسيم المهام لكي يصبح من السهل التحكم فيها وتنفيذها.

*تنظيم الوقت: ويتم ذلك من خلال استخدام عدد من الوسائل التي تسهم في تنظيم الوقت بالشكل المطلوب، مثل: المفكرة التقليدية، والمنظم الإلكتروني أو الشخصي، والتي يتوقف فاعليتها في وجود خطة زمنية على ضوئها يتم التنفيذ.

*التعامل مع مضيعات الوقت: وذلك من خلال الاعتراف بها ومعرفتها وتحليلها وكيفية التعامل معها، ويتم ذلك من خلال تحديد أهم مضيعات الوقت، والأسباب المحتملة لكل مضيع من مضيعات الوقت، ووضع الحلول المناسبة للتغلب على تلك المضيعات، وتنفيذ الحل وتقييم فاعلية الحل الذي تم اختياره (قنديل،2010).

ج) خطوات الإدارة الناجحة للوقت:

للإدارة الناجحة عدد من الخطوات التي تعين الأفراد وتمكنهم من استثمار أوقاتهم بما يعود عليهم بالنفع في الحياة العلمية والتعليمية، والتي تتضح فيما يلي:

* تحديد الأهداف على مستويات متعددة قريبة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، والتركيز عليها وعدم الانشغال بغيرها.

* عمل سجل لمتابعة ما تحقق من أهداف، والتعرف على مضيعات الوقت التي حالت دون تحقيق تلك الأهداف.

* أن يتم إنجاز الأهداف التي وضعها الفرد لنفسه وفق الجدول الزمني الذي تم وضعه، وعدم التساهل في التنفيذ.

* التخطيط لاستثمار الوقت من خلال وضع جدول يومي محدد بزمن، يمكن من خلاله تنفيذ الأعمال والمهام في الوقت المحدد لها. .

* البدء في تنفيذ الأعمال التي يغلب عليها طابع الأهمية، ثم الانتقال بصورة تدريجية للأهداف الأخرى الأقل في الأهمية (عربيات، 2007).

ح) العوائد من إدارة الوقت:

ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول/ على المستوى الشخصي: تساعد الفرد في حسن التعامل مع الحياة وعناصرها المختلفة، وضمان النفع الأكبر لخيراتها ومجالاتها المختلفة، كما تعين الفرد على طاعة الله وأداء الحقوق والواجبات دون تأخير أو تقصير، وضمان حسن الأداء وفاعلية الإنجاز، وعدم تراكم الأعمال، مما يقلل العبء النفسي والجسدي على الإنسان، كما أن إدارة الوقت تجدد لدى الفرد معاني الامل والتفاؤل في النفس من خلال الرضا الذي يتولد لديه عند تحقيقه الإنجاز، كما يمكنه من تطوير الأداء والمسيرة الحياتية واليومية.

الثاني/ على المستوى العام: تساعد الفرد في احترام أوقات الناس، والمحافظة عليها، وعدم إهدار الوقت بدون فائدة، كما أنها تساعد الفرد في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة له، والتخلص من بعض السلوكيات والأعمال غير المهمة التي تستهلك وقتاً طويلا (الشرمان،1425).

خ) مفهوم مضيعات الوقت:

تعرف مضيعات الوقت بأنها: نشاط غير ضروري يستغرق وقتاً بطريقة غير ملائمة، ولا يظهر منه عائد يتناسب والوقت المبذول لأجله (الجديلي،2010)، كما تعرف بأنها تلك الأشياء التي يترتب عليها ضياع الوقت دون إنجاز الأعمال المطلوبة بكفاءة، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المنشودة في المواعيد المحددة مقدماً (عبدالجواد،2000). وتعرف مضيعات الوقت بأنها: أي شيء يؤدي إلى منع الفرد من الوصول إلى الأهداف المرسومة (Mac Cabe،2009).

د) مسببات إهدار الوقت:

إن ضياع الوقت وإهداره وعدم استثماره والاستفادة منه يتوقف على عدد من الأسباب منها ما يلي:

* عدم إدراك أهمية الوقت من قبل الفرد، والذي قد يتم بسبب ذلك استهلاكه وإهداره في مهام وأعمال لا تتوافق مع الأهداف التي يسعى الفرد إلى تحقيقها.
* ممارسة سلوكيات تؤدي إلى ضياع الوقت، مثل الاتصالات الهاتفية التي تستقطع جزءا كبيرا من وقته وتتسبب في ضياعه.
* غياب الأهداف والخطط الواضحة لدى الفرد، التي تكون معينة له في تحقيق الوصول إلى الغايات التي يطمح إلى تحقيقها.

*عدم الوعي بأهمية الوقت والأساليب التي تساعد في تنظيمه (الجديلي،2010).

ذ) مضيعات الوقت الاجتماعية:

يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

* مضيعات الوقت الذاتية: ويندرج تحتها جميع المضيعات التي يكون سببها الفرد نفسه، وتتمثل في؛ غياب التخطيط، وعدم القدرة على قول «لا» عند الحاجة، وعدم وضوح الأهداف أو غيابها، وعدم إدراك مضيعات الوقت نفسها، وضعف التقدير للوقت.
* مضيعات خارجية أو بيئية: وهي مضيعات خارج إرادة الفرد نفسه، والتي قد تكون نتاج البيئة أو الأشخاص المحيطين به، ومنها؛ المكالمات الهاتفية (الصديق،1996) الانشغال بطلبات الأسرة، والرضوخ لبعض عادات وتقاليد المجتمع الضاغطة على الفرد.

عاشراً: الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية موضوع مضيعات الوقت لدى طلبة الجامعة، إلا أن الدراسات التي أجريت بهدف تسليط الضوء على هذا المفهوم قليلة ونادرة، خاصة تلك الدراسات التي تركز على المضيعات البيئية والذاتية، الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع وإجراء الدراسات التي تسهم في إثرائه والاستفادة من النتائج بما يعود على الطلبة والمجتمع بالنفع، وفيما يلي بعض الدراسات التي تم التوصل إليها، وهي ذات صلة بالموضوع في أغلبها بطريقة غير مباشرة:

قام صابر (2015) بدراسة بعنوان إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة وعلاقته ببعض المتغيرات، هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت، ومعرفة دلالة الفروق في إدارتهم لوقتهم بحسب متغيرات النوع، والتخصص. تكونت عينة الدراسة من (260) طالب وطالبة، توصلت الدراسة إلى أن مستوى إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية هو متوسط، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في إدارتهم للوقت تبعا لمتغير النوع والتخصص.

وفي دراسة قام بها المزين (2012) بعنوان فاعلية إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة الاسلامية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات، هدفت الدراسة إلى التوصل لمعرفة دور الجامعة في زيادة فاعلية إدارة الوقت وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة الاسلامية، وقد تكونت عينة الدراسة من (240) طالبا وطالبة من ثلاثة أقسام علمية، اتضح من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة الطلبة حول فاعلية إدارة الوقت وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، بحسب متغير النوع لصالح الإناث.

اجريصالح (2009) دراسة بعنوان تنظيم الوقت وعلاقته بدافع الإنجاز والتحصيل الدراسي هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر القدرة على تنظيم الوقت لدى الطلاب والطالبات، هذا بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين القدرة وكل من دوافع الإنجاز والتحصيل الدراسي في ضوء متغيرات النوع والتخصص الدراسي والإخفاق الدراسي، تكونت عينة الدراسة من (246) طالبا وطالبة، توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا في مستويات تنظيم الوقت بين الطلاب والطالبات لصالح الطالبات، ووجود فروق دالة إحصائيا في مستويات تنظيم الوقت بين طلبة التخصص العلمي والتخصص الأدبي لصالح طلبة التخصص العلمي.

قدم بركات (2007) دراسة بعنوان اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو إدارة الوقت وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطلاب الجامعيين الذين يدرسون عن بعد نحو إدارة الوقت وعلاقتها ببعض المتغيرات: التحصيل الاكاديمي، النوع، التخصص، العمر، الحالة الاجتماعية، ونوع العمل والأنشطة اليومية، تكونت عينة الدراسة من (260) طالب وطالبة من الملتحقين ببرامج وتخصصات مختلفة في جامعة القدس المفتوحة، أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (٪32.7) من الطلاب المستهدفين بالدراسة قد أظهروا اتجاهات إيجابية نحو إدارة الوقت، في حين بلغت نسبة (٪67.3) منهم اتجاهات سلبية، كما تبين من الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين درجات اتجاهات الطلبة نحو إدارة الوقت تعزى لمتغيرات النوع، والتخصص، بينما أظهرت الدراسة فروقا دالة إحصائيا تعزى إلى متغيرات التحصيل، وذلك لصالح الطلاب ذوي التحصيل المرتفع.

أجري فخرو (2005) دراسة بعنوان مستويات إدارة الوقت لدى طالبات جامعة قطر وتخصصهن الجامعي وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي والرضاء عن الحياة، هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن إدارة الوقت والتخصص الجامعي بكل من متغيرات التحصيل الدراسي والضغوط النفسية، وقد تكونت عينة الدراسة من (759) طالبة من جامعة قطر من خمس كليات، توصلت الدراسة إلى أن تأثير التخصص لم يكن دالا إحصائيا لمؤشر التحصيل الأكاديمي مع مستوى إدارة الوقت بمتغيراته المختلفة.

قام كلٌ من الشاوي وأبو سلطانة (2003)بدراسة بعنوان مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة جامعة اليرموك، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر القدرة على تنظيم وإدارة الوقت لدى طلبة جامعة اليرموك في جميع الكليات ومختلف التخصصات، هذا بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين هذه المهارات والتحصيل الدراسي في ضوء متغير: النوع، المستوى الدراسي، والكلية ومدى تأثير كل هذه المتغيرات على مهارة تنظيم الوقت، وقد تكونت عينة الدراسة من (407) طالب

وطالبة في جامعة اليرموك، وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك درجة متوسطة من مهارات تنظيم الوقت لدى الطلبة، وأن هناك ارتباطا ايجابيا دالّاإحصائيا بين مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي،وأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين مهارة تنظيم الوقت تبعا لمتغير النوع لصالح الذكور.

حادي عشر: فروض الدراسة

*توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الكلية في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير الجنس، والتخصص، والتقدير الأكاديمي.

* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الكلية في مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير الجنس، والتخصص، والتقدير الأكاديمي.

* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الكلية في مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير الجنس، والتخصص، والتقدير الأكاديمي.

ثاني عشر: الإجراءات المنهجية للدراسة

1. منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب لهذه الدراسة، والذي من خلاله يتمكن الباحث من رصد وعي الطلبة باهمية الوقتومضيعاتهمن الناحية الذاتية والبيئية لدى طلبة كلية التربية بمحافظة عفيف بجامعة شقراء، وتوفير المعلومات ذات القيمة العلميةعن الموضوع المدروس.

2. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات التربية الميدانية بكلية التربية بعفيف بجامعة شقراء للفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 1435/ 1436 والبالغ عددهم (781) طالب وطالبة.

3. عينة الدراسة

تكونتعينة الدراسة من (179) طالب وطالبة، تم سحبها بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة على مدى فصلين دراسين، يمثلون (٪22.9)منإجمالي مجتمع الدراسة، وفيما يلي وصف لعينة الدراسة:

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
من 21 الى أقل من 23	69	38.5٪
من 23 الى أقل من 25	101	56.4٪
من 25 فأعلى	9	5.1٪
المجموع	179	٪100

يتضح من معطيات الجدول (1)أن غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة (٪56.4) أعمارهم تتراوح (من 23 الى اقل من 25) سنة، يلي ذلك وبنسبة (٪38.5) تتراوح أعمارهم (من 21 إلى أقل من 23)، وهذه النتيجة تدل على تنوع الأعمار بين أفراد عينة الدراسة مما يخدم أهداف الدراسة، وذلك للحصول على استجابات مختلفة ومتنوعة باختلاف الأعمار.

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	81	45.3
أنثى	98	54.7
المجموع	179	٪100

يتبين من الجدول (2)أن (٪54.7) من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث، في حين بلغت نسبة الذكور (٪45.3).

جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العام

التخصص العام	التكرار	النسبة
تخصصات علمية	97	54.18٪
تخصصات إنسانية	82	45.82٪
المجموع	179	٪100

من بياناتالجدول (3) يتضح أن(54.18٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة طلبة تخصصات علمية،و(45.82٪) طلبة تخصصات إنسانية.

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التقدير الأكاديمي

التقدير الأكاديمي	التكرار	النسبة
مقبول	5	2.8٪
جيد	38	21.2٪
جيد جداً	75	41.9٪
ممتاز	61	34.1٪
المجموع	179	٪100

يتضح من الجدول (4) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التقدير الأكاديمي أن (٪41.9) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تقديرهم العام (جيد جداً)، يلي ذلك وبنسبة (٪34.1) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تقديرهم العام (ممتاز)، وبنسبة (٪21.2) من إجمالي أفراد العينة تقديرهم العام (جيد)، وفي الأخير يأتي وبنسبة (٪2.8) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تقديرهم العام (مقبول).

1 .أداة الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها،وبالاطلاع على الدراسات المتصلة بموضوع الدراسة، فقد تم الاستفادة منها في إعداد استبانة الدراسة، والتي تكونت من شقين؛ الأول: استهدف الكشف عن المعلومات الأولية لعينة الدراسة؛ والذي تمثلت في متغيرات(العمر،والجنس،والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي)والثاني: اشتمل عليمحورينوهما:

- الأول: محور مستوى الوعي بأهمية إدارة الوقت لدى طلاب وطالبات التربية الميدانية بكلية التربية بعفيف بجامعة شقراء، ويشتمل هذا المحور على(20) عبارة.
- الثاني: محور مضيعات الوقت لدى طلاب وطالبات التربية الميدانية بكلية التربية بعفيف بجامعة شقراء، ويشتمل هذا المحور على(20) عبارة، تم تقسيمها إلى بعدين؛ البعد الأول: اختص بمضيعات الوقت الذاتية، وتكون من (13) عبارة، والبعد الثاني: اختص بمضيعات الوقت البيئية، وتكون من(7) عبارات.

2 .صدق أداة الدراسة:

تم التحققمن صدق الأداة من خلال ما يلي:

أ)صدق المحكمين: قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد (10) من أساتذة الجامعات المتخصصين في الاجتماع والتربية والإدارة،وذلك للاسترشاد بآرائهم حول مدى وضوح العبارات وملاءمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات

للمحور الذي تنتمي إليه، وتم التعديل على الاستبانة في ضوء آراء المحكمين.

ب) **صدق الاتساق الداخلي**: قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من طلبة التربية الميدانية في كلية التربية من خارج العينة التي أجريت عليها الدراسة، بلغ عددهم (40) طالبا وطالبة، ومن خلال تلك النتائج تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، ومجموع الفقرات التي يتضمنها المحور الذي تنتمي إليه، والذي يتضح في الجداول التالية:

جدول (5) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور

المحور الأول				المحور الثاني					
مستوى الوعي بأهمية إدارة الوقت				البعد الأول مضيعات الوقت الذاتية				البعد الثاني مضيعات الوقت البيئية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.587	11	**0.626	1	**0.315	11	**0.764	14	**0.701
2	**0.643	12	**0.421	2	**0.624	12	**0.743	15	**0.663
3	**0.761	13	**0.637	3	**0.539	13	**0.691	16	**0.783
4	**0.645	14	**0.694	4	**0.718			17	**0.707
5	**0.734	15	**0.640	5	**0.718			18	**0.751
6	**0.662	16	**0.663	6	**0.633			19	**0.743
7	**0.590	17	**0.639	7	**0.746			20	**0.795
8	**0.627	18	**0.580	8	**0.516				
9	**0.721	19	**0.674	9	**0.706				
10	**0.533	20	**0.719	10	**0.729				

**** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

يتضح من الجدول (5) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الأول تراوحت ما بين (0.421-0.761)، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وكذلك قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني في البعد الأول تراوحت ما بين (0.764 - 0.315)، وفي البعد الثاني تراوحت القيم ما بين (0.795 - 0.663)، وجميعها قيم في البعدين موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وتشير هذه النتيجة إليأن جميع محاور الاستبانة تتمتع بدرجة

عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحاور بالعبارات بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات الاستبانة.

3 .ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل ألفا كرو نباخ – Cronbach›a A pha لمحاور الاستبانة بعد تطبيقها على العينة الاستطلاعية، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (6) يوضح «قيم معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

المحور	محاور الاستبانة وابعادها	عدد العبارات	معامل ثباتألفا
الأول	مستوى الوعي بأهمية إدارة الوقت لدى الطلبة	20	0.919
الثاني البعد الأول	مضيعات الوقت الذاتية	13	0.882
الثاني البعد الثاني	مضيعات الوقت البيئية	7	0.856
الثبات الكلي لمحاور الاستبانة		40	0.924

يتضح من الجدول (6) أن اداة الدراسة تتمتع بدرجه ثبات مرتفعة؛حيث تراوح معامل الثبات للمحاور (0.919 –0.856)، أما الثبات العام لأداة الدراسة فقد بلغ (0.924)، وجميعها معاملات ثبات عالية يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد جمع بيانات الدراسة من العينةتم معالجتها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spps)، وذلك باختيار العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة التي تحقق أهداف الدراسة، وتتمثل الأساليب في التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)، ومعامل الارتباط بيرسون (person Correlation)،ومعامل ألفا كرو نباخ(Cronbach›aAlpha)، كما تم استخدام اختبار (أقل فرق معنوي)(LSD).

ولاستخراج الدراجات على الاستبانة أعطيت بدائل الإجابات الثلاث الآتية: (3) درجات للبديل "نعم"، (2) درجتين للبديل "أحيانا"، (1) درجة للبديل "لا". وفي ضوء ذلك تم تفسير النتائج وفقا لدرجة المتوسطات الحسابية بناءً على المعيارالآتي: (1.66-1.00) منخفض، (2.33-1.67) متوسط، (3.00-2.34) مرتفع.

ثالث عشر: عرض وتحليل نتائج الدراسة

(أ) النتائج المتعلقة باسئلة الدراسة

للإجابة على السؤال الأول: ما مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت؟

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات عينة الدراسة على المحور الاول، ويبين الجدول (7) النتائج على النحو الاتي:

جدول (7) استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى وعي الطلبة	الترتيب
1	أدركأهمية الوقت وأنه نعمة من الله عزوجل	2.92	.343	مرتفع	1
2	أتحكم بدرجة عالية في ساعات النوم في كل يوم	2.15	.780	متوسط	20
3	أنجز واجباتي اليومية والأسبوعية بدون تأجيل	2.24	.767	متوسط	18
4	أرتب جدولي اليومي بحسب أأولوياتي من الأهم إلى الأقل أهمية	2.41	.777	مرتفع	11
5	أدون جدولي اليومي والأسبوعي للرجوع إليه ومتابعة ما أنجز من أعمال	2.25	.776	متوسط	17
6	أقيم أدائي اليومي والأسبوعي لما تم إنجازه من واجبات	2.20	.780	متوسط	19
7	أمتلك دافعية ذاتية تسعدني في التعامل مع الوقت بمهارة عالية	2.45	.638	مرتفع	8
8	أحب أن أكون مثالا في المحافظة على الوقت أمام زملائي	2.41	.642	مرتفع	10
9	أمتلك رؤية واضحة تجاه أعمالي الجامعية اليومية	2.54	.563	مرتفع	3

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى وعي الطلبة	الترتيب
10	أعرف نقاط ضعفي في إدارة الوقت وأضع الخطط لمعالجتها وتلافيها	2.52	.564	مرتفع	4
11	أحرص على ضبط وقتي والاستفادة منه في أعمال مفيدة	2.48	.564	مرتفع	7
12	أشعر بالندم عندما يضيع وقتي دون فائدة	2.49	.621	مرتفع	6
13	أحرص على استثمار أوقات الفراغ بين المحاضرات بما يعود علي بالنفع	2.30	.684	متوسط	16
14	أشعر بالضيق عندما أرى من حولي غير مهتمين بتنظيم أوقاتهم	2.30	.702	متوسط	15
15	أنفذ جميع ما أخطط له دون ملل	2.51	.584	مرتفع	5
16	لا أجد صعوبة في التقيد بجدول زمني لأعمالي بالدراسة	2.34	.653	مرتفع	14
17	أنهي أعمالي في الوقت الذي حددته لها	2.42	.607	مرتفع	9
18	لدي رؤية واضحة وأهداف استراتيجية (بعيدة المدى)	2.63	.599	مرتفع	2
19	أقوم بإبداء النصيحة للطلبة غير المنظمين لأوقاتهم	2.37	.678	مرتفع	13
20	أنشر ثقافة المحافظة على الوقت أمام الآخرين	2.39	.697	مرتفع	12
المتوسط الحسابي العام		2.42	.413	مرتفع	

يتضح من الجدول (7)أن المتوسط الحسابي العام لمحور مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت بلغت قيمته (2.42)، وبانحراف معياري بلغ (.413) وهذه القيمة تشير إلى أن الطلبة لديهم وعي بأهمية الوقت بدرجه مرتفعة وفقاً لدرجه المعيار الذي تم تحديده.

كما اتضح من الجدول أعلاه أن هناك تفاوتا في مستويات الوعي لدى عينة الدراسةبأهمية إدارة الوقت، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (2.92 – 2.15)، وهذه المتوسطات تقع في المستوى المرتفع والمتوسط، حيث جاءت العبارة " أدركأهمية الوقت وأنه نعمة من الله عزوجل " في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغت قيمته (2.92) وبانحراف معياري (.343)، يلي ذلك جاءت العبارة " لدي رؤيةواضحة وأهداف استراتيجية (بعيدة المدى) " بالرتبةالثانية بمتوسط حسابي بلغ(2.63)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (.599)، وفي الرتبة الثالثة جاءت العبارة " أمتلك رؤية واضحة تجاه أعمالي الجامعية

اليومية " بمتوسط حسابي بلغت قيمته (2.54) وانحراف معياري بلغ(.563)، وجاءت العبارة " أقيم أدائي اليومي والأسبوعي لما تم إنجازه من واجبات " بالمرتبةقبل الأخيرة بمتوسط حسابي(2.20)وانحراف معياري(.780)، وجاءت العبارة " أتحكم بدرجة عالية في ساعات النوم في كل يوم " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ(2.15)وانحراف معياري بلغت قيمته(.780).

للإجابة على السؤال الثاني: ما أهم مضيعات الوقت الذاتية لدى الطلبة؟

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على هذا المحور، وجاءت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (8) استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمضيعات الوقت الذاتية لدى الطلبة

رقم العبارة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الجلوس مع الأصدقاء	2.31	.742	3
2	الحديث والمناقشات الجانبية مع الزملاء في الطرقات والأماكن العامة	2.18	.704	8
3	أقضي جزءا من وقتي في مشاهدة المباريات	1.97	.838	13
4	أمضي وقتاً في مشاهدة الأفلام	2.03	.860	12
5	أخصص من وقتي لسماع الصوتيات	2.12	.739	9
6	عدم القدرة على تحديد الأهداف	2.10	.743	10
7	عدم المعرفة بكيفية تحديد الأولويات	2.21	.692	6
8	استخدام وسائل التقنية الحديثة في الهاتف النقال (الوتس اب – البي بي –انستقرام– سناب شات – الكيك)	2.54	.638	1
9	غياب الرؤية الواضحة للمستقبل	2.09	.755	11
10	استخدام الإنترنت لساعات طويلة دون هدف	2.25	.761	5
11	عدم القدرة على قول (لا) لكل من يتسبب في إضاعة وقتي	2.26	.727	4
12	التسويف والتأجيل للأعمال	2.19	.701	7

رقم العبارة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
13	قضاء وقت طويل في تصفح وسائل التواصل الحديثة (تويتر – الفيس بوك – يوتيوب– المدونات)	2.38	.688	2
	المتوسط الحسابي العام	2.20	.476	

من الجدول (8)يتضح أناستجاباتأفراد عينة الدراسة على محورأهم مضيعات الوقت الذاتية،تراوحتقيمة المتوسط الحسابي ما بين (1.97–2.54)، حيث جاءت العبارة " استخدام وسائل التقنية الحديثة في الهاتف النقال (الوتس اب – البي بي –انستقرام–سناب شات –الكيك)" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري(.638)، وهي تمثل أهم مضيعات الوقت لدى العينة.يلي ذلك في المرتبة الثانية جاءت العبارة " قضاء وقت طويل في تصفح وسائل التواصل الحديثة (تويتر – الفيس بوك –يوتيوب– المدونات)" بمتوسط حسابي بلغ (2.38) وانحراف معياري قيمته بلغت (.688)، وفي المرتبة الثالثةجاءت العبارة " الجلوس مع الأصدقاء " بمتوسط حسابي بلغت قيمته (2.31) وبانحراف معياري بلغ(.742)،في المقابل جاءت العبارة " أمضي وقتاً في مشاهدة الأفلام " بالمرتبة قبل الأخيرة" بمتوسط حسابي (2.03)، وبانحراف معياري(.742)، في حين احتلتعبارة " أقضي جزءا من وقتي في مشاهدة المباريات " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(1.97)وانحراف معياريبلغ (.838).

للإجابة على السؤال الثالث:ما أبرز مضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور، وجاءت النتائج في الجدول التالي:

جدول (9) استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة

رقم العبارة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
14	قضاء وقت طويل مع المتصلين في المكالمات الهاتفية دون القدرة على إنهاء المحادثة	2.17	770.	5
15	الحرص على الزيارات واللقاء بالأصدقاء لساعات طويلة	2.17	730.	6
16	الالتزام بحضور الاجتماعات واللقاء مع الأصدقاء غير المثمرة	2.12	766.	7
17	الانشغال بتلبية طلبات الأسرة	2.50	603.	1
18	المشاركة فى المناسبات الاجتماعية	2.44	654.	2
19	مراعاة بعض عادات وتقاليد المجتمع	2.35	690.	3
20	الانشغال باستقبال الضيوف	2.32	722.	4
	المتوسط الحسابي العام	2.30	518.	

تشير نتائج الجدول (9)إلى أن استجابات عينة الدراسة تقع وفقا لقيمة المتوسط الحسابي ما بين(2.12-2.50) جاءتبالمرتبة الأولى العبارة " الانشغال بتلبية طلبات الأسرة"، والتي تمثل أبرز مضيعات الوقت البيئية لدى عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ(2.50)وانحراف معياري(.603)، وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة " المشاركة في المناسبات الاجتماعية " بمتوسط حسابي بلغت قيمته (2.44) وبانحراف معياري بلغ (0.654)،وبالمرتبة قبل الأخيرةجاءت العبارة " الحرص على الزيارات واللقاء بالأصدقاء لساعات طويلة " بمتوسط حسابي(2.17) وانحراف معياري(0.730)،واحتلت العبارة " الالتزام بحضور الاجتماعات واللقاء مع الأصدقاء غير المثمرة " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته(2.12)، وانحراف معياري(0.766)، وتمثل هذه العبارة أقل العبارات إضاعة لوقت عينة الدراسة.

(ب) النتائج المتعلقة باختبار فروض الدراسة

الفرض الأول: ينص على أنه: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير الجنس،والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي".وتم معالجتها في النقاط التالية:

1) نتائج الفروق تبعا لمتغير الجنس:وللتحقق من صحة الفرض « توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير الجنس»، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)، وجاءت النتائج موضحة في الجدول الاتي:

جدول (10) اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسةتبعاً لمتغير الجنس

محور الدراسة الاول	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت	ذكر	81	2.38	486.	-1.080	139.213	282.	غير دالة
	انثى	98	2.45	341.				

يتضح من نتائج الجدول (10)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول محور مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت تعزيلمتغير الجنس.

2) نتائج الفروق تبعا لمتغير التخصص العام:

وللتحقق من صحة الفرض « توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير التخصص العام «تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول (11) اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)
للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسةتبعاً لمتغير التخصص العام

محور الدراسة الاول	التخصص العام	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت	تخصصات علمية	97	2.40	.425	-.841	84.915	.403	غير دالة
	تخصصات إنسانية	82	2.46	.375				

من نتائج الجدول (11) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في استجاباتعينة الدراسة حول مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت،تعزى لمتغير التخصص العام.

3) نتائج الفروق تبعا لمتغير التقدير الأكاديمي:

وللتحقق من صحة الفرض « توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي »، قام الباحث باستخدام « تحليل التباين الأحادي «(one way Anova)، وجاءت النتائج موضحةكما في الجدول التالي:

جدول (12) نتائج « تحليل التباين الأحادي « (one way ANOVA)
للفروق في متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تبعالمتغير التقدير الأكاديمي

محور الدراسة الاول	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	
مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت	بين المجموعات	1.062	3	.354	2.115	.100	غير دالة
	داخل المجموعات	29.289	175	.167			
	المجموع	30.351	178				

يتبين من معطيات الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لديعينة الدراسة حول مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت، تعزيلمتغير التقدير الأكاديمي.

الفرض الثاني:

ينص على أنه: « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت الذاتية وفقاً لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي »، وتم معالجتها في النقاط التالية:

1) نتائج الفروق تبعا لمتغير الجنس:

وللتحقق من صحة الفرض « لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات للوقت الذاتية تعزى لمتغير الجنس، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (- i dependent sample t-test)، وجاءت النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول (13) اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسةتبعاً لمتغير الجنس

محور الدراسة الثاني البعد الأول	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
مضيعات الوقت الذاتية لدى الطلبة	ذكر	81	2.23	.515	.581	158.655	.562	غير دالة
	انثى	98	2.18	.442				

من بيانات الجدول (13) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير الجنس.

2) نتائج الفروق تبعا لمتغير التخصص العام:

وللتحقق من صحة الفرض « لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير التخصص العام، تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (14) اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العام

محور الدراسة الثاني البعد الأول	التخصص العام	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
مضيعات الوقت الذاتية لدى الطلبة	تخصصات علمية	97	2.23	.488	1.288	177	.199	غير دالة
	تخصصات إنسانية	82	2.12	.434				

يتضح من نتائج الجدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لديعينة الدراسة حول مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير التخصص العام.

3) نتائج الفروق تبعا لمتغير التقدير الأكاديمي:

وللتحقق من صحة الفرض « لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي،استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي «(one way Anova)،والنتائج موضحةفي الجدولالتالي:

جدول (15) نتائج « تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) للفروق في متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تبعاً لمتغير التقدير

محور الدراسة الثاني البعد الأول	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	
مضيعات الوقت الذاتية لدى الطلبة	بين المجموعات	1.271	3	.424	1.900	.131	غير دالة
	داخل المجموعات	39.024	175	.223			
	المجموع	40.295	178				

من نتائج الجدول (15)يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل فياستجابات أفراد عينة الدراسة حول مضيعات الوقت الذاتية، تعزيلمتغير التقدير الأكاديمي.

الفرض الثالث:

ينص على أنه: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت البيئية وفقاً لمتغير الجنس،والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي"، وتم معالجتها في النقاط التالية:

1) نتائج الفروق تبعا لمتغير الجنس:

وللتحقق من صحة الفرض «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات للوقت البيئية تعزى لمتغير الجنس، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (- i dependent sample t-test)، والجدول (16) يبين النتائج على النحو الاتي:

جدول (16) اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسةتبعاً لمتغير الجنس

محور الدراسة الثاني البعد الثاني	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
مضيعا ت ا لو قت البيئية لدى الطلبة	ذكر	81	2.39	.555	2.232	158.079	.027	دالة*
	أنثى	98	2.22	.474				

*دالة عند مستوى دلالة0.05 فأقل.

يتضح من نتائج الجدول (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فاقل في استجاباتعينة الدراسة حول محور مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير الجنس، ومن خلال المتوسطات الحسابية الموضحة بالجدول أعلاه يتبين أن الفروق لصالح الذكور.

2) نتائج الفروق تبعا لمتغير التخصص العام:

وللتحقق من صحة الفرض» لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير التخصص العام»، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)، وجاءت النتائج موضحه في الجدول التالي:

جدول (17) اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسةتبعاً لمتغير التخصص العام

محور الدراسة الثاني البعد الثاني	التخصص العام	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
مضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة	تخصصات علمية	97	2.34	.529	2.269	85.653	.026	دالة*
	تخصصات انسانية	82	2.16	.463				

*دالة عند مستوى دلالة0.05 فأقل.

يتضح من النتائج المبينة بالجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لديعينة الدراسة حول مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير التخصص العام،وجاءت هذه الفروق لصالح التخصصات العلمية كما هو مبين من المتوسطات الحسابية.

3) نتائج الفروق تبعا لمتغير التقدير الأكاديمي:

وللتحقق من صحة الفرض «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير التقديرالاكاديمي.استخدم الباحث « تحليل التباين الأحادي «(one way Anova)،ويتبين ذلك في الجدول التالي:

جدول (18) نتائج « تحليل التباين الأحادي « (one way ANOVA)
للفروق في متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تبعاً لمتغير التقدير الأكاديمي

محور الدراسة الثاني البعد الثاني	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	
مضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة	بين المجموعات	2.799	3	933.	3.626	014.	دالة*
	داخل المجموعات	45.038	175	257.			
	المجموع	47.838	178				

*دالة عند مستوى دلالة0.05 فأقل.

يتبين من النتائج الموضحة بالجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05ر0 فأقل في استجابات عينة الدراسة حول محور مضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة تعزى لمتغيرالتقدير الأكاديمي،ولتحديد صالح الفروق في كل فئة من فئات التقديرالاكاديميوفقاً لاستجابات أفراد العينة، استخدم الباحث اختبار«LSD"، وجاءت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (19) نتائج اختبار «LSD" للفروق في كل فئة من فئات التقدير الأكاديمي

البعد الثاني	التقدير الأكاديمي	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز
مضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة	مقبول	5	2.77	436.	-			612.*
	جيد	38	2.41	607.		-		251.*
	جيد جداً	75	2.32	451.			-	
	ممتاز	61	2.16	510.	-.612-*	-.251-*		-

* دالة عند مستوى 0.05 فأقل.

يتضح من نتائج الجدول (19) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في استجابات أفراد عينة الدراسة حول محورمضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي، ومن خلال المتوسطات الحسابية الموضحة بالجدول يتبين أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الحاصلين على تقدير(مقبول).

رابع عشر: مناقشة نتائج الدراسة

(أ) مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

* مناقشة السؤال الأول: ما مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت؟

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمحور مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت بلغت قيمته (2.42)وبانحراف معياري بلغ (.413)، وهذه النتيجة تشير إليأن طلبة الكلية لديهم وعي بأهمية الوقت بدرجة مرتفعة وفقاً لدرجه المعيار الذي تم تحديده، ويعزو الباحث ذلك إليأن الطلبة الذكور والاناث يتعرضون في البيئة التعليمية للعديد من التوجيهات التربوية نفسها والتي توعيهم بأهمية الوقت في الحياة العلمية والعملية وتنمي لديهم القدرة عليالموازنة بين الأهداف التي يرغبون في تحقيقها ومتطلبات الحياة اليومية، هذا بالإضافة إلى طبيعة هذه المرحلة التعليمية والعمرية، خاصة وأن هؤلاء الطلبة ممن أجريت عليهم الدراسة هم معلمو المستقبل ويتمتعون بدرجة عالية من النضج الذي يمكنهم من تحمل المسؤولية والتخطيط للمستقبلوالتخلص من كل عمل غيرمفيد ومحاولة استشراف الفرص واستغلالهابفعالية.

وبمقارنة هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أنها تتفق إلى حد ما مع ما توصلت إليه نتائج دراسة الشاوي وأبو سلطانة (2003)والتي تناولت مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة جامعة اليرموك، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك درجة متوسطة من مهارات تنظيم الوقت لدى الطلبة. كما تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة صابر (2015) والتي تناولت إدارة الوقت وعلاقته لدى طلبة الجامعة وعلاقته ببعض المتغيرات حيث توصلت الدراسة إلى أن مستوى إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية هو متوسط بينما لا تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة بركات (2007) والتي تناولت اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو إدارة الوقت وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (32.7٪) من الطلاب المستهدفين بالدراسة قد أظهروا اتجاهات إيجابية نحو إدارة الوقت، في حين بلغت نسبة (67.3٪) منهم اتجاهاتهم سلبية.

* مناقشة السؤال الثاني: ما أهم مضيعات الوقت الذاتية لدى الطلبة؟

يتضح أن استجابات أفراد عينة الدراسة على محورأهم مضيعات الوقت الذاتية، تراوحت قيمة المتوسط الحسابي ما بين (2.54-1.97)، حيث جاءت العبارة « استخدام وسائل التقنية الحديثة في الهاتف النقال (الوتس اب – البي بي –انستقرام – سناب شات –الكيك)» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.54) وانحراف معياري(.638) وهي تمثل أهم مضيعات الوقت لدى العينة، وتفسر هذه النتيجة بتغير نمط التفاعل والتواصل بين أفراد المجتمع وما تحققه هذه التقنيات الحديثة ووسائل التواصل من التسلية والترفيه ومتابعةالأخبار وما يستجد من تغيرات في المحيط الاجتماعي وهذه الوسائل والتقنيات أضحت تشكل ثقافة الشباب وتحظى بقبول واسع ورغبة منهم في حب الاستطلاع ومعرفة لكل ما هو جديد يحيط بهم، والتي أصبحت بدورها من العوامل المسببة في إضاعة الوقت لدى الشباب الجامعي اذا ما احسن استخدامها، وبالمرتبة الأخيرة احتلت عبارة « أقضي جزءامن وقتي في مشاهدة المباريات « بمتوسط حسابي (1.97)وانحراف معياريبلغ (.838) وتمثل مشاهدة المباريات وفقا لهذه النتيجة أقل الممارسات التي قد تتسبب في ضياع الوقت لدى الطلبة، ويعزو الباحث ذلك إلى التغير في نمط الاستخدام والتحول في توظيف وسائل الاتصال والتقنية الحديثة التي أصبحت ملازمة للفرد في جميع الأوقات، مما أدى الى الاستغناء عن الوسائل التقليدية في المتابعة والمشاهدة،بحيث أصبح بإمكان الفرد متابعة هذه المباريات عن طريق هاتفه النقال في أوقات فراغه، او الاكتفاء ببعض اللقطات المهمة في المباريات.

*- مناقشة السؤال الثالث: ما أبرز مضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة؟

تشير نتائج الدراسة أن استجابات الطلبة على هذا البعد تقع وفقا لقيمة المتوسط الحسابي ما بين (2.50-2.12) جاءت بالمرتبة الأولى العبارة « الانشغال بتلبية طلبات الأسرة «، والتي تمثل أبرز مضيعات الوقت البيئية لدى عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ (2.50)وانحراف معياري(.603)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى طبيعة المجتمع الذي أجريت فيه الدراسة ونمط العلاقات الأسرية السائدة، والتي تقوم على مجموعة العادات والتقاليد والأعراف التي تتعلق بطبيعة الحياة ونظم المعيشة داخل الأسرة، والتي تنطلق من اعتمادها بدرجة كبيرة على إشراك الأبناء من الجنسين وتوازع الأدوار والمسؤوليات بين أفراد الأسرة بما يكفل لها البقاء والاستمرار، وقيام الآباء بالحزم والوقوف دون انتهاك تلك القواعد والمواثيق الأسرية. واحتلت العبارة « الالتزام بحضور الاجتماعات واللقاء مع الاصدقاء غير المثمرة « المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته (2.12)، وانحراف معياري(0.766). وتمثل هذه العبارة أقل العبارات إضاعة لوقت عينة الدراسة، وتفسر هذه النتيجة بدرجة الوعي الذي يحظى به الطلبة في هذا المرحلة العمرية والتعليمية على

وجه التحديد من معرفه أسباب ومضيعات الوقت البيئية ومحاولة التصدي لها والبعد عنها.

*(ب) مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فروض الدراسة:

مناقشة نتائج الفرض الأول: ينص على أنه: « توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي».

كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول محور مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت تعزى لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تمتع الطلبة من الجنسين بدرجه عالية من المسؤولية والوعي بأهمية الوقت وإدارته، وتظهر هذه النتيجة جلية من خلال التحليلات الإحصائية التي أثبتت عدم وجود اختلاف في استجابات عينة الدراسة في هذا الجانب، وبذلك نرفض الفرض الموجه في هذه الدراسة، هذا وتم تفصيل تلك النتائج ومعالجة اتفاقها واختلافها بالدراسات السابقة في النقاط التالية:

1) نتائج الفروق تبعا لمتغير الجنس: وللتحقق من صحة الفرض « توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير الجنس».

تبين من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول محور مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت تعزى لمتغير الجنس. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المزين (2012)، وتختلف مع ما جاء في دراسة صالح (2009) ودراسة الشاوي وأبو سلطانة (2003).

2) نتائج الفروق تبعا لمتغير التخصص العام: وللتحقق من صحة الفرض « توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير التخصص العام «.

بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في استجابات عينة الدراسة حول مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت، تعزى لمتغير التخصص العام. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة صالح (2009)، وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة فخرو (2005)، ودراسة بركات (2007)، ودراسة صابر (2015).

3) نتائج الفروق تبعا لمتغير التقدير الأكاديمي: وللتحقق من صحة الفرض « توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مستوى الوعي بأهمية الوقت تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي «.

اتضح من معطيات الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول مستوى وعي الطلبة بأهمية إدارة الوقت، تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي.

مناقشة نتائج الفرض الثاني: ينص على أنه: « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت الذاتية وفقاً لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي «.

كشفت التحليلات لمعطيات الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول أهم مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي، ويفسر الباحث هذه النتيجة بطبيعة المجتمع وثقافته والقواعد العامة المحددة للسلوك الاجتماعي داخل المجتمع، والميل إلى اقتناء ومواكبة المستجدات الحديثة ذات الطابع المتجدد، والتي يغلب عليها نمط الابتكارات والخدمات التقنية الحديثة، مع المحافظة على الموروث الاجتماعي المتمثل في طبيعة العلاقات ومحدداتها والقائمة على مجموعة من الخصائص والمقومات التي تحدد طريقة التفكير لأفراد المجتمع، مما أدى إلى عدم وجود اختلاف في استجابات عينة الدراسة على هذا البعد. تم تفصيل تلك النتائج في النقاط التالية:

1) نتائج الفروق تبعا لمتغير الجنس: وللتحقق من صحة الفرض « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير الجنس».

من البيانات الإحصائية يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير الجنس.

2) نتائج الفروق تبعا لمتغير التخصص العام: وللتحقق من صحة الفرض « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير التخصص العام».

يت1ضح من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير التخصص العام.

3) نتائج الفروق تبعا لمتغير التقدير الأكاديمي: وللتحقق من صحة الفرض « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت الذاتية تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي».

بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في استجابات أفراد عينة الدراسة حول مضيعات الوقت الذاتية، تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي.

مناقشة نتائج الفرض الثالث: ينص على أنه: « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت البيئية وفقاً لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي».

كشفت بيانات الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في استجابات عينة الدراسة حول محورمضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير الجنس، والتخصص العام، والتقدير الأكاديمي، ويعلل الباحث هذه النتيجة بطبيعة الاختلافات بين الجنسين «الذكور والاناث» في التكوين والقدرات والاستعدادات والاهتمامات والسمات الشخصية، هذا بصفة عامة، والذي بدوره أثر على استجابات أفراد عينة الدراسة، تم تفصيل تلك النتائج ومعالجة اتفاقها واختلافها بالدراسات السابقة وتفسير صالح الفروق، في النقاط التالية:

1) نتائج الفروق تبعا لمتغير الجنس: وللتحقق من صحة الفرض « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير الجنس».

أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في استجابات عينة الدراسة حول محور مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

ويفسر الباحث تلك الفرق بالمرحلة العمرية التي يعايشها الطلبة وما يصاحبها من حرية واستقلالية ووجود عنصر اللامبالاة وعدم الاهتمام، واقتصار التفكير على الحاضر، وعدم استشراف المستقبل، وبالتالي فالطلبة يبحثون بشكل مستمر ودائم عن الإشباعات اللحظية من خلال الانصياع لمضيعات الوقت البيئية ومسايرة جماعة الرفاق لدى الكثير منهم، على خلاف الإناث اللاتي يتمتعن بقدر عالٍ من المسؤولية والاهتمام والمقدرة على مواجهة مضيعات الوقت البيئية.

2) نتائج الفروق تبعا لمتغير التخصص العام: وللتحقق من صحة الفرض «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير التخصص العام».

يتبين من التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل لدى عينة الدراسة حول مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير التخصص العام، لصالح التخصصات العلمية.

ويعلل الباحث هذه النتيجة بطبيعة المساقات والتخصصات العلمية ونمط التدريس ونوعية المقررات، والتي تركز في مجملها على موضوعات علمية بحتة، مما يؤدي إلى حرمان طلبة تلك التخصصات من الجوانب التوجيهية والإرشادية وتلمس القضايا والمشكلات الاجتماعية ومعايشة الواقع الاجتماعي والمساهمة في إيجاد الحلول لها ومعالجتها بالشكل

المطلوب، كما هو الحال لدى طلبة المساقات والتخصصات الإنسانية.

3) نتائج الفروق تبعا لمتغير التقدير الأكاديمي: وللتحقق من صحة الفرض « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مضيعات الوقت البيئية تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي».

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05ر0 فأقل في استجابات عينة الدراسة حول محور مضيعات الوقت البيئية لدى الطلبة تعزى لمتغير التقدير الأكاديمي، لصالح الحاصلين على تقدير(مقبول).

ويرى الباحث أن هذه النتيجة هي نتيجة طبيعية ومتوقعة من الطلبة ذوي التقديرات العلمية المنخفضة، وقد يعزى ذلك إلى قلة الخبرة في إدارتهم للوقت، وضعف المسؤولية لديهم، وعدم استشعارهم بأهمية الوقت وإدارته.

خامس عشر: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها عن مستوى وعي الطلبة بأهمية الوقت ومضيعات الوقت الذاتية والبيئية، يمكن تقديم عدد من التوصيات بشأن كيفية استثمار الوقت ومواجهة مضيعاته لدى الطالب الجامعي، وذلك على النحو التالي:

1. إعداد مقرر للطلبة وتدريسه في جميع التخصصات العلمية وال-إنسانية يعنى بتدريس مهارات إدارة الوقت وتنظيمها مشتملاً على المضيعات الذاتية والبيئية.
2. ترسيخ الوعي بقيمة الوقت لدى الطلبة، والتوجيه باهميتة باعتبارهأحد الموارد المهمة في حياتهم العلمية والعملية، من خلال تفعيل دور الأنشطة الطلابية في الكلية، وحث الطلبة على استخدام سجل يومي لتخطيط الوقت وتوزيعه حسب المهام والأعمال بهدف الاستفادة من الوقت وعدم ضياعه.
3. توعية الطلبة بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة من خلال اقامة الندوات والمحاضرات والأنشطة الطلابية، واعداد الكتيبات، والتدريب على تغيير العادات والسلوكيات التي تؤدي إلى إهدار الوقت وضياعه.
4. تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي داخل الكليات وبمتابعة من الأقسام العلمية بما يضمن توعيه وتوجيه الطلبة الذين يفتقدون لمهارات إدارة الوقت والالتزام بأوقات المحاضرات، للمساهمة في تنميتها وتطويرها لديهم، وذلك للحيلولة دون ضياع الوقت وعدم الاستفادة منه.
5. تفعيل دور الجامعة وذلك من خلال إقامة الندوات وورش العمل واستضافة البرامج التدريبية التي تقدم من قبل متخصصين في إدارة الوقت وإشراك الطلبة فيها بهدف

إكسابهم مهارات إدارة الوقت، وتدريبهم على تحديد الأهداف والأولويات وكيفية إنجاز المهام والواجبات بفاعلية وكفاءة، واحترام تلك الأهداف والالتزام بها.

6. إجراء دراسات مماثلة لهذه الدراسة عن مضيعات الوقت البيئية والذاتية، لمراحل التعليم العام لرصد مكامن القصور والضعف لوضع التدابير اللازمه لمعالجتها.

سادس عشر: مراجع الدراسة

- أبو شيخة، نادر.(2002) إدارة الوقت، ط2 الأردن: دار مجدلاوي للنشر، ص 21.
- الألباني، محمد ناصر الدين .(1417) سنن الترمذي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبةالمعارف للنشر والتوزيع، ص 521.
- بركات، زياد. (2007) اتجاهات الطلاب الجامعيين الذين يدرسون عن بعد نحو إدارة الوقت، مجلة دراسات العلوم التربوية، مجلد 34، العدد 1، ص 160-175 .
- الجديلي، ربحي. (2010) إدارة الوقت، الاكاديمية العربية المفتوحة الدانمارك، فلسطين، غزة. ص 9.
- راضي، فوقية. (2002) مهارات إدارة الوقت لدى طلاب الجامعة وعلاقتها بالتحصيل الدراسي والقدرة على التفكير الابتكاري والضغوط النفسية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ص 57-94.
- رينو، دون.(2000) الدليل غير الرسمي لإدارة الوقت، الرياض: ترجمة مكتبة جرير، ص 444.
- زحلوق، مها. (2001) المتفوقون دراسياً في جامعة دمشق، واقعهم حاجاتهم مشكلاتهم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة دمشق، مجلد 1، العدد17، ص49.
- زيدان، همام .(1992) إدارة الوقت، مدخلي ومستقبلي لزيادة فعالية التعليم، القاهرة : الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ص 179.
- الشاوي، رعد لفته وأبو سلطانة نجلا سعيد .(2003) مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم التربوية والاجتماعية، مجلد 1، عدد 19، ص 126-164 .
- الشرمان، عبدالله.(1425هـ) فن إدارة الوقت وحفظ الزمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ص ص 185-188.
- صابر، نيان .(2015) ادارة الوقت لدى طلبة الجامعة وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة أماراباك، مجلد 6، العدد 17، ص 33-50.
- صالح، مهدي .(2009) تنظيم الوقت وعلاقتها بدافع الإنجاز والتحصيل الدراسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية: كلية التربية.

- الصديق، عثمان.(1996) الوقت والإدارة، إدارة الوقت، جامعة الجزيرة، السودان: معهد إسلامية المعرفة، ص 17.
- الصرن، رعد .(2000) فن وعلم إدارة الوقت، ط1، بدون مكان نشر: دار الرضا للنشر والتوزيع، ص 13.
- طه، نهلة. (1996) تطوير الإدارة المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية في ضوء مفهوم إدارة الوقت، رسالة دكتورة غير منشورة، القاهرة: عين شمس كلية التربية، ص 32.
- عبدالجواد، محمد . (2000) كيف تدير وقتك بفاعلية، سلسلة التدريب والتطوير الذاتي، طنطا: البشير للثقافة والعلوم، ص 69.
- عبدالعال، عنتر محمد.(2009) فعالية إدارة الوقت لدى طلاب كلية المعلمين بحائل المملكة العربية السعودية وعلاقته بالتحصيل الدراسي، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 40، ص 24-63.
- عبده، بدر الدين. (2007) القدرة على إدارة الوقت وعلاقته بزيادة دافعية الإنجاز لدى جماعات النشاط المدرسي، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مجلد 2، ص 34-71 .
- العجمي، محمد .(2007) الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.، ص 174.
- عربيات، بشير.(2007) إدارة الصفوف وتنظيم بيئة التعلم، عمان: دار الثقافة، ص ص 123-125.
- غرايبة، لطفي . (1995) أهمية الوقت وأدارته من المنظورين الوظيفي والإسلامي، دراسة مقارنه، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك، ص16.
- فخرو، حصة عبدالرحمن. (2005) مستويات إدارة الوقت لدى طلبات جامعة قطر وتخصصهن الجامعي في علاقتها بالتحصيل الأكاديمي والرضا عن الحياة، مجلة مركز أبحاث التربية، العدد 27، ص 82-118.
- القرضاوي، يوسف.(1417) الوقت في حياة المسلم، ط 3 القاهرة: مكتبة وهبة، ص 12.
- القعيد، إبراهيم. (1422) العادات العشر للشخصية الناجحة، الرياض : دار المعرفة للتنمية البشرية، ص 295.
- قنديل، محمد.(2010) تصور مقترح من منظور طريقة خدمة الجماعة لتنمية مهارة ادارة الوقت لدى الاخصائيين الاجتماعيين العاملين مع جماعات الأسر الطلابية : دراسة وصفية تحليلية مطبقة على الاخصائيين الاجتماعيين بأجهزة رعاية الشباب بكليات جامعة حلوان، مجلد 3، العدد 28، ص ص 1303 - 1338 .

- المزين، سليمان .(2012) فاعلية إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة الإسلامية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات، مجلة الجامعة الإسلامية للدارسات التربوية والنفسية، مجلد 20، العدد 1، ص 369-404 .
- الناطور، فايز. (2010) التحفيز ومهارات تطوير الذات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص 19 .
- Britton, B. and Tesser, A. (1991). Effects of time-management practices on college grades, Journal of Educational Psychology, 83(3). P. 405-410.
- Cemaloghu, N and Filiz,S (2010). The Relation between Time Management Skills and Academic Achievement of Potential Teachers Educational Research Quarterly. 33, 4. p 323-.
- Chang, A. (2011). The mediating effects of time structure on the relationships between time management behaviour, job satisfaction, and psychological wellbeing. Australian Journal of Psychology, 63(4), p. 187197-.
- Mac Cabe, P. (2009). The Role of the School Principal. From Int, Site:p. p 5972-.
- Macan, C. and Fogarty, J. and Roberts, D. (2012). Strategies for Success in Education: Time Management Is More Important for Part-Time than Full-Time Community College Student.ERIC.p 245259-.
- Stiolov, T. (2012). Time management, ERIC.p.84.
- Trueman, M, and Hartly, J.(1996). A comparison between the time-management skills and academic performance of mature and traditional-entry university students. Higher Education September, 32,2, p. 199-215.

إشكالية الوعي التنظيمي لدى العامل الجزائري

The problematic of organasational awareness of the Algerian worker

أ.بليح عائشة
أستاذة علم الإجتماع جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص

لقد تشكل وعي العامل الجزائري نتيجة مجموعة من التراكمات العلائقية بين ماهو ثقافي وتسيري وأيديولوجي للدولة التي ظهرت في سياسة التسيير الصناعي الاداري فلقد ارتبط مفهوم الهوية العمالية بمفهوم الثقافة ببعديها الاجتماعي و المؤسساتي، وبالتالي يمكننا القول أن الهوية العمالية هي بمثابة قوة دافعة بعناصر ثقافية مشتركة التي يمكن للمعنيين أن يكونوا واعين بها

Abstract :

The awareness of the Algerian worker has been reformed due to a goup of industrial accumulations between what is cultural,manageable and idiological of the state which appeaed in the way industrial and administrative management . The definition of the worke's identity has been related to the meaning of culture with its dimentions ,the social and the industrial .So,we can say thta the worke's identity is a pushing power with diffeent combined cultural forces ,that principles should take in consideration.

مقدمة :

لقد تشكّل وعي الفرد الجزائري نتيجة مجموعة من المتغيرات و التي قسمت حسب رأي الباحثين إلى قسمين منها ما يكون حراكه متغير ومستمر مثل الظروف الاقتصادية والأيديولوجيات السياسية، و البعض منها قد تتأثر بهذه الظروف إلا أن حراكها وتغيرها طويل المدى أو ثابت نسبيا مثل القيم وثقافة الأمة .ولا ننسى أن تشكل وعي هذا الفرد يختلف من طبقة إلى طبقة،ومن شريحة إلى شريحة،ومن فئة إلى فئة وإذا حددنا فئة العمال فالمتتبع لحراك هذه الفئة يلاحظ قد نالها التغيير لا من حيث عددها ولا أماكن استقطابها،ولا

من حيث إعادة رأس مالها الثقافي،وهذه الفئة تشكلت بعد الاستقلال في ثلاثة نخب،نخبة اقتصادية وتتكون من البورجوازية والتي حملت على عاتقها المشروع الاقتصادي،ونخبة إدارية و التي حملت تسيير الأمور الإدارية لهذه المشاريع الاقتصادية،وفئة العمال الكادحين وهم بدورهم مصنفين إلى فئتين،فئة كانوا يعملون أعمال رثة في فترة الاستعمار وبعدها،وفئة الفلاحين،فحاولت النخبة السياسية آنذاك إعادة إنتاج قيمهم،بقيم التطور والتنمية،وبالتالي إعادة تشكيل رأسمال ثقافي ومهني جديد إن صح التعبير يساير هذا المشروع التنموي .فحاولت من خلال عمليات عدة تنظيمية و اجتماعية أن توعي تلك النخب و الفئات المهنية البسيطة بأهمية المشاريع التنموية وأهمية المصنع و المؤسسات بشتى أنواعها،فحاولت السلطة أن تعمد إلى عملية التكوين بإنشاء مراكز تساعد على الرفع من قدراته المهنية و الذي جُعِل كوسيلة في خدمة التطور وهو دائما يبقى تحت التغيرات التي قد تحدث،ضف إلى ذلك متغيرات تنظيمية عدة قد أثرت وتؤثر على وعي هذا الفرد العامل وهي طرق التسيير داخل المنظمة و المناخ السائد فيها،فهذه الأمور تعد كأحد الطرق لإعادة تنشئة العامل داخلها مثل ما أقر سان سوليو بذلك،وهي أيضا تؤثر على وعيه بالسلب أو بالإيجاب اتجاه هذا التنظيم، أما العمليات الاجتماعية فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا ومتأثرة بالبناء الاقتصادي بما يحمله من خصائص ومميزات تعد آنية أو ظرفية أو خاضعة لإستراتجيات تؤثر على البناء الاجتماعي،وهذه العمليات الاجتماعية هي متعددة في المجتمع والتي تحاول أن توجه وعي الفرد وسلوكه بما ينفعه،و التي تعتبر كضابط يحتكم إليها الفرد مثل القيم الدينية وغيرها من القيم التي تشكلت في وعي الفرد نتيجة سلسلة من عمليات التنشئة،والتي يبقى مفهومها مجردا في ذهنه،إلا أنه في الواقع يحاول هذا الفرد العامل أن يعمد إلى التعامل بها وفق إستراتجياته التي تخدمه داخل مكان العمل وحتى خارجه،باعتبار – المؤسسة- المكان الشبه الوحيد في وقتنا الراهن التي تدفع بهذا الفرد العامل إلى إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه الخاصة فيها .

من خلال هذا كله برهن لنا العامل أن رغم محاولات التنشئة الاجتماعية و المهنية،ورغم إعادة إنتاج قيم تنظيمية فيه والتي من المفروض تخدم المؤسسة باعتبارها عون اقتصادي وبناء اجتماعي داخل المجتمع له أهدافه يعمد إلى تحقيقها، لكن كل هذا لم يفهم العامل بكل نخبه وفئاته المهنية أن هذه المشاريع التنموية جعلت من أجل خدمته وخدمة البلاد معا .بل برهن أنه يسعى إلى تحقيق أهدافه باعتماد على إستراتيجياته الذاتية من خلال تلك المشاريع مما كان أحد الأسباب في عدم تطور اقتصاد البلاد وفشل المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي على أقل تقدير.

العوامل التي ساعدت في تشكل الوعي التنظيمي للعامل الجزائري:

بعد استقلال الدولة الجزائرية ظهرت أمام النخبة الحاكمة آنذاك رهانات في تبني سياسات تغيير للبلاد تخرجها من سياسة لربّما كانت لها الأثر في محاولة طمس هوية الدولة،فكان الاتجاه اللارأسمالي كبديل و كاختيار أمامهم، و كاعتبارات سياسية في ذلك الوقت، مما انجر عنه تغير في البنى الاجتماعية كوحدات كبرى وعلاقات اجتماعية على المستوى الضيق، وكمحاولة منهم لإعادة إنتاج القيم الأصيلة و تعايشها مع كل ما هو دخيل عنها ريثما تمحورها حسب منطقها، و كما قال **ألآن توران** «إن المجتمع يعمل عمله على نفسه»، فحاولت الدولة من خلال تلك السياسة أن تهدف إلى تغيير أدوار العمال الجزائريين و الفلاحين كطبقة شغيلة في المجتمع بالابتعاد بهم عن القيم الثقافية الريفية- الزراعية واكتسابهم للقيم الثقافية العصرية الصناعية[1]، من جهة واضعتا بذلك تنظيمات تمثلت في قطاع الخدمات على المستوى المفرط، فلم يكن أمام هذا الفلاح رهانات أخرى إلى أن يدخل إلى الوظيف العمومي بذهنية الاستقرار المهني و حياة اجتماعية عصرية رغدة، ومن خلال النظام الاشتراكي الذي ساد لمدة،وتليها فترة الثمانينات وما انجر عنها وإلى يومنا هذا تبلورت هوية العامل الجزائري بمختلف فئاته السوسيومهنية أثرت على وعيه اتجاه التنظيم المؤسساتي، ولمعرفة وقياس هذا الوعي التنظيمي رأيناه يتشكل بمجموعة من العناصر المتداخلة فيما بينها بدرجة كبيرة، إلا أ ن هذا التداخل يشكل عائقا إبستومولوجيا يحول دون تمكننا من قنص -إفتكاك- موضوع سوسيولوجي، وتزداد الصعوبة بالنظر إلى - الإرث ألمعلوماتي- الذي يظهر لنا أنه مبني بناء صحيحا يتوافق مع التغيرات السريعة التي تحدث في مجتمعنا بالخصوص و الذي ينعكس في استعمالاتنا للمفاهيم الأساسية التي تشكل الوعي التنظيمي، وفهم هذا الحقل السوسيولوجي يدفعنا بالدرجة الأولى إلى فهم عناصر نسق الفعل الاجتماعي -للعامل- الذي لا يتواجد في حيز من الفراغ.

ويتجسد الوعي التنظيمي المؤسساتي من خلال ارتباطه بمجموعة من العناصر المتداخلة فيما بينها بدرجة كبيرة،ولا يفهم هذا التداخل إلا إذا حللناها - من وجهة نظرنا - إلى مستويات تحليلية ثلاث :

المستوى الأول من التحليل سياسة التسيير للمؤسسات التنظيمية التي تبنتهاالدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وإلى يومنا الحالي هذه السياسة التي اجتهد الباحثون الجزائريون في البحث فيها و التطرق إليها من عدة زوايا مختلفة و التقت دراساتهم في نقطتين أساسيتين تشكل المحور الأساسي في هذه السياسة :

1- ظهور فئة أو نخبة تقنوقراطية تتمتع بامتيازات ومكانة اجتماعية تتجاوز بكثير ما تقوم به فعليا مما جعلها عوض أن تعمل على تعظيم دورها الوظيفي في المجتمع، دخلت في

تناقض مع هذا الدور و أصبحت تعمل ما في وسعها لتعظيم امتيازاتها و تقوية مكانتها الاجتماعية، و بالتالي عوض أن تكون قوة حية في خدمة التنمية و التقدم أصبحت تُشكل عائقا أمامه.

2- دراسة الأستاذ **عبد الرحمان بوزيدة** بحيث يرى أن أزمة المجتمع الجزائري و مؤسساته الاقتصادية بصفة عامة يكمن في التحويل التكنولوجي الذي قامت به الجزائر و الذي لم يفض إلاّ إلى بروز نخبة أو فئة اجتماعية جديدة قضت على ما يعيق وجودها من نخب تقليدية منتجة لقيم اجتماعية و ثقافية تقليدية أصلية لكنها لم تستطع أن تجعل من هذا الوجود قوة إنتاج حقيقية و فعلية تُنتج للمجتمع الحلول التي يحتاجها للخروج به من الحالة الانفعالية إلى الحالة الفاعلية.[2]

إن سياسات التسيير الإداري[3] باعتبارها كمدخلات أدخلت للتنظيم من أجل عقلنه و نجاعة المؤسسة و إعطائها بعدا من خلال العمال بمختلف فئاتهم السوسيومهنية و الذين يعتبرون المحرك المحوري للحركة الاقتصادية للبلاد .و الذين أيضا جعلوا بواسطتها من أجل تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة على مستوى النسق الفرعي إلا أن مخرجات هذا التسيير أظهرت لنا سلوكيات إدارية نتيجة للوعي التنظيمي .

أما **المستوى الثاني** من التحليل فهو متعلق بالقيم الاجتماعية والثقافية و التي تعد من القيم الثابتة في ثقافة أي مجتمع التي من الصعب يمكن التغيير فيها إلا بعد فترة من الزمن يظهر التغير .وإن اشتملت العادات و التقاليد و الأفكار و المعتقدات،و إن ظهرت بعض مظاهر التحول من شكل اللباس أو استخدام مختلف منتجات الحضارة الغربية،فإن عمق الفرد الجزائري أو بالأحرى لا شعوره الثقافي على حد تعبير مدرسة التحليل النفسي مايزال يتمسك بالثقافة الأم وخير دليل على ذلك ما نراه من رسوخ قوة العلاقات الأسرية و القبلية.لكن القيم الاقتصادية بمفهومها البرغماتي حاولت نوعا ما تغيير في القيم الاجتماعية و الأخلاقية بين الأفراد التي تحاول أن تسوق بالفرد الجزائري للانفرادية وجعلته يستعمل تلك العلاقات لمصالحه الشخصية.

لقد لوحظ أن إحدى مؤشرات القيم الاجتماعية هي العلاقات الأسرية و القبلية و التي لها دور كبير داخل المؤسسة الجزائرية وتعد موجهة لسلوك الفاعلين الاجتماعيين داخل المؤسسة، كما ساهم التطور الاقتصادي في الجزائر إلى زوال قيم أخلاقية وظهور قيم أخلاقية برغماتية.

أما **المستوى الثالث** من التحليل فلا يقل أهمية عن سابقيه و الذي يرتبط بالمناخ التنظيمي[4]، وهذا يعني مجموع الثقافة و القيم و العادات و التقاليد و الأنماط السلوكية وطرق العمل المختلفة التي تُؤثر على الفعاليات و الأنشطة الإنسانية داخل المنظمة، و يأمل العاملون بأن يكون هذا المناخ داعما يسهل لهم إشباع حاجاتهم النفسية و الاجتماعية، فالمناخ التنظيمي

يؤثر على العاملين في المنظمة و يؤدي إلى التحفيز أو الإحباط لأنه يعمل كوسيط بين متطلبات الوظيفة و حاجات الفرد.

مفهوم الوعي التنظيمي :

لقد ربط كوفالزوناكيتشين في كتابه الوعي الاجتماعي[5]،مفهوم الوعي التنظيمي في المجتمعات المتقدمة بدرجة التقدم الحضاري و العلمي و الثقافي لهذه البلدان و اعتبره أحد مستويات الوعي الطبقي .

*لقد سعت الأبحاث الأمريكية إلى تطوير مفهوم الوعي التنظيمي في تسيير الموارد البشرية والذي يدعى باللغة الانجليزية Organasational awareness، هذا المصطلح انصب الاهتمام به في المؤسسات ذات الطابع التنافسي، حيث اختلفت زوايا الرؤى للباحثين إلا أنهم حددوا متغير دراستهم، و الذي اقتصر على سلطة القائد وقدرته على إدارة التغيير التنظيمي إلى صالحه وصالح المنظمة، وكفاءة العامل،والبحث إذا ما هنالك فجوة بين الإدراك و الخبرة وكيف يمكن تعزيز إنتاجية الموظفين، واعتبروا الوعي التنظيمي أحد مقاييس تقييم الأداء .

ومن هنا نستشف أن الوعي التنظيمي للعامل الغربي ارتقى من إدراكه لوضعه في مكان عمله وما انجر عنه من صراع تنظيمي إلى مفهوم أكثر عقلانية للبحث عن تطوير القدرة الإبداعية وإظهار الكفاءة الفعالة و التي اعتبرت في أبحاثهم عبارة عن سلطة توازي سلطة القائد.

مقومات الوعي التنظيمي :

1/ تعليم العمال وتدريبهم من أجل ممارسة واجباتهم بفعالية .

2 / إيجاد وسائل اتصال مناسبة يمكن بواسطتها إيصال المعلومات الإدارية و الحقائق للأفراد العمال .

3 / توعية العمال، أفرادا قبل أن يدخلوا إلى مؤسساتهم المهنية بأهميتها بالنسبة له ولمجتمعه عن طريق الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، وعندما يصبحوا عمالا بتنمية الولاء وحب المؤسسة وإظهار صورتها من خلال التفاني في العمل وعدم الإضرار بها،لإ ن الإضرار بها قد يضر به وبمحيطه الذي يعيش فيه .

4 / تكوين نسق قيمي سلوكي تنظيمي لدى العامل ورب العمل، ومعرفة الفرد وفكره واتجاهاته وقيمه.

5/ تعويد العمال على التقيد باللوائح و القرارات تجنبا للوقوع في أي خطأ قد يكلف المؤسسة خسائر في المستقبل .

6/ تقوية العلاقة القائمة بين العمال ورئيسهم ومحاولة أن يشعر العامل بأنه ليس في رقابة جبرية بقدر ما يشعر أن مسؤوله حريص عليه وعلى عمله.

تشكل الفئات (النخب) العمالية بعد الإستقلال

إنّ الهوية العمالية تأسست نتيجة التركمات العلائقية بين ما هو ثقافي و تسيري وأيديولوجي للدولة التي ظهرت في سياسية التسير الصناعي الإداري .فلقد ارتبط مفهوم الهوية العمالية بمفهوم الثقافة ببعديها الإجتماعي و المؤسساتي،وبالتالي يمكننا القول أن الهوية العمالية هي بمثابة قوة دافعة بعناصر ثقافية مشتركة التي يمكن للمعنيين أن يكونوا واعون بها .وقبل تبيان منطق الفعل للعامل يجب أن نحدد العامل من هو، فحاولنا تقسيمه إلى نخبة إدارية و اقتصادية و إلى عامل بروليتاري.

1 /النخبة الإدارية [6]

إن الطابع الإستعجالي لعمليات التنمية و المشاكل التي تطرحها في مجالات توجيه و تحويل مساراتها رغم أنها، وإن كانت قد تبدوا مقيدة بقرارات النخبة السياسية العسكرية و منفذة لتعليماتها و لكن باعتبارها هي الجهاز التقني بصناعة القرارات و توجيهها و الساهر على تنفيذها و توفير الشروط المادية اللازمة لتحقيقها في الميدان تصبح أدوات لا مناص منها لتطبيق سياسة النخبة السياسية الحاكمة شكليا من حيث مصدر السلطة و شرعيتها فقط، أما من حيث تجسيدها الميداني

فاتفاقية إيفيان بين جبهة التحرير الوطني ممثلة في هيئاتها القيادية الوطنية و بين ممثلي الحكومة الفرنسية قد أعطت الضمانات الكافية للجزائريين العاملين في أجهزة الدولة الفرنسية في الجزائر، بحمايتهم و الحفاظ على حقوقهم المكتسبة ودعمهم في مواقعهم من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتعاون التقني مع فرنسا .

إن العلاقات القائمة و التكوين المتشابه بين عناصر هذه الفئة من النخبة و العمل المكتسب،والنظام الإداري المتبع و الظروف الاجتماعية و ظروف التعاون التقني المكثف لإخراج البلاد من الخراب الذي تعانيه، حيث إن هذا التكوين باللغة الفرنسية أساسا سيفتح المجال أمام هذه العناصر أكثر من غيرها في ترقية و التدرج في مناصب المسؤولية لأن الاعتماد على هؤلاء المسيرين المستخدمين للغة المستعمر كأداة رئيسية للتعامل جعلت من هؤلاء نقطة ارتكاز جوهرية في عملية التنمية و مكنتهم بالتالي من إعادة إنتاج موسع

لإطارات جديدة نشأت ضمن إطار ثقافي و قانوني استعماري لم يبلغ منه إلا ماكان متعارضا شكليا مع سيادة الدولة الجزائرية، وهو ما يلتقي مع نظرية التحديث كأداة لتعميق التبعية الثقافية والتقنية و الاقتصادية في نهاية المطاف .

فالنخبة الإدارية الجزائرية غداة الاستقلال تمت وراثتها عن الجهاز الإداري الاستعماري بما يعني موظفون في الإدارات و المواقف العمومية متعلمون في الغالب و يقيمون في المناطق الحضرية أين تتوفر لهم و لأبنائهم أفضل الخدمات في التربية و التعليم و الصحة و إمكانيات العمل و الترفيه و بحكم أن هؤلاء يقيمون في المدن و في المناطق الحضرية الأكثر تطورا بعد رحيل المعمرين فإن هؤلاء منذ الانطلاقة الحظ في الحصول على التعليم أو التكوين،وإمكانية الدخول إلى الجامعة،وأن أبنائهم لهذا السبب أيضا هؤلاء بسبب الإرث الثقافي والمهني و الوضعية الاجتماعية المتميزة للاندماج ضمن هياكل و مؤسسات لدولة خرجت لتوها من الحرب أكثر من غيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى .

2/ النخبة الاقتصادية[7]

إن النخبة الاقتصادية الجزائرية هي وليدة النخبة السياسية العسكرية، ونتاج لعملية التنمية المنتهجة لبناء قاعدة اجتماعيةاقتصادية متماسكة أنتجت سيرورة لترقيه جريئة للإطارات التي احتلت مواقع إستراتجية في مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية و التجارية، سواءً تلك التي شاركت في ثورة التحرير أو انضمت إليها في اللحظات الأخيرة أو لم تشارك لعدة أسباب موضوعية أو ذاتية، و لكنها تتوفر على مؤهلات تمكنها أو تفسح لها مجال للمشاركة في إدارة عمليات التنمية .

أخذت المعالم الأساسية للنخبة الاقتصادية تتحدد انطلاقا من بداية المخطط الثلاثي المتمثل في مرحلة الإعداد لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية، و الذي امتد من سنة 1967 إلى سنة 1969حيث عرفت هذه الفترة إنشاء و تدعيم المؤسسات الاقتصادية الصناعية الوطنية التي انطلقت عمليا بانطلاق تطبيق المخطط الرباعي الأول 1969، 1974 و تدعمت في المخطط الرباعي الثاني (1977 1974-) و تجمعت هذه النخبة حول وزارة الصناعة و الطاقة سابقا و تضم المديرين العامين للمؤسسات و المديرين المركزيين و مديري المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية الكبرى . و بعض المستشارين بالوزارات المعينة، و الذين تلتف حولهم إطارات سامية تساعدهم في أداء مهامهم اليومية، و يعتبر مديرو المؤسسات الصناعية أهم فئة مؤثرة داخل النخبة الاقتصادية الوطنية العاملة في القطاع الصناعي، من خلال تحديد خصائصها و مميزاتها الموروثة اجتماعيا أو المكتسبة وظيفيا وربطها بالمشروع الاقتصادي الذي تتولى عملية الإشراف على تنفيذه، و لقد تشكلت هذه النخبة في ظروف اجتماعية و ثقافية معينة و انشطرت إلى ثلاث فئات حسب هذه الظروف.

1-**الفئة الأولى الموروثة عن العهد الاستعماري** : هم البرجوازية الريفية و الحضرية وتتشكل من ملاك عقاريين و تجار و أيضا قادة و أغوات و باشاوات.

2- **الفئة الثانية آتية من النخبة السياسية أو العسكرية** : تحتمل هذه الفئة من أهم عناصر النخبة الاقتصادية حيث أنها شاركت في حرب جبهة التحرير الوطني سواء داخل الجيش أو ضمن هياكل جبهة التحرير الوطني بصفة خاصة .

3- **الفئة الثالثة الإطارات الشابة** : تتكون هذه الفئة من الإطارات الشابة التي حصلت على تكوين مدرسي في داخل الوطن أو خارجه سواء كانت حاصلة على منحة من قبل الحكومة المؤقتة أو أبناء الفئة الأولى الذين تعلموا في مدارس فرنسية .

3- **فئة اليد العاملة البسيطة و البرولتاريا الرثة** : فهذه بدورها منقسمة إلى ثلاث أنواع حسب رأينا:

1- **البرولتاريا الرثة**[8]: إن انتقال اليد العاملة بشكل مكثف من الريف إلى المدينة كانت تحدد في الواقع عوامل الطرد من الريف بسبب المستعمر و ليس عوامل الجذب إلى المدينة، وبالتالي المناطق الحضرية المستقبلة لقوة العمل النازحة كانت عاجزة عن إستعاب النازحين،ومن خلال هذا تفاقم حدة البطالة و سوء الاستخدام و تكاثر أعداد البرولتاريا الرثة التي تتعاطى أحقر أنواع العمل، حاملون باعة متجولون، ماسحو الأحذية، وحراس أبنية.

2- **عمال صناعيين** : هم عمال أجراء قبل الاستقلال و مزارعون استغلوا كقوة عمل بعد الاستقلال في القطاع الصناعي و قطاع البناء، حيث تُبين الإحصائيات الرسمية لسنة 1966 إلى غاية 1977، أن الزيادة في إجمالي التشغيل كانت لصالح القطاعات غير الزراعية،حيث تضاعفت عدد مناصب العمل في القطاع الصناعي بمعناه الواسع بنحو ثلاث مرات في الفترة السابقة الذكر كما توسع قطاع الخدمات و النقل.[9]

3- **عمال الزراعيين** : هم فلاحون بسطاء و خماسون و موسميين ومزارعون دائمون

دور القيم الاجتماعية و الثقافية في بلورة منطق الفعل الاجتماعي للعامل الجزائري

يتمتع المجتمع الجزائري بثقافة ثرية،يمكن أن تدفعه إلى تحسين سلوك أفراده لو إستفادوا منها بشكل إيجابي،ولو سعوا إلى تحقيق أهدافهم وآمالهم مع الأخذ بعين الإعتبار لثقافتهم دون إهمال جزء منها.وهذه الاستفادة تظهر أكثر في سلوك العمال داخل المؤسسات

الاقتصادية لما تتميز به من شروط وظروف تكنولوجية و تنظيمية معقدة وغير نابعة من داخل المجتمع بل من أوساط وثقافة أجنبية عنه[01] .

إلا أنّ أفراد المجتمع وخاصة العمال منهم يقومون بتصرفات وسلوك تظهر القيم الثقافية و المبادئ السائدة في المجتمع بشكل يكاد يكون عكسيا تماما . وهو ما جعل العديد من الذين تطرقوا إلى تخلف الشعوب يرجعون هذا التخلف إلى القيم السائدة في المجتمع،و المجتمع الجزائري لم يكن بعيدا عن هذه الأفكار .يرى **دوتش** مثلا «أنّ القيم الثقافية هي وحدها المسؤولة عن التنمية الاقتصادية وهو يميّز بين التقاليد الإيجابية للصناعة و التي علّمت الأفراد قيمة التوفير و الإقتصاد،وفائدة العمل من أجل أهداف بعيدة المدى،الحاجة إلى ضبط و الدقة و الثبات، إستعمال الوقت وبصورة خاصة المحافظة على الاتفاقيات أو المواعيد، وبين الثقافة المضادة للتنمية التي يراها موجودة في مجتمعات تعرف الصناعة فيها نموا بطيئا، حيث تأخذ العادات الصناعية وقتا أطول للترسيخ،يوجد كثير من التعامل التجاري وقليل من المهن الصناعية «.[11]

فإن كانت القيم الإجتماعية والثقافية لم تظهر بشكل بارز في سلوك النخب الإدارية و الإقتصادية داخل المؤسسات إلا أن العلاقات التنظيمية بينهم في فترة التسير الذاتي لم تتغير وهذا راجع إلى قوة النفوذ وما اصطلح عليه بالبرجوازية البيروقراطية في أجهزة الدولة و الإقتصاد حيث تتشكل هذه الفئة حسب ما ورد في ميثاق الجزائر «قوة أشد خطورة من أي قوة إجتماعية أخرى موجودة في البلاد بالنسبة للتطور الاشتراكي و الديمقراطي، فاعتبرت من مخلفات الاستعمار عملت على التغلغل في كافة الادارات وسيطرت على كافة مناحي الحياة الإقتصادية و الإدارية وهي الفئة التي وصفت بأنها الأخطر إجتماعيا .[21]

أما بقية النخب و الفئات العمالية الأخرى فبحكم السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الإستقلال فإعتمدت على إستيعاب اليد العاملة .وذلك بفتح مناصب عمل لإمتصاص البطالة فقد جاء في الميثاق الوطني « إنّ تشغيل المواطنين قادرين ضروري لبناء البلاد ومطلب من مطالب الاشتراكية، وأنّ إحداث منصب شغل أساسي للتنمية «.لذلك نجد الكثير من المشاريع أنّ حجم القوى العاملة أكثر من الحجم الأمثل لتشغيل المصنع وأكبر مثال على ذلك مركب الحجار للحديد والصلب في عنابة حيث تقدر نسبة الزيادة بـــ 20 ٪ بالإضافة إلى ظاهرة تضخم عدد العمال لايقل أهمية عن الأول هو سوء توزيع القوى المنتجة العاملة المنتجين المباشرين وغير المباشرين [31].

هذه العوامل الغير مسؤول عنها العامل ذوي الأصول الريفية التي جعل من المصنع بمثابة الحلم للإستقرار المادي و التحضر بهجرة الأرض والريف حيث ارتبط قيمة الوقت فيه بالأرض ينتظر المحصول أو تضييعه في اللاّشيء بحكم الفراغ الذي كان ميزة

الحياة البسيطة التي كان يعيشها.هذه الأمور ساعدت على عدم إحترام الوقت و المواضبة في العمل في التخلف و التغيب عنه وإعتماد أوقات فضفاضة في ضبط المواعيد « وقت الظهر، وقت العصر، وقت المغرب» جعل كثيرا من الأفراد يجدون صعوبة في ضبط أوقاتهم ويلتمسون لهذا أعذارا مختلفة لتبرير مخالفاتهم كقلة وسائل المواصلات كما لاحظ أنّ للمناسبات العائلية و الظروف الأسرية أولويّة على الشغل . بحيث يتغيّب العامل دون انذار مسبق لمصاحبة زوجته أو أحد أفراد أسرته لزيارة الطبيب أو لزيارة أحد الوالدين أو الأقارب المرضى .كما يعتبر موسم الحرث و الحصاد كذلك مناسبة للتغيب وذلك سواء عن طرق الاستفادة بعطلة قانونية أو برخصة مرضية،أو عطلة بدون مقابل كما وجد كذلك أنّ الغيابات تكثر أيام السوق الأسبوعية وخاصة في المدن الصغيرة وكذا قد تكون هذه الأسباب كافية بالنسبة لهم كأعذار للتغيب عن العمل وبهذا يتبيّن أنّ للمحيط الثقافي وقيم الفرد أثر كبير على تحديد درجة أهمية الوقت أ والمواضبة في العمل .

ضف إلى ذلك ترسخ بعض المفاهيم كفكرة البايلك التي هي من مخلفات الاشتراكية . إن مثل هذه الافكار أدت إلى إنتشار الروح التخريبيّة لدى الفئة العمالية ويقول في هذا الصدد مصطفى بلعيد «إذا في غياب سياسة قادرة على إشراك كل أفراد المجتمع في عمليّة التنمية أ انتشرت بعض المظاهر السلبية كالتغيب والتأخر عن العمل وعدم تقدير قيمة الوقت . حيث أننا نجد أنّ الفرق شاسع بين وقت الحضور في المنصب ووقت العمل الحقيقي «[41].

إنّ تغير ذهنية العامل تحكمه عدة عوامل منها : التنشئة الاجتماعية أ التعليم والتكوين فكلما ارتقى فكر الفرد وتعلّمَ أصبح وعيه وتمحصه للأمور جيدا أ ولا ننسى الظروف الاقتصادية فهو عامل لا يستهان به في بلورة فكر الفرد وما حرّك فكر كارل ماركس إلا الظروف الاقتصادية والايديولوجية المتبناة في البلدان الغرب .إن سلوكات والافعال تتحكم فيها الاستراتجيات الجزئية المنطلقة من الأهداف الخاصة لكل فرد فيها وليس من الاهداف الاستراتجية الكلية للمؤسسة .

هذه العوامل ساهمت في ظهور عدة نقاط ممكن قد اغفل عليها الدارسون أو لم يتم تناولها بجدية وهي :

1/ قيمة التكافل الإجتماعي داخل المؤسسة .فكل قيمة في المجتمع ورائها دوافع سلبية أو إيجابية في إستعمالها و الغرض منها تحقيق منفعة عامة أو شخصيّة، وإذا اعتبرنا أنّ قيمة التكافل الإجتماعي قيمة اجتماعية فهو نوع من العلاقات الإنسانية ونعتقد أن التكافل الاجتماعي داخل المؤسسة يتجلى في ثلاثة نواحي من وجهة نظرنا وهي :

1- يظهر التكافل الاجتماعي لتغطية على زميل المصلحة أو القسم الواحد إن تأخر أو غاب أو المماطلة عن العمل.

2- يظهر في حالة إنضمام في التنظيم غير الرسمي أو اعتبر الأفراد ذو اللحمة الواحدة.

3- يظهر في حالة إظهار الشفقة والرحمة حفاظا على لقمة عيش الآخرين خصوصا إذا ارتبط الأجر مع الحالة العائلية للعامل.

2/ النقطة التي أغفل عليها الدارسون للعلاقات المهنية و الاجتماعية تمثلت في نظرنا أنّ العلاقات المهنية هي في الأساس من تدفع إلى ظهور أو عدم ظهور العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة كيف يتم ذلك ؟ فعند فئة الإطارات و المناصب العليا في المؤسسة كلّما كانت العلاقات المهنية جيّدة بينهم كلما توطدت العلاقات الشخصية و الاجتماعية، وبذلك تتكاتف أهدافهم .أما الفئات الدنيا من العمال كلما كانت العلاقات المهنيّة بينهم وبين الإدارات العليا غير سليمة كلما إلتجؤوا إلى العلاقات الاجتماعية لتنفيذ مصالحهم داخل المؤسسة، وبالتالي العلاقة عكسية فعند الفئة الأولى تقوى العلاقات الاجتماعية والشخصيّة بقوة العلاقات المهنيّة .أما الثانية فعدم وجود علاقات مهنيّة يلتجؤ العامل إلى العلاقات الشخصيّة .

3/ إنّ ظهور الفساد داخل المؤسسة هو عبارة عن مخرجات لثلاثة مفاهيم قد تجذرت في المجتمع نتيجة خواء إجتماعي وهي : عدم كفاءة المسيّر،عدم وجود الرقابة،غياب الضمير المهني،وهذه المفاهيم لم تنشأ من فراغ بل ظهرت حسب إعتقادنا نتيجة فرضيتين:

1- إنشغال القوى المسيّرة للبلاد بتطبيق إستراتجيات و التي تبدوا للفرد العادي إستراتجيات تخدمه لكن في إعتقادنا هي إستراتجيات ضمنية تخدم أهدافهم الخاصة .

2- فهذه الاستراتجيات بسببها أدى إلى ظهور إنزلاق إقتصادي أثر على المجتمع بعدم تطوره وعلى رقي وعي الفرد خصوصا العامل الذي أصبح بين المطرقة والسندان أي أنّه مجبر على القيام بسلوكيات وأفعال تنظيمية داخل المؤسسة لبقائها مستمرّة،و بين ممارسته لسلوكيات وأفعال إجتماعية داخل المؤسسة لبقائه و لضمان حياة كريمة .

خاتمة

لقد تمت كل الخطط المتبناة في إطار مشروع التصنيع الذي يضع المؤسسة و المصنع كمحل للتنشئة الإجتماعية للعامل و الذي بدوره سيكون حامل لمشروع التحوّل،وبناء المجتمع ومن ثم ربط العامل بكل الرصيد الثقافي و الإجتماعي له، بعناصر التحديث في المصنع و ربطه بمرجعيات زمانية مكانيّة جديدة .

لكن كل هذا في مقابل التكوين الاجتماعي و الثقافي للكتلة العماليّة الجديدة ذات الأغلبية الريفيّة و الارتباطات الثقافيّة التي تتعارض جوهريا مع التنظيم الصناعي، وهؤلاء الذين كان من المفروض أن يتلقون أدبيات العمل في المصنع وتجري عليهم عمليّة التثقيف لكونوا هم حاملي المشروع التحديثي نظريا، ولكن لم تتم العمليّة لأسباب كثيرة فمع سرعة التصنيع و العمالة الكثيفة حال دون ذلك .ولذلك الحديث عن كتلة عماليّة متجانسة قادرة على حمل المشروع إلى بر الأمان غير ممكنة ولم تكن على حد تعبير الاستاذ جمال غريد.

قائمة المراجع :

1 جبهة التحرير الوطني،» الميثاق الوطني « 1976، مصلحة الطباعة للمعهد الوطني، الجزائر، 1976.

2 Abderrahmanebouzida ,industrie mécanique et relation sociales dans le projet social ,Algérie , Ed , opu , 1989.

3 إن هذه السياسة وكذا إدارة المورد البشري هي أحد الأبعاد المهمة باعتبارها لها دور في ترشيد سلوك الموظف الجزائري داخل المنظمة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف العامة التي كانت تسعى لها من خلال ذلك الفاعل الاجتماعي وكانت لتلك السياسة مجموعة من المفاهيم تترجم من بينها (التكوين – التدريب – التحفيز –.....إلخ)، والتي من المفروض تَظهر في سلوكيات ذلك الموظف وتتمثل في (الولاء –الرضى –.....إلخ).

4 محمد سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، ص، 305

5 الدسوقي عبد الرحمان،)التغير الاجتماعي و الوعي الطبقي تحليل نظري(،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،مصر، بدون سنة .

6 أوذاينية عمر، « الخلفية الاجتماعية و الثقافية للنخبة الجزائرية» . دراسة غير منشورة لنيل شهادة الدكتور في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر2، 2008،ص 2013–2014.

7 أوذاينية عمر، المرجع نفسه،ص 288.

8 عبد المؤمن فؤاد،»طبيعة التحولات في بنية الطبقة العاملة في الجزائر «،بدون مكتبة النشر، مصر، 1991، ص 138.

9 عبد المؤمن فؤاد، المرجع نفسه، ص142.

10 ناصر دادي عدون،إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي، دار المحمدية العامة،الجزائر، 2003،ص176.

11 ناصر دادي عدون، المرجع نفسه،ص 177.

12 مقدم سعد الحفيظ، «المؤثرات الثقافية على التسيير و التنمية، الثقافية و التسير «،أعمال الملتقى الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 28/ 30 نوفمبر 1992،ص281 .

13 مصطفى بلعيد، «عوامل ضعف الانتاج في المؤسسة الجزائرية « ص 50.

14 مصطفى بلعيد، المرجع نفسه، ص 50 .

معوّقات ا لتنمية الحضرية في ا لجزائر.

Obstacles to urban development in Algeria

أ. بـوزيـدي سلـيمان
جـــامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)

الملخص:

لقد أدّى النزوح الريفي إلى كثرة الطلب على متطلبات الحياة الحضرية، و يعد هذا المتغير هو أساس التنمية الحضرية و الاجتماعية و الاقتصادية في المدينة،و من هنا فإنّ النمو المتسارع للمدينة زاد من اتّساع رقعة التنمية الحضرية فيها،حيث أصبحت محاولة تجسيدها واقعيا أمرا صعبا بالنظر إلى أبعاد التنمية البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية. من هذا المنطلق نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على التنمية الحضرية و المعوقات و المشكلات التي تقف حجر عثر أمام تنمية المدن الحضرية.

Abstract :

Rural exodus has led to heavy demand for urban life requirements, and the longer this variable is the basis of urban and social and economic development in the city, and from here, the rapid growth of the city has increased the expansion of urban development, in terms of trying to embody actually become difficult in view environmental and social development, economic and Alamranih.mn this point we are trying dimensions in this study shed light on urban development and the obstacles and problems that stand stone was found in front of the urban development of cities.

مقدمة:

ظهر مفهوم التنمية الحضرية انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة (بريطانيا، ألمانيا، ايطاليا،هولندا..). ففي فرنسا مثلا ظهر استعماله منذ بداية السبعينات موازاة مع اعتماد الدولة لنظام اللامركزية. فالتنمية الحضرية تطورت بفعل التحولات التي أصبحت تعتري المدن على مستوى تطور وتزايد السكان في هذه الدول وكذلك التوسع المهم الذي عرفته الحواضر الكبرى، الشيء الذي كان يتطلب مدّها بمزيد من المشروعات التكنولوجية والصناعية والسياحية والخدمات الاجتماعية بما يضمن إطار حياة أفضل وجيد للسكان،ويساهم في الرقي بالمستوى الحضاري والثقافي والاقتصادي لهذه المدن،وهذا ما يدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة و التي من خلالها نتعرّف على طبيعة هذا الموضوع و هي كالآتي:

* فما مفهوم التنمية الحضرية ؟
* وماهي أهم المعوقات والإشكالات التنموية والتحديات التي تعاني منها المدن الجزائرية؟
* و ماطبيعة هته المعوقات و الإشكالات التي تواجه عملية التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية؟
* هل ترجع هته المعوقات إلى عدم الاهتمام بالتنمية الحضرية من الجوانب المختلفة (الاجتماعية،النفسية، الثقافية، الإدارية و الديموغرافية).؟

مفهوم التنمية الحضرية

أولا: التنمية Développement

أ.مفهوم التنمية:

عرف مفهوم التنمية إلى حدود 1960 استقرارا في المعنى و الأهداف و الأبعاد. فيما قبل كان مبدعيه من الدول الغربية يفكرون في كيفية توزيع خيرات التنمية على بلدان العالم، و بذلك ارتكز المفهوم على توزيع المساعدات المادية، ليتم إدخال بعض التجديدات حتى أصبح مرادفا للنمو الاقتصادي و مع مرور الوقت أدخلت الدول الرأسمالية تغييرات اسمية على المفهوم، حيث أصبحت تنعت التنمية بأسماء: كالتنمية الاقتصادية، و التنمية الثقافية.

يشير أجدن Agden أن هذا المصطلح لا يعني نفس الشيء لدى من يستخدموه في دراساتهم و لقد أدى ببعض الدارسين مثل:»آرين ساندر»A.Sander إلى القول في بعض المواقف « إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد و دقيق لهذا المصطلح لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح المعني ما يعنيه على حسب مايريد كل دارس.»(1) وتعتبر التنمية مفهوم عام معنوي يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه عملية دينامية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية للمجتمع و تحدث نتيجة للتداخل في توجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة و التي تتكون عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

و يعرف الدكتور **الجوهري**:التنمية بأنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية و النشاط الإنساني (مجالات روحية، فكرية، تكنولوجية،اقتصادية واجتماعية) وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات و الفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو و التقدم، كما لايختلف **سعد الدين إبراهيم** كثيرا عن تعريف مفهوم التنمية عن الجوهري حيث يعني به اتساق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين في شكل كامل و شامل و متوازن،سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة. (2)

لقدنتج عن تطور مفهوم التنمية كثرة الدراسات و الأبحاث بخصوص التنمية،إلا أن ذلك لم يفضي إلى أشياء جديدة تبين نمط التنمية التي يجب نهجها و الأهداف الحقيقية للتنمية و غاياتها. تشمل التنمية في آن واحد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي. و هي كذلك تلك العملية التي يناقش من خلالها أهالي المجتمعات الصغيرة حاجاتهم و يرسمون الخطط المشتركة لإشباعها(3).

و يقول: «**رينيه ريبو**»أن التنمية هي حصيلة التأثير المتبادل من الرصيد البشري غير القابل أصلا للتحويل و الغني بالمصادر غير المستثمرة من البيئة الكلية و تستمر في تطورها بفضل إدماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية. (4)

و التنمية على حسب **سميرة كامل محمد** هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع مما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي و نفسي و اجتماعي. (5) فنجد أن التنمية حسب هذا التعريف وسيلة لتحقيق التوازن على صعيد جميع المستويات التغير الاجتماعي الذي حدث بفعل النمو الاقتصادي و ماصاحبه من تحولات مختلفة مست جوانب عدة من حياة الأفراد،الأمر الذي يستدعي بالضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الفرد من جهة و هذه التحولات من جهة أخرى.

أما عالم الاجتماع الفرنسي: **جابوبال لوبرا** يعرف التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة،و إنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسيولوجية و نفسية و بيولوجية بمعنى أن عملية التنمية عملية مركبة و معقدة في ذات الوقت تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد، وما تمّ بينهم من علاقات و ما يترتب عن هذه العلاقات من أنظمة تتدخل في تفاعلها و في تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة.[6]

و يعرف البعض التنمية بأنها التطور بينما ينظر الآخرون إليها باعتبارها عملية متعددة الجوانب، تشمل تغييرات أساسية في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الاتجاهات التي تتبنّاها المؤسسات العمومية في الإنتاج و الخدمات و ترمي لزيادة النمو الاقتصادي و التقليل من عدم المساواة و التخلص من الفقر، و من ثم فقد لا يحقق النمو الاقتصادي التنمية المنشودة.

* التنمية هي التحريك العلمي المخطط من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف والانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.
* التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، قصد تحقيق أعلى مستويات من الدخل القومي و الدخول الفردية و مستويات أعلى للمعيشة و الحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة، لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية.
* التنمية هي عملية سياسية وفكرية، عملية تغيير الإنسان من أجل الإنسان، لذا فهي في حاجة إلى قيادات فكرية، و نخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الانحطاط و الرقي.

يتضح من خلال التعاريف السالفة الذكر أن التنمية ليست بعملية تخطيط اقتصادي أو إحداث نمو في قطاع ما. بل هي مسلسل شامل وعمل متناسق و متشابك يتناول كل مقومات الحياة البشرية، و يستجيب لمطالب عامة السكان.

* أما مصطلح التنمية عامة يطلق عليه التقدم و ينظر إليه باعتباره يحقق نوعا من التوازن الداخلي و الكفاية، و يخلق قوة دفع ذاتية تحقق أهدافا معينة تتمثل في الاستهلاك الكبير و الكم المتنوع من السلع والخدمات من خلال الاقتصاد المفتوح.

و التنمية مفهوم نسبي فالدول الأحسن تنمية هي النموذج الذي تقاس عليه التنمية على غرار الدول الأقل تنمية و مثال ذلك أن الدول المتخلفة لم تستطع تاريخيا تحديد معنى التنمية، و من ثم استخدمت مقاييس سائدة في المجتمعات الأكثر تقدما لتقييم ذاتها تنمويا(7).

ب.أهداف التنمية :

أول أهداف التنمية هو إدارة عمليات التغيير الاقتصادي لتحسين أحوال الناس، و الرفع من مستوى معيشة الفرد بزيادة دخله، وإشباع حاجاته الأساسية، ولا شك أن هذا الأمر يتعلق بالخصائص الحضرية للأفراد ففي المراحل الأولى من سلم التطور و عند الجماعات البدائية تتدنى هذه الحاجيات بحيث تقف عند حد حفظ الحياة بالحصول على الغذاء و الماء و لإيجاد المأوى فهي إذن حاجات كفاف و لا أكثر من ذلك أما في المجتمعات المتقدمة فتصبح المسألة أكثر تعقيدا و يسعى الأفراد للحصول على الميزات النسبية التي بلغتها المجتمعات التي تبعد عنهم آلاف الكيلومترات فالفرد الأمريكي تختلف حاجاته عن الأسترالي و الهندي و دواليك .[8]

ج.أنواع التنمية: هناك عدة أنواع من التنمية نذكر من بينها:

ج.1- التنمية البشرية: أن هذا النوع من التنمية له علاقة بمفهوم تنمية الموارد البشرية في المجتمع من حيث تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب وفرص العمل المتاحة في المجتمع. إذن فالتنمية البشرية يمكن اعتبارها « المجال الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة العملية للموارد البشرية.

ج.2-التنمية الاجتماعية: أن هذا النوع من التنمية له علاقة بمفهوم تنمية المجتمع من حيث تحقيق التوازن الاجتماعي. إذن فالتنمية الاجتماعية يمكن اعتبارها السياق الذي يؤدي إلى رفع مستوى عيش السكان، الذي يضم : التغذية و الصحة و العمل... [9].

ج.3-التنمية المستدامة أو المستديمة : تعني تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون تعريض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة للاستجابة لحاجياتها أيضا. وللتنمية المستديمة ثلاثة أبعاد:

البعد البيئي: تطرح التنمية المستديمة مسألة الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب احترامها في مجال التصنيع. لأن البيئة تتأثر وتؤثر، فهي عنصر أساسي للتنمية

البعد الاقتصادي : يعني الانعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد على البيئة.وتتمثل أهدافها الرئيسة في:

أ. توفير فرص وظيفية.

ب. زيادة النمو الاقتصادي بحجم أكبر من زيادة النمو السكاني.

ج. تنويع مصادر الدخل.

البعد الاجتماعي: إنه البعد الإنساني، يجعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي.

ج.-4التنمية الاقتصادية :هي تنمية اقتصادية قوى الإنتاج التي تكون عمل الإنسان و قواه الإنتاجية. و هذه التنمية تتطلب إعادة إنتاج متنامي لعناصر الإنتاج و الحاجيات الاستهلاكية، و تتطلب كذلك تراكما في رأس المال.

ج.-5التنمية القروية: يطلق عليها كذلك اسم التنمية الريفية. يصعب وضع تعريف عالمي لهذا الصنف من التنمية، و ذلك بسبب اختلاف آراء الجغرافيين و المهتمين حول تعريفها. وعلى أي حال فالتنمية القروية مفهوم مركب و معقد، لا يشمل جانبا واحدا أو مجالا اقتصاديا محضا. بل إنه يشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و المجالية. بمعنى أنها :

1- تعني تحسين ظروف عيش السكان و تطوير مهاراتهم التقنية و المعرفية.

2- تحسين وضعيتهم الاجتماعية (التعليم والصحة).

3- تمكينهم من الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية المحلية. مع ضرورة تثميرها.

4- ضمان استدامتها للأجيال اللاحقة. مما يجعل التنمية القروية تختلف في أهدافها و أبعادها عن مختلف أنواع التنمية الأخرى خاصة التنمية الزراعية، إلا أنهما ترتبطان بعلاقة جدلية. فلا يمكن تحقيق التنمية القروية بدون وجود التنمية الزراعية .

و رغم ذلك تبقى التنمية الحضرية أساس التنمية بالمدن، لأنها ترتكز على مقاربة مجالية شمولية تعالج قضايا المجتمع و الاقتصاد الحضري. و تعني التنمية الحضرية كذلك التحسين الكيفي (النوعي) للأنشطة الاقتصادية الممارسة في المجال الحضري. فما مفهوم الحضرية ؟

ثانيا:الحضرية Urbanité

أ. مفهوم الحضرية:

إن كلمة الحضرية Urbanité هي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbanitasو التي تخص الحياة في روما لتتوسع لتميز ماهو خاص بالمدينة باعتبارها وحدة مجالاتها المعقدة،حيث نجد أن بلزاك هو الذي استعملها لا ليدل على آداب القدامى بل بصفة عامة على كل أشكال الآداب و التهذيب فيما يخص التعامل مع الآخر. (10)

كما أن هذا المفهوم لقي اهتمام الكثير من علماء الاجتماع الذين يعرفونها على أنها:»احترام القواعد التي تنظم الحياة في المجتمع «هذا الاحترام يقضي إلى معرفة حسن العيش (Le savoir vivre معا في الفضاء العام و الخاص ومن بين الباحثين الذين تطرقوا لمفهوم الحضرية نجد الأستاذ الدكتور عبدالقادر لقجع * Lakjaa . Aفي إحدى مقالاته(11).

إن الحضرية هي مختلف مجموعة العلاقات التي ينسجها المدنيون مع بعضهم البعض من خلال المدينة.

فالحضرية حسب جاك ليفي Jacques Lévy متعلقة بالمدينة لا تفهم مثل الفضاء الاجتماعي فحسب بل تفهم كبنية مادية معقدة بمعنى أنها تزاوج بين الكثافة و التنوع في حاجات المجتمع للفضاء.أما لويس وورثLouis Wirth عرّفها في مقاله المنشور سنة 1945 بأنها نمط الحياة. **(Urbanité comme mode de vie)**

أما Y. Grafmeyer الذي يرى أن الحضرية:

-كبنية مادية. - كتنظيم اجتماعي. - كمجموعة الأفكار و السلوك

- كمجموعة أشخاص يتداخلون في أشكال نموذجية لسلوكات جماعية.

فمن هنا تفهم الحضرية على أنها ليست فقط الأسلوب الخاص الذي تتسم به الحياة في المجتمع الحضري المحلي و إنما كنمط لتكوين الرابط الاجتماعي داخل فضاء و عبر زمان. (12)

فمصطلح الحضرية يسمح بفهم التغير الاجتماعي من خلال البعد الفضائي بدون أن ننسى أن المسألة الاجتماعية تلتحم مع مسألة التحضر بمعنى أن هناك علاقة وطيدة بين ما هو اجتماعي و ماهو حضري أي أخلاقيات التحضر (éthique urbaine).

ثالثا:التنمية الحضرية

أ.مفهوم التنمية الحضرية

هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموّها، وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج،وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات،ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الايكولوجية والثقافة التي تؤدى إلى تنمية المدن .

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار (13).

فقد تم تعريفها أيضا على أنها عملية تستهدف تطوير المجتمعات القروية إلى مجتمعات حضرية، كما تسعى إلى تطوير المدن عبر تزويدها بكل الخدمات المرفقية (النقل،الطرق،ماء

الشروب،الإنارة والتطهير..). وهناك من يصفها على أنها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية المستدامة.

وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى [14].

والمقصود بالتنمية الحضرية كمفهوم هو أنها:» عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا بالمدن، والحفاظ على هويتها وتاريخها وتطويرها على المستويات الهندسية والمعمارية والجمالية ".

وترى منال طلعة محمود إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديموقراطيا يشجع مشاركةالموطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا (15).

ويعرف «حسين عبد الحميد رشوان «التنمية الحضرية» أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغيّر الموجة الذي يعترى المدينة،من حيث ازدياد الكثافة السكانية،والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجه عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية،وكذلك تجديد وإقامة المباني،والتغير الجوهري في استخدام الأرض (16).

وبناء على ذلك فالتنمية الحضرية هي مجموعة من العمليات التي تسعى إلى إحداث التغيير في بنية المدينة عبر تأهيلها وتوفير كل الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تحتاجها مما يساعد على التخفيف من حدة مشاكلها و اختلالاتها المتعددة.

ومن الناحية النظرية، فالتنمية الحضرية أداة عمل تتميّز بالمرونة والنظرة الشمولية عوض النظرة القطاعية، وإنجازها يتطلب التشاور وإشراك كل الفاعلين والمهتمين بقضايا المدينة، وتخضع للتوجهات العامة الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وتصميم التهيئة.فالتنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية و نموها و تطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية. (17).

ب. ابن خلـدون والتنميـة الحضريـة:

يعتبر ابن خلدون Ibn Khaldoun من المفكرين المسلمين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية واعتبروا المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم. وهكذا، يرى هذا العلامة إن الإنسان حضري بطبعه، وأن المدينة هي نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقات اجتماعية، كما يعتبر أن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها ابن خلدون، هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها، حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوز مستواهم المعيشي ورخائهم، مستوى مدينة ذات حجم سكاني أقل، وبالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة والملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية(18). فابن خلدون يركز على الحجم والقوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو والتنمية. هذه المقولات المشهورة لابن خلدون، هي المبادئ الأساسية التي اعتمدها في إبراز التباين بين مختلف مراحل تطور المدن، والذي يمر عبر سلسلة هرمية، والمستوى الحضاري للمدن الصغيرة والتجمعات السكانية الكبيرة وبين العاصمة ومدن الأقاليم المختلفة. ويمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتنمية كما يلي:

يقيم علاقة ارتباطيه بين البنية الحضرية والبنية الاجتماعية، وبالتالي فإن التنمية الحضرية تنعكس حتما على التنمية الاجتماعية.إن البنية الحضرية ترتبط أيضا بالوضعية الاقتصادية والتقدم المعرفي والتكنولوجي.

وهذه العلاقة السببية التي يقيمها ابن خلدون بين الفعل الحضري والفعل الاجتماعي منذ القرن الرابع عشر، أعاد التأكيد عليها المفكر الفرنسي؛ هنري لوفافر (H.Lefevre) حيث يقول: "أن المدينة هي عملية توطين مجتمع بثقافته ومؤسساته وقيمه وبنيته الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية، والتي تشكل في نهاية الأمر البنية الاجتماعية بمفهومها الواسع(19).

وفي سياق آخر يرى **ابن خلدون** أن المدينة هي فعل سياسي بالأساس، لأنها من إنتاج الطبقة الحاكمة ويرتبط حياة المدينة بحياتها(المملكة).

كما تحدث ابن خلدون عن القواعد العمرانية للتعمير أو لقيام المدينة وهي:

* اختيار الموضع الدفاعي الجيد.
* اختيار موضع ذو مناخ ملائم للحياة.
* قرب الموضع من مصادر المياه والأراضي الفلاحية.

وفي الحقيقة يرجع الفضل لابن خلدون في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية، على اعتبار انه تحث عن المدينة في إطارها الإقليمي ولم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي،

فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من سبعة قرون ضرورة التكامل بين الرؤية الإقليمية والرؤية الحضرية(التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري). كما يرجع له الفضل أيضا في تحليله للظاهرة العمرانية من خلال البعد التاريخي وتطورها العمراني. وأخيرا يربط ابن خلدون المدينة بالريف عبر أبعاد تاريخية واجتماعية واقتصادية، جديرة بالاهتمام والدراسة.

ومن هنا كانت التنمية الحضرية عند ابن خلدون مرتبطة دوما بمركبات ايكولوجية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تشكل القاعدة الأساسية لها من خلال بعدين أساسيين ومرتبطين على الدوام؛ التنمية الفيزيقية والتنمية الاجتماعية.وفي هذا الصدد **يقول ابن خلدون:**»الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخد من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها». (20).

ج.المدينة و التنمية الحضرية:

كلمة مدينة مشتقة من كلمة تمدن،يتمدن،تمدنا،و مدينة و تعني تحضر عكس أو ضد القرية أو الريف،فالمدينة هي ظاهرة اجتماعية و هي ليست مجرد تجمعات من الناس،الشوارع... فهي عبارة عن مكان دائم للإقامة و يتميز نسبيا بالكبر و الكثافة،يسكنها أفراد غير متجانسين و هي عبارة عن مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن[21]، ولهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز على حد تعبير «بارك».

يعرف H .Lefebvre 2 المدينة بأنها انعكاس المجتمع في الأرض يغير من بنياتها الفوقية Superstructures وقاعدتها الاقتصادية و علاقتها الاجتماعية.

رابعا : أهم المعوقات الحضرية التي تعاني منها المدن الجزائرية .

إن معوقات التنمية الحضرية متداخلة و متشابكة الجوانب و متعددة و متباينة تبعا لظروف كل مجتمع و خصائصه و هته المعوقات ليست على درجة واحدة من التأثير على التنمية فإن لها أوزانها و تختلف من ناحية إلى أخرى و يمكن أن نشير إلى أهم هذه المعوقات كالآتي:

1 – من الناحية الاجتماعية:

من العوامل الاجتماعية التي تعيق عملية التنمية الحضرية نذكر على سبيل المثال،أولا: النظم الاجتماعية السائدة(نظام الملكية و القرابة) فنجد النظم الاجتماعية التقليدية تعتبر من أهم المعوقات التنمية الحضرية فرفض الأهالي للهيئات الحكومية و عدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية التي سطّرتها الدولة و التي تمس ممتلكاتهم قد ينتج عنه تعطيل و في بعض

الأحيان إلى إلغاء البرامج و المشاريع المبرمجة في ذلك المجال.ثانيا:النظام السياسي الذي يلعب دورا أساسيا في عرقلة و إعاقة عملية التنمية الحضرية،كما يلعب دورا أساسيا من جهة أخرى في دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال التخطيط الحضري السليم و التكامل و التنسيق من جهة أخرى و عدم تجاهل المشاركة الفعلية في برامج التنمية،إذ يسمح هذا الأخير بالتخطيط الصائب و الهادف و الموجه للمجتمع ككل،انطلاقا من ضروررة التكامل بين كل البرامج التنموية المسطرة على المستوى الاقتصادي،الاجتماعي،الثقافي و السياسي، و يكون هذا الأخير بمعية الأهالي الذي يجب أن يتكيفوا مع القيم الجديدة. [23]

2- من الناحية النفسية:

يعتبر اختلاف إدراك الأهداف المسطرة للتنمية الحضرية بين كل من المخططين و المنفذين و أفراد المجتمع من المعوقات الأساسية للتنمية و التغير في نفس الوقت فواضعو البرامج و المشاريع التنموية،إذ يعتقدون أنها (البرامج و المشاريع) مفهومة و مقبولة من الأفراد التي وضعت من أجلهم فبعد مرور وقت من الزمن يتحولون الناس عن هذه المشاريع حجة عن إهمال الجانب الإنساني في هته الأخيرة (مشروعات التنمية) و الذي يمثل عقبة في نجاح المشروع المبرمج.

فإذا رأينا أن في كثير من المجتمعات النامية يتمسّك الناس بالقديم و بكل ماهو سائد، كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير كتصدي المجتمعات الصحراوية لكل ماهو جديد. (24)

وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج و المشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية مثلا حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة حيث يجدون من المقاومة أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية و المستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي.فالإنسان هو غاية أي برامج تنمية و هو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها،و لذلك هو يعتبر عامل قوة و عامل ضعف لكثير من المشروعات و البرامج التنموية يكون مصدرها الإنسان نفسه (25).

3- من الناحية الثقافية:

إن الثقافة تعبّر عن ذلك الكل المعقد المركب من القيم و العادات و التقاليد و الأعراف و المعاير المتعارف عليها في المجتمع.فإن اتّسامها بالانفتاح و المرونة و تكيفها مع المجتمع الحديث يؤدي بالضرورة إلى دعم سيرورة التنمية بمختلف جوانبها أما إذا اتّسمت (الثقافة) بالجمود و عدم المرونة و عدم تكيفها مع المجتمع المعاصر،من قيم متجددة و عادات سلوكية فنجد أن هذا الجمود يؤدي بالضرورة إلى رفض التجديد و يؤدي بذلك إلى

إعاقة عملية التنمية و يشجع على تعطيلها فالوعي الجماعي و ضرورة تقبل برامج التنمية كلها تؤدي إلى تقدم المجتمع المحلي،إذ يتم بذلك إتاحة الفرص للأهالي من أجل المشاركة في تسطير و تنفيذ البرامج و العمل على إنجاحها.

4- من الناحية الإدارية:

من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الحضرية نذكر أيضا المعوقات الإدارية:

* التعقيد على مستوى الإجراءات و البطء الشديد في تنفيذ القرارات.
* انتشار اللامبالاة و السلبية و عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
* سيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية و صعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسميـــــة و الإدارية.
* تجاهل المشاركة الشعبية و خطورة عدم وضعها في الحساب سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ.
* إنّ وضع الخطة و تنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بجناحها السياسي والاجتماعي و الاقتصادي و هذا هو جوهر عملية التنمية . (26)
* ضعف طرق وسائل الاتصال الكافية و الفعّالة بين المسؤولين و العمال داخل الوحـدات الاقتصادية و الاجتماعية بين كل المؤسسات و الهيئات ذات العلاقة بمشاريع و خطط التنمية.
* نقص الأجهزة الفعّالة المتمثلة في أجهزة الرقابة و المتابعة و التنفيذ و التقييم.
* نقص القيادات الفعالة و المتخصصة في تحريك الناس و توجيههم نحو الأهداف التنموية المشتركة لأن من دورها(القيادات) التوعية و الترشيد.
* عدم الاعتراف بدور المرأة الفعال و أهميتها على المستوى الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع فهي جزء لا يتجزأ من عملية المشاركة في التنمية الحضرية في نطاق واسع.

5- من الناحية الديموغرافية:

إن عملية التنمية تقتضي تسطير برامج تنموية تقابلها برامج في تنظيم و تحديد النسل خاصة أن دول العالم الثالث تتميز بنمو ديمغرافي كبير و كثافة سكانية عالية و الذي أدى إلى عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة و الإنتاج و متطلبات هذه الكثافة، هذا إلى جانب محاولة استثمار الطاقات البشرية خاصة الشباب إلى أقصى حد ممكن في تنمية بعض الجوانب الأساسية التي تتطلبها الظروف الخاصة بالمجتمع محل التنمية.

6- من ناحية التخطيط الحضري:

إن المدينة هي في الواقع نموذجا للمجتمع الحضري، حضيت منذ بداية إرساءها، بعناية خاصة من خلال آلية التخطيط بشكل عام والتخطيط الحضري بشكل خاص. ومن بين أكثر التعاريف تداولا لمفهوم التخطيط الحضري[27]هو التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقا، ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية.

واختلفت التعاريف حول هذا المفهوم باختلاف المفكرين والمدارس، حيث يشير التخطيط الحضري إلى أنه محاولة لبناء إطار اجتماعي يسمح بنمو الشخصية الإنسانية بشكل متوازن.

وفي الحياة الإجتماعية بكل مستوياتها أنه نفوذا LOGIE EN ALGERIE A L) ويشير مفهوم آخر إلى ممارسة لإجـراءات الضبط في استخدام الأرض داخل المـدن والتجمعات الحضرية. كما يشيـر لويس كيب(Louwis Keebe) إلى أن التخطيط الحضري، هوعلم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب "بوسكوف" إلى اعتبار أن التخطيط الحضري، هوعملية للتغير الاجتماعي

ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية. ويصنفه "الجن هونت» (E.Hunt) إلى أن التخطيط الحضري، يتناول شقين أساسيين؛ الأول علاجي والثاني وقائي. أما "روث جلاس» (R. Glass) فيرى أن مهمة التخطيط الحضري هي العمل على حفظ المعنى العام للتجمع الإنساني أو ما يطلق عليه بروح المجتمع.

.1.6 التخطيط الحضـري كمعوق للتنمية:

إن المعوقات التخطيطية في عدم الوضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به و عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف و عدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له،و عدم توفر الدراسات و البحوث و الإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة خاصة على مستوى المجتمع لأن التخطيط يسهل تنسيق الجهود و العمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج و المشروعات و يرجع سبب كون التخطيط كمعوق للتنمية الحضرية إلى مايلي:

1.1.6 نقص الوعي التخطيطي:

تعتبر عملية التخطيط للتنمية الحضرية عملية فنية وواعية في نفس الوقت و يستلزم ذكر أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من الوعي بأهميتها،كما يجب أن يقوم بنشر الوعي التخطيطي بين جماهير الشعب ليتقبل المنتجات الجديدة بالمجتمع و يعتبر نقص الوعي

معوقا أساسيا للتنمية الحضرية[28]

2.1.6 نقص الإعلام المتخصص:

إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية يجعل الكثير من المشروعات تنجز دون إجراء دراسات و مقاربات توجه عملية التخطيط لأن هذه الأخيرة ليست حكرا على التنمية الحضرية.

2.6 التخطيط الحضـري كمـا يجب أن يكـون:

حتى يحقق التخطيط الحضري التنمية الحضرية بكل أشكالها ينبغي أن يعتمد على جملة من القواعد الأساسية والمبادئ الهامة[29]:

* أن يكون التخطيط الحضري مصدره الخطة المركزية العامة للمجتمع أي يندرج في إطار إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي.
* أن تكون أجهزة التخطيط ذات طابع تطبيقي.
* أن تكون أجهزة التخطيط في المجتمع الحضري ذات مقدرة على الاقتراح، للاستفادة من الصراعات المحلية في اتجاه التخطيط المركزي.
* أن تعمل أجهزة التخطيط من أجل حسن تطبيق الخطة.
* أن تصبح أجهزة نوعية تضمن مشاركة المواطنين.
* أن تعمل هذه الأجهزة على التنسيق بين الخطط المختلفة في كل نواحي الحياة الحضرية.
* أن يكون في ذهن المخططين المحليين، أن رفاهية المجتمع المحلي جزءا من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية العامة هي الغاية العظمى من كل تنمية حضرية في جميع المجالات.
* أن يكون لديهم الوعي الكافي بمبادئ المجتمع الكبير والفهم الحقيقي لإيديولوجية البلد.
* إن التخطيط لا يجب أن ينظر إلى المجتمع المحلي نظرة رئيسية فقط عند رسم السياسة.
* أن يكون في ذهن المخططين، أن التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط وأنه القاعدة التي ينبعث منها كل أنواع التخطيط. فإلى أي مدى يمكن الحديث عن تطبيق ما لهذه المبادئ الأساسية في سياسة التخطيط بشكل عام والتخطيط الحضري بشكل خاص في جزائر ما بعد الاستقلال؟.

1.6. دور التخطيط الحضـري في التنمية الحضرية:

يساهم هذا التخطيط في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها زمانا ومكانا اعتمادا على الإمكانيات المحلية. ويمكن إجمال الآثار الإيجابية للتخطيط الحضري على النحو

التالي[30]

* يعتبر التخطيط الحضري نموذجا للتجارب وسبيلا لمعرفة إيجابيات وتناقض التخطيط الإقليمي.
* يهتم التخطيط الحضري بالثقافات الفرعية.
* يساعد التخطيط الحضري على الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المحلية قصد تحقيق التنمية.
* يساعد هذا التخطيط على تنمية روح المسؤولية.
* يعني التخطيط الحضري بالحاجات الاجتماعية للمجتمع المحلي بصفة دقيقة ومفصلة.
* يساعد على تخفيض النفقات.
* يساعد على تدريب المجتمع على الحكم الذاتي.
* تحقيق نوع من الوقاية الجدية.

ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته في التهيئة والتعمير، لابد من الاعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، من حيث أن مفهوم التنمية الحضرية(المحلية) ستحدث التغيير الاجتماعي والسيكولوجي والاقتصادي وهذا ببذل المجهود من أجل صياغة نظرية خاصة بتنمية المجتمع[31]

خاتمة:

وخلاصة القول أن مستقبل مجتمعنا يكمن في مستقبل مدننا، وعلى هذا الأساس فإننا اليوم مدعوون للإجابة على التحديات اليومية المرتبطة بالعولمة والفعالية الاقتصادية والاندماج والتماسك الاجتماعي وتحسين الإطار المعيشي هذا من جهة و من جهة أخرى فإن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية،الاقتصادية، السياسية،الصحية،السيكولوجية،التنظيمية،الديموغرافية،الايكولوجية والنموذجية ومحاولة تحليل نمو التنمية الحضرية لابد أن يستوعب كل هته الجوانب،وبالرغم من كل هته المعوقات التي تواجه التنمية الحضرية في الجزائر إلا أنه يوجد طرق لمواجهة التحديات في هذه الآونة من خلال استراتيجيات التنمية على كافة الأصعدة وسن القوانين اللازمة التي تحمي المدن الحضرية و إعطاء الدور الفعال للفاعلين الاجتماعيين في المجتمع .

قائمة الهوامش:

1. نبيل السمالوطي،علم اجتماع التنمية،دراسات في علم اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب،الإسكندرية،1976، ص107
2. محمد عبد المولى،العالم الثالث و نمو التخلف،الدار العربية للكتاب، تونس،1982.
3. حسن علي حسن،المجتمع الريفي والحضري دراسة مقارنة مبسطة،المكتب الجامعي الحديث،1989، ص.ص 311-312
4. وفيق أشرف سونة،معوقات التنمية في العالم العربي،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،لبنان،1981، ص113.
5. سميرة كامل محمد،التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984، ص10.
6. سعد طه علام، التنمية و الدولة،دار طيبة للنشر و توزيع التجهيزات العلمية، القاهرة،دت، ص213
7. محمد عبد الفتاح محمد،الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية و نماذج تطبيقية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2002،ص186
8. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص 69 – 70
9. محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 188
10. FRANCOISE CHOAY MERLIN ,Dictionnaire de L'urbanisme et de l'aménagement,Choay ;éd PUF,2005,p926
11. (LAKJAA A,Les Périphéries oranaises,Les cahiers d'EMAM n°18,juillet2009)
12. ARMEL HUET ,In revue des sciences humaines ,n°26,décembre 2006,p52
13. **مقدم لندوة «التنمية الريفية» بمنطقة الباحة محافظة** المندق،لبحث قضايا الجذب السياحي والاستثمار ومعوقات التنمية وهجرة السكان المنعقدة في 20/ 8/ 1430.
14. منال طلعت، مرجع سابق، ص 71
15. منال طلعت، المرجع نفسه، نفس الصفحة.
16. منال طلعت، المرجع نفسه، نفس الصفحة.
17. ماجدة علام، موضوعات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الحديث، القاهرة، 2000، ص183.

18.MAJALLAT ET-Tarikh du centre national des études historiques, actes du colloque international sur Ibn Khaldoun, Alger 2126- juin 1978, SNED, 1982, P: 99102-.
19. Ibid, P: 8589-.
20. http://digiurbs.blogspot.com/201212//blog-post_7.html
21. أمال لبعل،آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية،حالة مدينة بسكرة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع،تخصص تنمية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2004-2003،ص 03.
22. Lfebvre H,le droit à la ville .suivi de Espace et politique,Ed,Anthropos,Pais,1972
23. عبد الهادي الجوهري و آخرون،دراسات في التنمية الاجتماعية :"مدخل إسلامي"،مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،1984ص 136.
24 .خاطر،أحمد مصطفى،تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص94
25 .خاطر، أحمد مصطفى،تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005،ص52
26 .عبد الهادي الجوهري و آخرون،دراسات في التنمية الاجتماعية : مدخل إسلامي،مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،1984ص113
27 .عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص 20.
28 . إبراهيم عبد الهادي المليحي،العولمة و أثرها في التخطيط الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2005،ص266
29. محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 299.
30 . سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،1997 ص 44.
31 . رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 86.

* Professeur, Sociologie, Université d'Oran, Algérie.

دور الفجوة الرقمية في تعطيل المشروع التنموي في الجزائر

أ. عبدلي فاطمة جامعة حسيبة بن بو علي
أ. مروان فوزية جامعة بليدة

ملخص

المشروع التنموي هو مشروع تراكمي وليس وليد الصدفة، تتضافر كل الأفعال والمجهودات في اختيار صيغة القرار التنموي الذي يعد نجاحه مرهون بوجود تركيبة بشرية لها من المعرفة العلمية ما يؤهلها لتجسيد خطة التنمية بكل أبعادها .

إذا كان للتنمية العامل المالي عامل مهم فان العنصر البشري هو من يرسم الرؤية و يضع الأهداف ويبدع في صياغة السبل الموصلة إلى تحقيق أهداف المشروع التنموي .

إذ تمر الجزائر اليوم أمام تحديات خارجية تتمثل في التداعيات الاقتصادية الدولية و التوجه العالمي نحو المجتمع الرقمي أو الافتراضي الذي يتطلب قاعدة تكنولوجية وتجهيزات قاعدية من اجل الاندماج في مجتمع المعرفة ، فالتمكن من اللغة الرقمية هو مفتاح للدفع بعجلة التنمية .

ولكن إعطاء مسح للواقع المعرفي في الجزائر يظهر أن المشروع التنموي في الجزائر يصطدم بعقبة أو معضلة العصر وهي الأمية الرقمية التي تشل عملية التنمية، في غياب قاعدة تكنولوجية جزائرية بكوادر وعقول جزائرية جعلت عملية التنمية تؤخر سيرورتها أو تسارعها فمؤشر التنمية اليوم هو مؤشر تكنولوجي بحت لأن المفهوم التقليدي للتنمية قد تم تجاوزه ليتم الحديث اليوم على تنمية العقل البشري في مرحلة المجتمع الإفتراضي (الا ورقي) أو في مرحلة الإنسان الرقمي.

Résume

le projet de développement est un projet cumulatif est pas une coïncidence, combiner toutes les fonctions des acteurs sous la forme de la décision de développement, qui est son succès dépend de l›existence de la combinaison de l›humanité de leurs connaissances scientifiques et la confection du mode de réalisation du développement dans toutes ses dimensions planifier le développement est le facteur financier est un facteur important, l›élément humain est de peintures vision et puts Buts et innover dans la formulation des moyens connectés à la réalisation des objectifs de développement du projet, l›Algérie est aujourd›hui en face de défis ex-

ternes des conséquences économiques internationales et la société numérique de grammaire mondiale de tendance ou de la valeur par défaut, ce qui nécessite de base et de l›équipement de base technologique à intégrer dans une société de la connaissance, Valtmcn du langage numérique est la clé à payer la roue du développement, mais de donner un aperçu de la réalité de la connaissance en Algérie montre que le projet de développement en Algérie, se heurtent ou le dilemme de fois par d›analphabétisme numérique qui paralyse processus Altmanip, l›absence de leaders technologiques algériennes Bcuad et les esprits des processus de développement de l›Algérie à un indice de statu quo est le développement d›aujourd›hui est faite technologique purement index, conception traditionnelle développe ont été contourné pour la journée moderne sont fidèles à grandir dans l›esprit humain stade Alaourgui dans la société numérique ou le stade humain.

مقدمـة

المشروع التنموي هو مشروع تراكمي وليس وليد الصدفة، تتضافر كل الأفعال والمجهودات في اختيار صيغة القرار التنموي الذي يعد نجاحه مرهون بوجود تركيبة بشرية لها من المعرفة العلمية ما يؤهلها لتجسيد خطة التنمية بكل أبعادها .

إذا كان للتنمية العامل المالي عامل مهم فان العنصر البشري هو من يرسم الرؤية و يضع الأهداف ويبدع في صياغة السبل الموصلة إلى تحقيق أهداف المشروع التنموي .

إذ تمر الجزائر اليوم أمام تحديات خارجية تتمثل في التداعيات الاقتصادية الدولية و التوجه العالمي نحو المجتمع الرقمي أو الافتراضي الذي يتطلب قاعدة تكنولوجية وتجهيزات قاعدية من اجل الاندماج في مجتمع المعرفة ، فالتمكن من اللغة الرقمية هو مفتاح للدفع بعجلة التنمية .

ولكن إعطاء مسح للواقع المعرفي في الجزائر يظهر أن المشروع التنموي في الجزائر يصطدم بعقبة أو معضلة العصر وهي الأمية الرقمية التي تشل عملية التنمية، في غياب قاعدة تكنولوجية جزائرية بكوادر وعقول جزائرية جعلت عملية التنمية تؤخر سيرورتها أو تسارعها فمؤشر التنمية اليوم هو مؤشر تكنولوجي بحت لأن المفهوم التقليدي للتنمية قد تم تجاوزه ليتم الحديث اليوم على تنمية العقل البشري في مرحلة المجتمع الافتراضي (الا ورقي) أو في مرحلة الإنسان الرقمي.

فالتخلف التكنولوجي والاعتماد على استهلاك المعرفة العلمية التكنولوجية أهم صور

الأمية الرقمية التي تعانيها الجزائر و التي تعد أهم معوق ثقافي أملم المشروع التنموي في الجزائر سنحاول في الورقة البحثية تسليط الضوء على مفهوم الأمية الرقمية، واقع التكنولوجيا في الجزائر مؤشرات الجاهزية للاندماج في مجتمع المعرفة وذالك من خلال طرح التساؤلات التالية :

هل تعتبر الفجوة الرقمية معوق ثقافي أمام المشروع التنموي في الجزائر ؟ للإجابة عن هذا الإشكال تم التعرض للنقاط التالية :

أولا : التأصيل المفاهيمي للفجوة الرقمية

ثانيا : استحضار مؤشرات الفجوة الرقمية في الجزائر و علاقتها بالتنمية .

ثالثا الفجوة الرقمية في الجزائر و أسبابها .

اولا : التأصيل المفاهيمي للفجوة الرقمية

إشكالية التنمية اليوم قد تجاوزت التأصيل المفاهيمي لتصطدم بوافد جديد وهو التنمية الرقمية لتغذية احتياجات المجتمع الإفتراضي، فعملية التنمية هي عملية تراكمية وعصارة التجارب السابقة لتساهم في نضج القرار التنموي الذي يتوقف على إشراك كل الفواعل، فاتساع الفضاء الرقمي افرز مخاطر وتهديدات تصاحب عملية استكمال بناء الدولة، فالمعطى الجديد هو تحقيق الأمن المعرفي الذي يمر عبر تحقيق تنمية رقمية تؤمن العيش في بيئة اليكترونية توفر مقومات الاستثمار المعرفي في المورد البشري الذي يعد محور عملية التنمية،فتمييع الحدود وتجاوز الجغرافيا أوجدت وضعا خاصا يدعو إلى ضرورة إعادة صياغة المفاهيم المرتبطة بالتنمية التي أصبحت اليوم تتعاطى مع فاعلين جدد على المسرح الافتراضي الذي يحركه عامل بشري يؤثر و يتأثر في من حوله لغته تجاوزت اللغة الأبجدية لتحل محلها اللغة الرقمية التي أصبحت اليوم لغة المجتمع الإفتراضي وخلاصة هذا التمكين هو تحقيق الأمن المعرفي الذي يعد من أهم سمة للدولة اليوم .

كان السبب في نمو الاتجاه نحو التعليم و التدريب ومصادره الفكرة القائلة بان اقتصاد المجتمع مرتبط بطريقة أو بأخرى بالتعليم أو بالتدريب وهذه الفكرة نجدها في نظرية الرأسمال البشري و التي تقول أن المهارات و المعلومات في مكان العمل تمثل مصدرا مهما في السوق وهو مفتاح النمو الاقتصادي و الذي يعتمد على نوعيية السكان في تكون وحدة السكان .[1]

يتفق المختصون في العصر الحديث على أن الإنسان هو محرك عملية التنمية وقائدها وهو الذي يطور مستوى استخدام الموارد المالية ومن هنا يكتسي الرأسمال البشري أهمية خاصة في ظروف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره يمثل حجر الأساس في كل

تنمية أو تطور لكونه المسيطر على الرأسمال المادي الذي يشكل العنصر الثاني في عناصر التنمية، ويعتبر الاستثمار في الرأسمال البشري من مقومات تحقيق تنمية بشرية مستديمة الذي يشكل بحق ثروة الأمم في زمن العولمة التي تمس بالدرجة الأولى قطاع التربية و التعليم بمداخلاته ومخرجاته .

وتعتبر عملية بناء الرأسمال البشري هي عملية طويلة وشاقة تحاج إلى أموال طائلة تحتاج إلى أموال طائلة وتحتاج إلى رسم السياسات ووضع الخطط وسن القوانين و التشريعات[2]

إن إزالة الأمية الرقمية يعد عنصرا مهما لإزالة الفجوة الرقمية الذي يحتاج إلى فهم الناس التقنية وتسريع وتيرة التمنية، وتعممي استعمال أجهزة الإعلام الآلي في المعاملات اليومية تشجيع الإقبال في العملية التعليمية على الانترنت

أ/ مفهوم الفجوة الرقمية

الفجوة الرقمية Digital Gap مصطلح يتكون من أولها Gap أي الفجوة التي تعني الفرق التقني في الوسائل و ثانيها :Digital وهو مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية digitus و التي تعني رقما حسابيا أي أن المعلومات تخزن وتحول إلى نسق رقمي،بحيث تصل سرعة بعض الحواسيب إلى بليون عملية حسابية في ويرى البعض أن الفجوة الرقمية هي الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الدول المتقدمة و الدول النامية وهي المسافة بين حالة انتشار استخدام الشبكة العنكبوتية في الدول المتقدمة بما ينطوي عليه ذالك من تغير أنماط التفاعل في مجالات التجارة، و العلاقات الإنسانية وعلاقات العمل وبين انتشار الشبكة في الدول النامية والفجة الرقمية تحمل في طياتها عدة فجوات التي تتمثل في، الفجة التقنية، الفجوة المعرفية، الفجوة الاتصالية،الفجوة التعليمية، الفجوة التشريعية، الفجوة الثقافية، فجوة العقل، فجوة الحريات .[3]

لقد أصبح لزاما علينا أن نفهم ماهية هذه التكنولوجيا الحديثة وان نحسن استخدامها وان ندرك الظروف اللازمة لخلق وإنشاء تكنولوجيا خاصة بنا تكون أكثر توافقا مع احتياجات مجتمعنا ثم نفكر بعقلية أكثر شمولا وأكثر تفتحا مع الجوانب العديدة لمشكلات التنمية.

ب/ مؤشرات قياس حجم الفجوة الرقمية في الجزائر

تعد الجزائر ضمن البلدان العربية السبعة التي أحرزت تقدما في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال حسب ما ورد في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية وللاسلكية الذي اعد على أساس مؤشر تطور تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات غير أن هذا

التقدم لا يرقى إلى المستوى المطلوب احتلت الجزائر المرتبة 118 حسب مؤشر الجاهزية للاستفادة من احدث التطورات التكنولوجية لسنة 2012 وقد بلغت قيمة المؤشر 3.01 بيمنا كانت تحتل المرتبة 87 بقيمة مؤشر بقيمة مؤشر 2.75 سنة 2004 .

- **قائمة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الإعلام و الاتصال:**

1 – تجهيزات عمومية ل 1000 نسمة،

2 – الكثافة الهاتفية ل 100 نسمة،

3 – تجهيزات الإعلام الآلي،

4 – تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التربية

5 – النفاذ إلى الانترنت، بالنسبة إلى المشتركين المقيمين

6 – مؤشر النفاذ إلى الانترنت بالنسبة إلى المهنيين

7 – أسعار النفاذ إلى الانترنت [4]

فهذه المؤشرات على دقتها لا يكمن الاعتماد عليها في تقدير حجم الأمية الرقمية في الجزائر فان الأمر يحتاج إلى دراسة جهود الدولة في محو الأمية الرقمية عن طريق رصد التدابير والاجراءت من تجل القضاء على أمية الحاسب الآلي و إتقان اللغة الرقمية ولن يتأتى ذالك إلا من خلال تعميم استخدام الانترنت في كل المؤسسات التربوية و المؤسسات التعليم العالي و إقامة دورات تكوينية للعائلات .

فان كانت الجزائر تحتل المرتبة السابعة عربيا من حيث قياس مؤشرات استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ألان التمعن في الممارسة الواقعية يترجم مدى تأخر الجزائر علميا وتكنولوجيا على الرغم من الحجم الهائل من الأموال التي تضخ في ميزانية التعليم العالي و البحث العلي من اجل إقامة بنية تحية من حيث عدد الجامعات و المدارس العليا و المعاهد وقياس عدد خريجي الجامعات وعدد الأستاذة المؤطرين .

لا يمكن الحكم على مدى أو حجم اتساع الفجوة الرقمية في الجزائر إلا من خلال استقراء المؤشرات الدالة على ذالك، فالمؤشرات المستعملة من طرف الخبراء في قياس حجم الأمية الرقمية كثيرة ومتنوعة فإننا نكتفي بإعطاء بعض الأرقام الدالة على حجم الهوة التكنولوجية، التي كلما زادت كلما ساهمت في تعطيل مسيرة التنمية التي تحتاج إلى عقل بشري منير يقود هذه المسيرة بكل أبعادها، فان نجاح خطة التنمية في الجزائر مرهون بالدرجة الأولى بنوعية التركيبة السكانية ومدى مساهمتهم في الإسراع في انجاز المشروع التنموي

فيقاس مدى استفحال ظاهرة الأمية الرقمية من خلال عدم الإقبال على استعمال

الانترنت فان مسح لعدد المقبلين على شبكة الانترنت سنة 2008 وصل عدد مقاهي الانترنت إلى تم إحصاء 9300 مقهى انترنت، تساهم في الاتصال بنسبة ٪0.164 أما عن الأكشاك المتعددة الخدمات فقد وصلت الى 51504 اي بنسبة مساهمة تقدر ب 2.17 ٪ أما عن نسبة الهاتف الثابت فقد ولصت النسبة الى 13.35 ٪ أما عن نسبة مساهمة الهاتف المحمول فقد وصلت النسبة إلى ٪97.90 ولكن الأهم في ذالك هو مدى تزويد قطاع التربية

بالنسبة للطور المتوسط وصلت النسبة 0.58 حاسوب لكل 100 تلميذ اي بعدد إجمالي قدر ب 18384 حاسوب لكل 3158117 تلميذ اما بالنسبة للطور الثانوي قدر العدد ب 24848 حاسوب لكل 974736 تلميذ

، التي وصلت النسبة الى 4.72 حاسوب لكل 100 طالب وهو رقم ضئيل جدا اما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد قدرت نسبة استفادة الطلبة من استعمال أجهزة حواسيب الإعلام الآلي فقد قدرت النسبة ب 4.72 حاسوب لكل 100 طالب أي بعدد إجمالي 45000 حاسوب لكل 952067 طالب،[5]

فان هذه المؤشرات تدل على عدم جاهزية الجزائر للاندماج في المجتمع الرقمي، فنسبة تجهيز المدارس بأجهزة الحواسيب هي نسبة ضعيفة جدا جعلت الجزائر في ذيل الترتيب حسب مؤشر الجاهزية للاندماج في العالم الافتراضي، ولهذ تعد المؤسسة الجامعة بهذا الأمر الذي ساهم في اتساع الأمية الرقمية، فان الرهان الحاسم في عملية التنمية هو الاستثمار المعرفي في الرأسمال البشري وربط للتكوين جامعة بعالم الشغل وذالك بالتركيز في العملية التعليمة على نوعية المعرفة العلمية و الإطار الزمني للتكوين ومحاولة دراسة احتياجات السوق وعلى أساس ذالك يتم فتح المناصب البيداغوجية، حتى تكون للعملية التعليمية مردود اقتصادي .

د / الفجوة الرقمية تأملات في الاسباب :

فمن اهم اسباب الامية الرقمية في الجزائر هو هجرة الادمغة او كما تسمى النقل المعاكس للتكنولوجيا وفي المجال التكنولوجي من المعروف أن الأيدي العاملة المدربة و المتخصصة التخصصات الدقيقة هي أهم وسيلة تتحقق من خلالها إقامة قاعدة تكنولوجية وطني وإدخال التطورات العلمية و التكنولوجية في مجال إنتاج السلع و الخدمات وتوزيعها ويصبح بالتالي خسارة دولة نامية لجز هام من هذه الأيدي و العقول العقبة الأساسية في طريق خلق هذه القاعدة التكنولوجية وتطويرها وحسن استغلالها وهكذا فان الدول المتقدمة عندما تخلق كل أنواع الحوافز لاستقطاب العقول العلمية المبدعة من الدول النامية ويفرق الكاتب هينس سينغر بين ثلاث أنواع من نزيف أهمها النزيف الداخلي

للعقول الذي يمكن تعريفه بأنه الميل عند علماء وفنيي الدول الفقيرة للتصرف من الناحية العملية على أساس أنهم أعضاء في المجتمع العلمي الذي يوجد مركز جاذبيته في الدول الغنية بدل التصرف كمواطنين في بلدانهم الأصلية .[6]

ثانيا : تأثير الفجوة الرقمية على المشروع التنموي في الجزائر

لا يستطيع احد أن يجادل أن التنمية الاقتصادية أساسية كل دولة على حد السواء، خاصة الدولة النامية و الجزائر احد هذه العينات، تعتبر التكنولوجيا من المواضيع التي احتلت دورا بارزا في مجال التنمية فالتقدم التكنولوجي بالبحث المتواصل او باستعمال الآلة او بالاستيراد خبرة ا واو باستشارة هندسية او اقتصادية أو غيرها من الوسائل و الأساليب كفيل بدفع عجلة التنمية، فكلما ازدادت مقدرة الأمة على الخلق و الاستعمال كلما كانت أسرع في تحقيق النمو الاقتصادي وتعد تكنولوجيا الاعلام و الاتصال من المصادر التكنولوجية التي تستعمل في زيادة الانتاج المحلي للتعريف بالموارد و المساهةمة في التطور الحضاري للمجتمع، فالعلاقة بين التكنولوجيا هي علاقة قائمة لا محالة،

يعمل الاقتصاد الجديد اليوم على نشر انواع جديدة من من النظم وافراز انواع جديدة من الراسمالية لذا فان الاقتصاد الكوني الذي يتم تشكيله حاليا نتيجة للتقدم التقني سيفجر انواع جحديدة من المنافسة فحيث تجبر الدول النامية على اصلاح نفسها للوصول الى القرية العالمية التي تتحدث عنها ثورة الاتصالات حيث يزيد التقدم الاحادي وهذه الاحتكارات التقنية للدول المتقدمة من عمق الفجوة و الهيمنة شبه المطلقة للدول الغربية و الشركات المتعددة الجنسيات غير أن التطور السريع للتقدم التقني يغطي أبعادا أخرى من العلوم .

فالتكنولوجيا سواء كانت معارف علمية، أو في شكلها المادي تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد بصفة عامة، فالعالم اليوم يتسم بانقسام حاد بين دول تعتمد على التكنولوجيا المعلومات واتصالات حديثة وبين دول ذات اقتصاديات نمو بطيئة لا تمتلك مقومات التكنولوجيا الحديثة وتتسع الهوة حديثا نتيجة لاحتكارات الدول المتقدمة ، فعندما نتكلم عن التطور التكنولوجي يري بعض الكتاب فانه ليس هو الوحيد الذي يحدد المسيرة لكن الصراع حول السيطرة على التقنيات و الوسائل الجديدة يطلق عليها الاحتكارات الخمسة الكبرى .

وبالتالي فان علاقة الفجوة الرقمية و التنمية هي علاقة طردية كلما زادت حجم الفجوة الرقمية و الهوة كلما تسبب ذالك في تعطيل عجلة التنمية و الأمر يقاس على مسيرة التنمية في الجزائر [7]

خاتمة

بالاعتماد على ما سبق التطرق إليه يمكن أن نخلص إلى جملة من المعطيات، فالتنمية هي مشروع تشارك فيه كل الفواعل و العامل البشري هو المحرك لهذا المشروع، فالتوجه العالمي اليوم هو الاستثمار المعرفي في الرأسمال البشري لتحيق قدر اكبر من التنافسية و تعزيز التواجد في الساحة الاقتصادية الدولية اليوم هو المراهنة على تكوين عقل مبدع قادر على الابتكار و التجديد،و المراهنة عليه في تحقيق التقدم الحضاري في ظل مجتمع افتراضي لغته رقمية هذا ما جعل الكثير من الدول النامية غير قادرة على تحقيق هذا التواجد وذالك نتيجة لاتساع الفجوة الرقمية التي عطلت مشروع التنمية، فالجزائر أمامها اليوم الكثير لتفعلة للقضاء أو على الأقل التضييق من حجم هذه الفجوة و القضاء على الأمية الرقمية وإعادة صياغة البرامج التربوية بما يخدم مسيرة التنمية .

قائمة المراجع

1- محمد السيد عبد السلام: التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي، فيفري 1982 الكويت.

2- انطونيوس، العرب أمام تحدي التكنولوجيا فيفري 1982 الكويت،

3- يوسف مسعوداوي : دور الاستثمار في التعليم في تنمية الرأسمال البشري، دراسة تقليمية لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12 المجلد -01 2015، .

4- إخلاص ياقر النجار، مصطفى مهدي حسين قياس وتحليل الفجوة الرقمية في الوطن العربي ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد السادس جوان 2008 العراق / ،191،

5- عبد القادر عيادي، لعريفي عودة، مؤشرات قيا س الرأسمال البشري ، الملتقى الدولي الخامس حول الرأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف .

6- حسين العلمي:دور الاستثمار العلمي في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين ماليزيا - تونس - الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير كلية العلوم الاقتصاد و العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس 1-- 2012- 2013 .

7- عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي :اثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث عدد 7 2009- 2010- .

8- انظر موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال تم الاطلاع بتاريخ 08/ 10/ 2015 www.mptic.dz

التنمية في الجزائر في ظل أزمة الهوية.

Development in Algeria valuable lost its identity crisis

لونيس زهير
أستاذ علم النفس، جامعة حسيبة بن بوعلى –شلف–

الملخص:

إن مسألة التنمية ترتبط بشكل أساسي بالعنصر البشري قبل التحدث عن الوسائل و الإمكانيات و الإنسان لا يستطيع التفكير في التنمية دون تحقيق الاستقرار النفسي و الاجتماعي و هذه هي النقطة التي حاولنا توضيحها في هذه المداخلة. كما أنه لا يمكن الوصول إلى الاستقرار النفسي في ظل مجتمع يعاني من اضطرابات على مستوى نسقه الثقافي فأزمة الهوية مثلا، أكبر معوقات التنمية، سببها أزمة النسق الثقافي فلا يمكن التحدث عن أي مشروع تنموي إلا بعد معالجة المرض الثقافي للمجتمع.

Abstract

The question of the development relates in basic configuration in the human element before the speaking about the methods and the possibilities. The human can't think in the development without investigation of the mental and social stability that is the question that we want to discus in this intervention. As that it's not possible the arrival to the mental stability in light of society suffers disturbances on level coordinated him cultural so crisis of the identity is equal, bigger blocking of the development, caused her crisis of the cultural order so the speaking about any developmental project do not be possible except after the treated cultural illness of the society.

أولا: مقدمة

يشير الباحث الجزائري نور الدين طوالبي في كتابه: «إشكالية المقدس» إلى أن الفرد الجزائري يعيش معاشا ثقافيا عنيفا خلق حالة من التشويش النفسي-الثقافي، ناتجا عن استشماره في نفس الوقت لنوعين من القيم المتعارضة مما يجعله منبعا للتوتر المتواصل، وهذا بسبب الصراع بين الحاجة إلى التمسك بالثقافة الأصلية و في نفس الوقت اعتناق قيم الحداثة من أجل الحفاظ على البقاء و الاستمرارية مما يجعل الأفراد يعيشون ثقافتهم بشكل تقاطبي مع صراع داخلي مستمر و حسب نظرية الأنساق فإن اضطراب النسق السوسيو ثقافي له وقع مباشر على كافة المؤسسات الاجتماعية ويعتبر بذلك أكبر معوق نفسي للتنمية.

لا شك ان اضطراب النسق السوسيو ثقافي للمجتمع الجزائري له عواقب سلبية على كافة مؤسسات المجتمع و التي تهمنا اكثر هي وحدة بناء المجتمع أي الأسرة و بشكل أدق هو الأب أو المؤسسة الأبوية، من بين مخلفات إضطراب النسق السوسيو ثقافي هو ظهور أزمة على مستوى المعاني الخيالية الاجتماعية بسبب تواجد نسقين ثقافيين غير متجانسيين(التقليدي و الحديث) هذه الأزمة أدت الى ظهور أزمة على مستوى عمليات التماهيIdentification لدى الأب[1] جعلته غير قادر على بناء هوية أبوية متناسقة تحفظ وظيفته داخل الأسرة. ان أزمة الأب الجزائري، مؤسس القانون و النظام الاجتماعي، لها وقع على مستوى عملية إستدخال قانون الأب لدى الطفل في المرحلة الأوديبية œdipienne و يؤدي ذلك الى تشكيل أنا أعلى ضعيف غير قادر على التحكم في النزوات المدمرة لدى الطفل من جهة و إلى ادراك قانون الأب على أنه خارج عنه أي انه مهدد ينبغي الدفاع ضده. تفرز هذه الوضعية ما يسمى بالعنف الإجتماعي يظهر هذا العنف على شكل العدوانية غير الصحية التي نلاحظها عند الطفل في المدرسة و باقي المؤسسات، عدوانية يوجهها ضد زملائه و ضد كل من يرمز الى السلطة : المدير، المعلم(ة)، الحارس، القانون الداخلي للمؤسسة، البرامج الدراسية ... لينتهي في الأخير عند محطة الرسوب الدراسي.

من جهة أخرى أدت عملية التثاقف التي يخضع لها المجتمع الجزائري الى إفقاده لقداسة ثقافته الأصيلة و في مرحلة ثانية جعلت قيم المجتمع عبارة عن خليط من النماذج و الرموز المتناقضة و التي تولد حالة من الصراع الداخلي لدى الفرد يعيشه على شكل القلق الدائم و الاكتئاب كما تؤدي الى أزمة هوية عميقة تجعل الفرد غير قادر على التعرف على نفسه وعلى محيطه ولعل هذا ما يفسر تنامي و انتشار الظواهر ضد الاجتماعية anti sociales المعيقة لحركة التنمية.

فهل يمكن التحدث عن مشروع تنموي دون الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة أزمة الهوية التي أفرزها إضطراب النسق السوسيوثقافي ؟

1 أهداف الدراسة:

يهدف هذا العمل البحثي الى:

* تسليط الضوء على مسألة أزمة الهوية في المجتمع الجزائري.
* عرض المقاربة التحليلية للتغيرات الإجتماعية و ما تفرزه من ظواهر نفسية.
* محاولة الربط بين أزمة الهوية كعائق نفسي-اجتماعي و تعثر عجلة التنمية في الجزائر.

2 أهمية الدراسة:

* يتعرض هذا العمل البحثي لأحد أهم العوامل التي يمكنها ان تفقد الفرد توازنه النفسي و الإجتماعي و منه قدرته على العطاء و التنمية.
* التشخيص الدقيق لإضطرابات ثقافة المجتمع الجزائري و هو يعيش التحولات و التحديات الثقافية سيمكننا من رسم صورة واضحة عن وقع هذه الإضطرابات على مستوى الأفراد.
* تحسيس المؤسسات المسؤولة عن عملية التنمية في الجزائر بأهمية موضوع الهوية و أزمة الهوية سيدفعها الى التفكير في استراتيجيات تمكن من تجاوز المعوقات النفسية التي تفرزها الأزمة.

ثانيا: أزمة الهوية بين التثاقف و التغير العنيف للمجتمع الجزائري

من أهم العوامل التي كانت وراء أزمة الهوية التغيرات الاجتماعية السريعة بل و المتسارعة التي أدت إلى عدم مقدرة الأفراد على التكيف معها وإن استطاعوا فبصعوبة كبيرة، أصبح الفرد أمام وضع صعب لا يستطيع أن يجد رابطا بين تماهياته للنماذج التقليدية و الواقع الاجتماعي الذي يعرف تغيرات مستمرة. هذا ما جعل من الصعب تكييف طريقة تفكيره، تصرفه، تواصله مع الواقع الجديد الذي لا يثبت على حال، في تغير مستمر بوتيرة لم يعتاد عليها الفرد الجزائري وتيرة دخلت فيها المجتمعات المصنعة لمواجهة التنافس الاقتصادي الشديد.

إن المجتمع الجزائري يتعرض إلى عملية تثاقف Acculturation ولعل ما سهل هذه العملية وسرع فيها، الوتيرة المتسارعة التي تتحرك بها المجتمعات مما جعلتها تدخل في حالة إرباك شديدة يصعب عليها استعمال ميكانيزمات المواجهة بل وحتى التفكير فيها.ذلك « لأن حالة التثاقف تحدث اضطراب شديد على مستوى التشكيلة العقلية للماضي و تجعل عملية البحث عن التوازن بين القديم و الجديد، بين الأصيل و الحديث صعبة الى مستحيلة. هذه الوضعية تدفع الفرد الى الدخول في حلقة مفرغة أين يتلمس بشكل سطحي الماضي

و الحاضر و المستقبل.»[2] يعبر مصطفى لشرف عن هذه الحالة قائلا :» ان الفرد الجزائري وجد نفسه رهينة لوضعية تدفعه بشكل لا متناهي الى التنقل بين استحالة العودة إلى الماضي و استحالة التكيف مع الوقت الحاضر المتقدم «[3]

إن المجتمع الجزائري تعرض أبان الاستعمار و لا يزال يتعرض اليوم إلى عملية تثاقفية شديدة تسببت في المرض الذي يتخبط فيه اليوم. و من اجل فهم طبيعة هذا المرض و تشخيصه يجب علينا ان نفهم ان أول ما تفعله عملية التثاقف في المجتمعات هو أبطال قداسة الثقافة الأصيلة و ذلك عن طريق إغراق النسق الثقافي بكم كبير من النماذج الغريبة عن المجتمع و جعلها تمثل مثلا عليا جذابة و ذلك على حساب النماذج الأصيلة . الذي سيحدث هنا هو ان الثقافة الأصيلة ستفقد من حيويتها و قدرتها على المقاومة ثم قداستها التي تجلب اليها الإمتثال و الإحترام. و في مرحلة ثانية تصبح قيم المجتمع عبارة عن خليط من النماذج و الرموز المتناقضة و التي تولد حالة من الصراع الداخلي لدى الفرد يعيشه على شكل قلق دائم.

1 آثار عملية التثاقف:

إلى أي مدى تؤثر عملية التثاقف على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي في العائلة والفئات العمرية المختلفة وجماعات العمل وحتى على مستوى المجتمع الكلي ؟ يتم لنا ذلك من خلال تحديد كل الجوانب التي يمسها التثاقف وكذا تحديد السرعة والشدة التي تظهر بها مختلف مظاهر التغير الثقافي والاجتماعي لديهم سواء كان ذلك على المستوى المادي أو العقلي أو الاجتماعي، فمن خلال تركيزنا الناقد على مختلف الآراء حول الآثار البناءة والهدامة للتثاقف نستطيع تكوين رؤية كاملة وصحيحة حول هذه الظاهرة وآثارها:

أولا على المستوى الفردي:

للتثاقف آثار عديدة على المستوى الفردي، فهو يلعب دور البناء للهوية الفردية والمهدد لتوازنها في نفس الوقت من خلال مجموع الصراعات التي تصاحب حدوثه.

ان التناقض الحاصل بين معايير وقيم الثقافتين المحلية والأجنبية يخلق صراعا حادا داخل شخصية الفرد يجعله في حالة دائمة من الارتباك والشك في تحديد خياراته الاجتماعية و الثقافية[4]، كما ان غياب نظام رمزي مشترك بين الأفراد سيدخلهم في حالة صراع من نوع اخر و هو صراع بين-شخصي يزيد من حدة التوتر والارتباك الحاصل لديه ويدفعه حسب **مادراس** إلى البحث عن متنفسات لتفريغ هذا التوتر والحصر المهدد لاستقراره وتوازنه النفسي والداخلي، فاندثار معايير الجماعات يؤدي إلى ضياع تلك القوة التي تساعد الأفراد في الارتباط والتعايش الاجتماعي مع ثقافتهم الأم وإلى ظهور السلوكات المنحرفة:

كالإدمان على المحذرات والكحول وظهور الأعصبة واضطراب العلاقات الزوجية والعائلية.

ثانيا على المستوى الجماعي:

على العموم يؤدي التثاقف على المستوى الاجتماعي إلى:

* ظهور قيم ومعايير جديد كعملية تعويضية للمعاير السابقة أو كمزيج معها، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات على مستوى التنظيم الاجتماعي والثقافي للمجتمع ينتج عنها ظهور حاجات جديدة لا يمكن إشباعها بمعايير الثقافة المحلية الشئ الذي يزيد من نسبة الانحرافات في المجتمع كالسرقة والانحراف والحرقة... مع انتشار واسع لاغتراب اجتماعي عام في المجتمع مع ما يصاحب ذلك من اضطرابات على المستوى الفردي والاجتماعي، بالإضافة إلى ميكانيزم الانطواء كعملية دفاعية تؤدي إلى اغتراب يمكن اعتباره منبعا للتوتر والضغوط مما قد يؤدي إلى زيادة في العنف والعدوانية لدى الأفراد[5].

في ظل عملية التغير والتحول ممزوجة بعملية التثاقف والتي تعني تمثل فريق بشري، كليا أو جزئيا للقيم الثقافية لفريق بشري آخر، والتي بلغت مرحلة أبطال قداسة الثقافة الأصيلة. نلاحظ أن القيم الاجتماعية الأصيلة التقليدية فقدت من قيمتها وقوتها وتأثيرها.

* كيف سيتمكن الفرد الجزائري أن يشارك في عملية التنمية في ظل مجتمع أفقده الشعور بالوحدة و التناسق الداخلي بسبب التحولات الثقافية التي يمر بها ؟

2. التناقض الهوياتي في الجزائر :

إن أول من طرح مشكلة الهوية من زاوية التعارض والتناقض هو ج.بارك **J.Berque**[6] وذلك في المجتمعات التي تعيش تحولات. حيث سلط الضوء على علاقة الصراع المتولد بين البنيات التقليدية الثابتة والتي تعطي طابع أسطوري للهوية والتحولات التدريجية المستمرة لهذه البنيات تحت تأثير العوامل الخارجية.

و بخصوص الثقافة العربية يذهب ج.بارك إلى أن التناقض في هذه الثقافة هو نتاج العلاقة الخاصة بين الثقافة العربية المنغرسة في ماضيها و المتمسكة بأصالتها والحضارة الغربية. هذا الوضع خلق حالة تشوش نفسي- ثقافي جعل الهوية تتأرجح بين وضعيتين متضادتين: بين الأصالة والحداثة، بين المقدس والمدنس...

إن الجزائر،أكثر من البلدان العربية الإسلامية، تعرف بميزتها الثقافية الخاصة بها والتي تتمثل في تجميع لم يسبق له مثيل، نوع من الخليط الثقافي أين نجد فيه نماذج ورموز ثقافية متعاكسة. إن التناقض الثقافي يعبر على التكاثر والتنوع وأكثر من ذلك، على التباعد الذي يميز القيم الثقافية الذي يجعل من المستحيل بناء نموذج من التنظيم الاجتماعي المتجانس.

كل قيمة من القيم الثقافية تؤثر بشكل مزاحم منافس للقيم الأخرى لا بشكل مقارب لها. و لهذا فإن الفرد الجزائري يعيش ثقافته على شكل متناقض منقسم بين رغبته في الإرتقاء الى المستوى العالمي (الحداثة) و قلقه من التخلي عن أصالته (التقليدي).[7]

إن هذا الخليط الثقافي. من رموز وتصرفات وقيم متناقضة والذي يحمل في طياته التوجه الأصيل والتوجه الحديث معا يعيشه الفرد الجزائري على نمط الانقسام والتقطيع. Morcellement ذلك كون الفرد لا يستطيع أن يتعامل مع هذين الطبقين الثقافيين معا وكل على حدى إنما سيتعامل معهما ممزوجين في طبق واحد رغم تناقضهما وعدم تجانسهما. هته الحالة ستولد طبعا بلا شك حالة صراع داخلي عند الفرد بين جبهتين خارجيتين داخليتين. لكن الأخطر من هذا، هو أن هذا الصراع غير المحتمل سيدفع بالفرد إلى الانقسام ودخوله عالم الأمراض النفسية. يقول في ذلك **د. توالبي** N.Toualbi[8] في كتابه « الهوية في المغرب العربي »: عدد كبير من الأفراد يجدون أنفسهم غير قادرين على مواجهة حالة التضاد الداخلي للقيم، لأن هته الحالة تسبب لهم الانقسام والتشتت على مستوى نسق التمثُلات الثقافية. يجدون أنفسهم لا يملكون سند هوياتي يسمح لهم بتحديد موقعهم والتعرف على محيطهم ويلجؤون لحل لمشكلتهم إلى عالم فقد التعويض . Décompensation

« إن استدخال الفرد لقيم غريبة عن قيمه الثقافية يخلق لديه الشعور بتأنيب الضمير و الذي يصاحبه الشعور بالقلق. يسمى هذا النوع من القلق بالقلق الثقافي و هو يظهر عندما يجد الفرد نفسه في وضعية يختار فيها بين قيمتين متناقضتين ميله لإحداهما يولد لديه الشعور بتأنيب الضمير «[9].و من أجل تجاوز القلق قام الفرد الجزائري بعملية فصل القيمة الأداتية Instrumentale من الموضوع المستوعب ومن دلالته الهويتية. تلك القيمة الأداتية ستغيب من نسق التمثُلات الثقافية للفرد بالشكل الذي يجعل هذا الأخير لا يرى في الموضوع إلا جانبه الخدماتي خال من أي خلفية إيديولوجية. بهذا الشكل يستطيع الفرد استعمال هذا الموضوع كما يريد دون أن يشعر بأي إحساس بالذنب وبدون أن يحدث له هذا الاستعمال أي خلل في ثقافته الأصيلة. من هذا المنظور تصبح الحداثة إذن بالنسبة للفرد الجزائري محدودة فقط في دلالتها الاجتماعية الأداتية. و في هذا السياق يذكر توالبي N Toualbi. : « إن الحداثة فعلا تسوق إلينا كيفيات الحياة الطيبة والترف، لكنها لا تخلق المعنى الوجودي الذي تحتاج إليه الهوية لتتغذى وتنتعش »[01] الفرد الجزائري يمارس تارة سلوكات غريبة عنه على حساب طريقة عيشه الأصيلة، كل هذه السلوكات الاجتماعية المستوردة يمارسها دون خلفية ثقافية، دون مرجعية يستمدها من هويته و بهذا أصبح شيئا فشيئا يفرغ هويته من محتواها.

من جهة أخرى، يمكن القول أن التناقض الموجود على مستوى النسق الثقافي واضطراب المرجعية التي كان يستند عليها الفرد- الذي وجد نفسه أمام ثقافة تقليدية أصيلة وثقافة غربية غريبة عنه – هو راجع إلى تعارض ثقافة تمجد الفرد وحريته في تكوين نفسه بنفسه وثقافة تمجد الجماعة ودورها في بناء الفرد.

ثالثا: التغيرات الاجتماعية من منظور التحليل النفسي

من أجل فهم بناء الهوية و تأزمها لا ينبغي الاكتفاء بملاحظات وتحليلات سطحية. لا ينبغي الوقوف فقط عند نقطة تأثير المجتمع على الفرد، إنما ينبغي الغوص إلى أعمق من هذا من أجل فهم تفاعل الجهاز النفسي الداخلي مع الأزمات والاضطرابات التي تمس الغشاء الثقافي الاجتماعي للمجتمع والتي تنعكس على الفرد مباشرة. « إن الأزمات التي يمر عليها ويعيشها الفرد خلال حياته والتي تتمثل في أزمات النمو، أزمة المراهقة، أزمة المحيط الاجتماعي، أزمة الدخول في مرحلة الشيخوخة. تتنوع حسب المجتمعات والأزمنة والطبقات الاجتماعية، لكنها تتميز بميزة مشتركة وهي كونها لا يستطيع الفرد تجاوزها إلا في إطار العلاقة التي تربط المستويات الثلاثة: النفسي – الداخلي، الجماعي، الاجتماعي.

إذ لا يمكن فصل مستوى عن مستوى، أو فهم أي مستوى على حدى»[11] .

إن العلاقة الموجودة بين العنصر والمجموعة بين الجزء والكل هي علاقة مصيرية في حالة الأزمات وما يمكننا من فهم ذلك هو العقد النرجسي Contrat Narcissique الذي تحدثت عنه أولانيي (1975) Costoriadis Aulagner pierra حيث تعرف علاقة الفرد بالجماعة الاجتماعية على أنها رابط يضمن لكل فرد مكانة في المجموعة هذا الرابط يحفظ للفرد استمرار يته، كماله وقوته المطلقة La super puissance .

ماذا عن العقد النرجسي الذي يربط الجزائري بمجتمعه ؟

هل يمكن التحدث عن أزمة على مستوى العقد النرجسي ؟

إن الثقافات التي حافظت على نظام خرافات حي هي ثقافات تتوفر على مصادر من الصور التي يحتاجها الفرد في عملياته المتعلقة ببناء تمثُلات عن صراعاته النفسية الداخلية. إن المجتمعات الحديثة تعاني على مستوى مصادر الخرافات هذا الوضع أدى إلى تعريض الأفراد إلى اضطرابات نفسية لم تكن معروفة في المجتمعات التقليدية. اضطرابات مست بشكل خاص عمل النسق قبل-الشعوري. إن تثبيط عمل النسق قبل-الشعوري يؤدي إلى عدم توفر التكوينات اللغوية و الصورية التي يحتاجها الجهاز النفسي في عملية تحويل التمثُلات اللآشعورية و الانفعالات المتعلقة بها إلى تمثُلات-كلمات représentations de mots يستطيع الفرد التلفظ بها.

هناك آلية مهمة جدا يمتلكها المجتمع للحفاظ على العقد النرجسي وهي **الأسطورة** Le mythe ، هذه الأخيرة تخضع لدعم النظام الاجتماعي الذي يعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراريته عبر الأجيال. في الحالات العادية للمجتمعات، تتمكن هذه الأخيرة من تجاوز الأزمات على مستوى العقد النرجسي، ماذا عن المجتمع الجزائري الذي يتخبط في صراعات زعزعت غشاءه الثقافي وهو يواجه ظاهرة التثاقف مع المجتمعات الأخرى ؟

إن ظاهرة التثاقف أول ما تفعله في المجتمعات، كما قلنا سابقا، هو إبطال قداسة الأسطورة التي تعد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها ثقافة المجتمع ومنه هوية الأفراد. هذا الأبطال سيكون له عواقب مباشرة على العقد النرجسي حيث يصبح المجتمع بفعل التثاقف لا يملك آلية يحمي بها العقد النرجسي الذي يربطه مع أفراده. يصبح الجسم الاجتماعي لا يستطيع استثمار أفراده في أدوار تصنع مكان الفرد ووظيفته ومنه يصبح لا يستطيع الحفاظ على استمرار يته التي تصنعها هوية الأفراد داخل أماكنهم.

إن الأنساق الجماعية – التي تمارس دور الحفاظ على أمن واستمرارية الفرد وتعمل على احتوائه – لما تدخل في حالة أزمة وتلاشي (كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري) يؤدي ذلك مباشرة إلى تلاشي الأسس التي ترتكز عليها هوية كل فرد. أي أن أزمة المؤسسات التي تحمل هويتنا تعد بمثابة تهديد بالزوال والاندثار لهته الهوية. من جهة أخرى، إن المؤسسات وجماعات الانتماء وجماعات المرجعية تلعب دورا مهما في احتواء أزمات الفرد ليتمكن من تجاوزها. ماذا يحدث لهذا الفرد في حالة الأزمة لما تصبح هذه المؤسسات والجماعات في حد ذاتها في حالة أزمة ؟

بمعنى آخر، نريد القول أن الفرد الجزائري يعيش حالة أزمة ولدتها أزمة المؤسسات والجماعات التي تحوي الفرد. لتجاوز هذه الأزمة يجب حسب روني كايس René Kaes تداخل مستويات ثلاث، داخلي–نفسي، جماعي، اجتماعي. لكن كما قلنا المستوى الجماعي يعاني حالة أزمة تشبه أزمة المجتمع .

فكيف للفرد الجزائري تجاوز أزمته و مشاركته في عملية التنمية ؟

إن محاولة تجاوز الأزمة لا يتم إلا بالاعتماد على التفكير. التفكير في الأزمة يعني محاولة عقلنة انفصال Mentalisation d’une rupture .

لكن ما معنى الأزمة ؟

إن الفكرة التي نجدها تدور حول هذه المسالة هي عموما أن الأزمة هي تغير مفاجئ ومصيري في المسار الطبيعي للعمليات. لكن نفضل بشكل خاص التعريف الذي قدمه ر.توم[21] (1976) R.Thom الذي يعرفها على أنها اضطراب مؤقت على مستوى

ميكانيزمات التنظيم لدى الفرد أو جماعة من الأفراد. هذا الاضطراب يولد قلق شديد لدى الفرد كإشارة على وجود خطر يهدد تكامله، استمراريته، هويته ووجوده.

حسب ر.توم[31] R.Thom وايريكسون E.H.Erikson هناك سببين رئيسيين للأزمة :

أسبأب خارجية : تظهر على شكل تواجد صراع داخل المحيط : غياب موضوع عادي أو تواجد عدة مواضيع بالشكل الذي يجعل الاختيار يولد أحاسيس متناقضة – على سبيل المثال : فقدان شخص عزيز هي حالة تولد أزمة.

أسباب داخلية : يسميها ايريكسون، أسباب ناجمة عن أزمات النمو، وهي تظهر خلال نمو الفرد وتطوره مثل أزمة الولادة، أزمة الشهر الثامن عند الرضيع، أزمة المراهقة، أزمة الوسط الاجتماعي، أزمة الدخول في مرحلة الشيخوخة.

إن الأزمة يمكن اعتبارها انقطاع أو انفصال على مستوى العلاقة ما بين– ذاتية Intersubjective في لعبة الانتماءات إلى جماعات ومجتمعات. في هذا الفضاء، بين فقدان مؤكد واكتساب غير مؤكد،أين الزمن يفقد حركته،ماذا يحدث للفرد ؟ الشيء المؤكد هو أنه سيصيبه قلق شديد فالقضية أصبحت قضية موت أو حياة.

بالنسبة للفرد الجزائري – فإنه يجد نفسه يعيش تجربة إنفصال مع النظام الثقافي التقليدي (إنفصال جزئي) تجعله يسبح في فضاء توقف فيه الزمن، توقف فيه التفكير في نفس الوقت، هو مطالب بإنشاء روابط جديدة مع نظام جديد لم يتم بعد تحديد معالمه، لأنه هو في حد ذاته في أزمة.

يقول في هذا الصدد ج.بليقير[41] J.Bleger أن ما وضعناه في الإطار والذي يشكل تهديد للأنا، يعود إلينا ويسبب لنا قلق شديد (في حالات الانقطاع) قلق الانهيار والزوال. لهذا السبب كانت الأزمة دائما تجربة يصاحبها قلق شديد عند الفرد قلق يثبط تفكيره وقدراته العقلية ويجعله غير قادر على إيجاد مخرج وتجاوز أزمته.

لكن ما معنى الإطار وما وظيفته؟

إن الإطار يعتبر تواجد دائم والذي بدونه لا يستطيع الأنا أن يتطور ويتشكل. ليس لدينا أي شعور بوجوده ما دام مستقرا. لكن عندما يحدث اضطراب على مستواه نحس به. لذلك فإن كل أزمة يمر بها الفرد تظهر وجود الإطار وبذلك تهدد استقرار الأنا وتولد قلق شديد.

يحتوي الإطار على الجزء البدائي في شخصية الفرد الجزء التلاحمي Fusionnel بين الأنا – الجسم – العالم. الجزء الذي لم يتم انفصاله من العلاقة البدائية مع الأم والذي يسمى

الجزء الذهانيPsychotique في شخصية الفرد[51] ولما كان هذا الجزء يهدد الأنا، إن وجد معه، كان لزاما على كل فرد إستقاطه في الإطار. هذا الإطار قد يكون: جماعة الانتماء، الأسرة، المجتمع، كل المؤسسات التي يمر عليها الفرد. في حالة اضطراب الإطار وفقد استقراره فإنه يفقد خاصيته الحاوية للجزء الذهاني Psychotique ومنه يصبح الأنا إطار ويعود ذلك الجزء الذهاني إليه من جديد في انتظار إسقاطه في إطار جديد.

إن الانشقاقات التي تحدث على مستوى الإطار هي مناسبات لفتح المجال لدخول حقيقة تظهر لدى الفرد على أنها كارثية. هذه الحقيقة كما قلنا هو الجزء الذهاني في شخصيته الذي لم يعد يجد ما يحويه. هذه الحقيقة التي رجعت إليه، تهاجم أمرا مهما جدا في نفسيته وهو الإحساس بالقوة المطلقة La toute puissance. أي تغيير يحدث على مستوى الإطار، يحدث أزمة لدى الفرد أزمة تدفعه إلى الجوء إلى ميكانيزمات دفاعية مثل الإسقاط للتخلص من الجزء الذهاني من شخصيته. لأن الفرد يحس باجتياح قلق كارثي. وقد يلجأ كذلك إلى ميكانيزم دفاعي لا يقل أهمية عن الأول وهو الانفلاق. Clivage

إن المؤسسات مثل الإطار تمثل عالم شبحي، التنظيم الأكثر بدائية والأقل إنفصالا، أي الجزء الثاني الذهاني في الفرد. كل مؤسسة هي جزء من شخصية الفرد. لذلك كانت الهوية دائما كليا أو جزئيا مؤسساتية ذلك لأن جزء من الهوية يتم بناءه عبر انتماء الفرد إلى جماعة، مؤسسة، إيديولوجيا... المؤسسات تؤدي وظيفة النواة القاعدية لهوية الفرد. هناك شبه كبير بين المؤسسة (الإطار) والأم، فكما أن الإتحاد الوثيق La symbiose مع الأم تمكن الطفل من تطوير وإنماء الانا من جهة وتمكن الطفل كذلك من إسقاط الجزء اللآ-الأنا فيه في الحاوي (الأم) من جهة أخرى – المؤسسة كذلك تلعب نفس الدور : إنها الركيزة، السند، الوعاء الذي يحوي الجزء اللآ-أنا في الفرد.

لعل هذه المعطيات كافية لفهم ما يحدث على مستوى النفسي الداخلي للأب الجزائري وهو يتعامل مع إطار (المجتمع، المؤسسات) يعيش حالة من التغيرات والتحولات والاضطرابات. سيجتاحه قلق شديد لأن الأنا أصبح مهددا، لأن هويته أصبحت مهددة.

الخاتمة:

إن مسألة التنمية ترتبط بشكل أساسي بالعنصر البشري قبل التحدث عن الوسائل و الإمكانيات و الإنسان لا يستطيع التفكير في التنمية دون تحقيق الاستقرار النفسي و الاجتماعي و هذه هي النقطة التي حاولنا توضيحها في هذه المداخلة. كما أنه لا يمكن الوصول إلى الاستقرار النفسي في ظل مجتمع يعاني من اضطرابات على مستوى نسقه الثقافي فأزمة الهوية، أكبر معوقات التنمية، سببها أزمة النسق الثقافي فلا يمكن التحدث عن أي

مشروع تنموي إلا بعد معالجة المرض الثقافي للمجتمع و ذلك بخلق نسق سوسيو ثقافي خال من التناقضات يعرض نماذج موحدة و متناسقة من أجل أن يحس الفرد بالوحدة و التناسق الداخلي فنخلصه بذلك من الشعور بالقلق و الغرابة و التوتر المستمر و نجعل منه إنسان تنموي يفكر في الهجوم و لا يضيع طاقته النفسية في الدفاع .

مراجع الدراسة:

1 زهير لونيس، هوية الأب الجزائري بين النسق الثقافي التقليدي و النسق الثقافي الحديث، أطروحة دكتوراه دولة في علم النفس العيادي، جامعة وهران2، 2015، ص225.

2 Toualbi. N, L'ordre et le désordre, Casbah, Alger, 2006, p 23.

3 Lacheraf. M. L'Algérie, nation et société, Maspero, Paris, 1965, p65.

4 Brami. A, L'acculturation ; étude d'un concept, DESS, No121, pp 54 -63, Paris, 2000, p59.

5 نفس المرجع، ص62.

6 Berque. J, Le Maghreb entre les deux guerres, seuil, Paris, 1969, p 54.

7 Toualbi. N, Le sacré ambigu ou des avatars psychologiques du changement social, ENAL, Alger, 1984, p11.

8 Toualbi.N, Identité au Maghreb, L'errance, CASBAH, Alger, 2000, P152.

9 Toualbi.N, Religion, rites et mutations, Psychosociologie du sacré en Algérie, Enal, Alger, 1984a, p32.

10 Toualbi. N, Identité au Maghreb, Op cite, P258

11 1 Kaès René, Ruptures, utopies, changements : in psychologie sociale du changement, sous la direction de Michel cornaton, chronique social, Lyon, 1982, P96

12 نفس المرجع، ص14.

13 نفس المرجع، ص15.

14 نفس المرجع، ص70.

15 نفس المرجع، ص267.

عزوف الشباب عن مهنة البناء بالجزائر

أ.صفية بوداني
جامعة الشلف

ملخص الدراسة

تهدف دراستنا الحالية إلى معرفة طبيعة التصورات الاجتماعية ومدى تأثيرها على توجيه اتجاهات الشباب نحو مهنة البناء، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والقيم والامثال الشعبية المتداولة، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغ عددها387 متربص مسجلين في كل التخصصات المهنية اليدوية بمراكز التكوين المهني بولاية عين الدفلى وذلك خلال فترة 2009/ 20014، ولجمع المعلومات وبلوغ أهداف الدراسة و التأكد من فروضها، تم استخدام المنهج الوصفي في البحث معتمدين في ذلك على الاستمارة لجمع المعلومات واختبار الفروق كاف تربيع للمعالجة الاحصائية، وفي الأخير أظهرت نتائج البحث على أن طبيعة التصورات الاجتماعية المتدنية نحو مهنة البناء هي من العوامل المساهمة في اتجاه النفور، حيث تتمثل هذه الاخيرة في مجموع القيم والامثال الشعبية المتداولة، وتعززها عوامل اجتماعية ومهنية أخرى كعملية التنشئة الاجتماعية من خلال الاسرة والاصدقاء وظروف العمل القاسية.

مقدمة

هناك الكثير من الأفكار والتصورات الاجتماعية تعود في جذورها الحقيقية الى التراث الثقافي القديم، حيث مازالت تسيّر وتوجه وتحكم سلوكنا الاجتماعي والمهني رغم عدم ملائمتها بالنسبة إلى حياتنا اليومية. ومن بين تلك الأفكار والتصورات الموروثة التي نراها في مجتمعنا توجه سلوكنا، نجد فكرة تقسيم العمل في تصور المجتمعات القديمة، حيث قسمت هذه الاخيرة العمل إلى مظهرين، مظهر ذهني ومظهر يدوي.

يقتصر المظهر الأول منه وهو العمل الذهني، على طبقة الحكام والفلاسفة فقط، أما المظهر الثاني فيتمثل في العمل اليدوي الذي ينظر إليه على أنه جهد فيزيقي بدائي يشتمل على مجموع الأعمال اليدوية الثقيلة كالمناجم والبناء والحدادة، يؤديه فئة العبيد في المجتمع، عقابا لهم على قلة عقلهم وفكرهم في تسير غرائزهم البهيمية. ولعل نظرة القدامى لهذا العمل واسناده الى طبقة الرقيق ترجع على اعتباره مطهر لهم من الخطيئة في حد ذاته» (كمال

عبد الحميد الزيات، 1980، ص 40). حيث انتقلت إلينا هذه النظرة ولا تزال سارية التأثير في سلوكياتنا اليومية واتجاهاتنا المهنية وخططنا الاستراتيجية في تسير سياساتنا الاقتصادية، إذ أننا نلاحظ عزوف الشباب عن الأعمال اليدوية وإقبالهم على الأعمال الذهنية في مراكز التكوين المهني كالأعمال المكتبية والمحاسبة والإعلام الآلي وقد أدى هذا الاتجاه نحو هذه المهن، إلى فائض في بعض التخصصات الذهنية رغم عدم الحاجة إليها. وعزوف الشباب عن المهن اليدوية كالحدادة والزراعة والبناء، وهذا يرجع في أساسه إلى أن المهن اليدوية تحمل صورة اجتماعية متدنية منذ العصور القديمة، أما حاليا فقد أصبحنا نواجه ندرة في بعض المهن اليدوية، كمهنة البناء مثلا التي تشهد عزوفاً كبيراً من طرف الشباب رغم أهميتها البالغة التي تعتبر مهنة أساسية للعديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث يشهد الاقتصاد الجزائري نقصا فادحا في عدد المكونين لقطاع البناء، وعجزا كبيرا في سد احتياجات السوق الوطنية من اليد العاملة اليدوية للبناء، فلو ألقينا نظرة ثاقبة على واقع التكوين المهني في الجزائر، بات من السهل جدا علينا أن ندرك اتجاه النفور لدى الشباب الجزائري للعمل في مهن البناء، وعزوفهم الشبه التام نحوها في اختياراتهم المهنية، كما نلاحظ أيضا، أن هذه المهن أصبحت تعاني تسربا مستمرا في عدد المسجلين في مراكز التكوين المهني إن لم نقل انعدامه في بعض الأحيان خلال فترة التربص القانونية بمراكز التكوين المهنية.

فعلى بالرغم من المجهودات الهائلة التي تبذلها وزارة التكوين المهني لبعث هذه المهن في الوسط المهني بمراكز التكوين، والنهوض بها من جديد ووضعها في أولى الاهتمامات لتطويرها. وعلى رغم من كل ما رصدته من امكانيات هائلة لدعم وتكوين الشباب في مهن البناء داخل مراكز التكوين من خلال توفير الآليات والعتاد لذلك، إلا أن هذه الامكانيات التي سخرها الوزارة كمحاولة للاستجابة في أقرب الآجال لطلبات السوق في مجال البناء، فشلت في توفير اليد المهنية المحلية في سد الطلب الوطني، وتغطية النقص الفادح في قطاع الاعمال اليدوية للبناء وقطاع الاشغال العمومية بالجزائر و لم تلق هذه المهن مكانتها في اختيارات الشباب المهنية، بل بقي اقبالهم عليها اقبالا محتشما، رغم الطلب المتزايد عليها في ميدان الشغل العام والخاص، مقارنة مع اتجاه الاقبال على المهن الأخرى.

انطلاقا من هذه الرؤية الواقعية لواقع الاقتصادي الجزائري جاءت تساؤلاتنا كالآتي:

ما هي أهم العوامل الاجتماعية المحددة لاتجاهات الشباب نحو المهن اليدوية للبناء في الجزائر يا ترى؟

هل التصورات الاجتماعية هي التي تدعّم اتجاه النفور لدى الشباب نحو هذه المهن؟

ما طبيعة هذه التصورات وما مرجعتيها؟

وما هي أهم العوامل المحددة لها؟

فروض الدراسة:

- التصورات الاجتماعية المتدنية نحو العمل اليدوي هي إحدى العوامل الاساسية المحددة لاتجاهات الشباب نحو العمل في البناء.
- هناك قيم اجتماعية متدنية في تصورات الشباب تعزز اتجاه العزوف من مهنة البناء.

توجد قيم متدنية لمهنة البناء من خلال الامثال الشعبية تعزز اتجاه العزوف.

أهداف الدراسة

لكل باحث غاية وهدف وراء دراسته لموضوع أو ظاهرة ما فدراستنا لهذا الموضوع تهدف إلى معرفة أهم التصورات الاجتماعية نحو مهنة للبناء اليدوية في المجتمع ومدى علاقتها بهروب الشباب ونفورهم من هذا العمل اليدوي، كما نحاول معرفة دور الثقافة المكتسبة في تراجع هذا النوع من المهن، و نحاول أيضا معرفة شعور وتصور المتربصين لمهنة البناء داخل مراكز التكوين المهني.

* ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر التصورات المتدنية في نفور الشباب من مهنة البناء كما سنحاول معرفة الاستراتيجية الفعالة لتحسين مكانة هذه المهنة اليدوية ورفع مستواها ومكانتها الاجتماعية وجعلها مهن مرغوبة ومطلوبة لدى الشباب خاصة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر وتزعزع قطاع المحروقات هذا العام.
* وفي الأخير يمكننا القول أننا من خلال هذه الدراسة سنعمل على معرفة طبيعة التصورات الاجتماعية السائدة في المجتمع نحو العمل اليدوي عامة وعن التصور نحو مهنة البناء بصفة خاصة ومكانتها ومدى أثر تلك التصورات في عزوف الشباب عن هذا النوع من العمل وذلك بغية وضع استراتيجية ناجحة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين نظرة المجتمع للتفكير بإيجابية نحو هذه المهن.

المفاهيم الاجرائية للدراسة:

في هذا المقال سنتطرق أولا إلى تحديد الكلمات المفتاحية الاساسية لهذا المقال وهي كالآتي:

مفهوم اتجاه النفور:

هو عدم الرغبة والتقدير، والإحجام والعزوف نحو اختيار الشيء والهروب منه.

وهو أيضا: وجدان مكدر مصحوب باندفاع إلى الانسحاب أو الصد

التصورات الاجتماعية:

هي مجموع المعارف و القيم والاعتقادات والافكار المشتركة التي تحد اتجاهاتنا نحو الموضوعات المختلفة.

القيم الاجتماعية:

هي التقديرات السلبية أو الإيجابية للموضوع

التنشئة الاجتماعية:

هي التوجيه والتربية والتكوين والتنمية والغرس والتثبيت لمختلف التصورات والقيم والاتجاهات الاجتماعية.

مهنة البناء:

هي ذلك العمل اليدوي البسيط الذي يعتمد المجهود العضلي في حمل الحجارة والاسمنت لبناء منزل أو سور.

هي ذلك العمل المتدني الحقير الذي ينقص من قدر ومكانة وقيمة الفرد اذا مارسه.

منهج الدراسة:

وانطلاقا من طبيعة موضوع بحثنا، ألا وهو أثر التصورات الاجتماعية وعلاقتها باتجاه النفور من مهنة البناء، وهو موضوع ذو الابعاد النفسية الاجتماعية. الذي دفعنا الى الدراسة والبحث. وقد اعتمدنا المنهج الوصفي كونه المنهج الانسب لكشف واستقصاء عوامل وأبعاد هذه الظاهرة. وهذا من أجل اعداد تقرير علمي دقيق لها.

دوافع اختيارنا لهذا المنهج تتمثل في:

* الاستفادة من بعض الدراسات السابقة واعتمادنا على المنهج الذي اتبعته ألا وهو المنهج الوصفي كون محتوى دراستنا يتشابه مع تلك الدراسات كدراسة (Moscovici) لنظرية التحليل النفسي.
* كون محتوى التصورات الاجتماعية عادة ما يعرف بواسطة الرأي والاتجاه حسب رأي Abric.

من خلال هذه التصورات للموضوع يمكننا القول أننا بينا دوافع اختيارنا للمنهج الوصفي.

1 – عينة البحث:

خصائص عينة البحث بالنسبة للاستمارة الاولى:

في هذا البحث المجتمع الاصلي هو مجموع المتربصين في كل المهن اليدوية بمركزي التكوين المهني (العبادية، الروينة) بولاية عين الدفلى الذي يبلغ عددهم الاجمالي حوالي 688، حيث لم يتسّن لنا دراسة كل الافراد، فقمنا باختيار عينة بطريقة عشوائية طبقية تتكون من 378 متربص في مختلف التخصصات اليدوية وذلك بنسبة خطأ ٪10 وللإشارة فإن من شروط العينة التي أخترنها للدراسة، هي خاصية تقارب المستوى، حيث اخترنا العينة على أساس تقارب المستوى العلمي لأفرادها

بالإضافة الى شرط عدم الحرية في الاختيار المهني حيث أن أفراد هذه العينة هم من تخصصات مختلفة القاسم المشترك بينهما هو المستوى العلمي المحدود وعدم الحرية في اختيار التربص، تم اختيارهم بمركز التكوين المهني بدائرة العبادية ودائرة الروينة بولاية عين الدفلى.

جدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب السن

فئات السن	التكرار	النسبة المؤية
[17–15]	30	٪ 7.93
[23–18]	300	٪ 79.36
[30–24]	48	٪ 12.69
المجموع	378	٪ 100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم أفراد العين هم شباب لديهم القدرة على حرية اختيار المهنة التي يفضلون. كما يمكن تسجيل ملاحظة هامة على مميزات هذه العينة هو التفاوت العمري بين المتربصين، الذي يمكن أن يترك أثرا سلبيا في عدم توافق القدرات والفروق الفردية على مستوى عملية التعليم والتكوين من جهة، وأثرا سلبيا على صورة هذه المهن في تصورات الشباب من جهة، فتعطي صورة متدنية عن عدم الاهتمام بهذه المهن من جهة فتبدو في نظرهم أن هذه المهن يدفع اليها كل من لا يصلح في المهن البيضاء.

جدول رقم (02): المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المؤية
ابتدائي	90	٪ 23.80
متوسط	260	٪ 68.73
ثانوي	28	٪ 7.40
المجموع	378	٪ 100

نلاحظ في الجدول أن معظم المتربصين مستواهم التعليمي محصور في الطور المتوسط من التعليم، بينما يأتي في المرتبة الثانية المتربصين ذوي مستوى التعليم الابتدائي.

وقد تبين لنا من خلال نتائج هذا الجدول التأكيد على تدني المستوى التعليمي للمتربصين في المهن اليدوية هو أحد العوامل الاساسية التي تعطي تصورا متدنيا لهذه المهن في الوسط المهني، ونستطيع القول ا أن سياسة التوجيه في الجزائر تعتمد النظرة الأفلاطونية التقليدية في عملية التوجيه، وأن هذه السياسة لا تتماشى مع متطلبات السوق، وليس لها القدرة على استيعاب كل متغيرات التطور لمسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ليس تقنيا أو تدريبيا أو حتى في اعداد البرامج. انما في عدم القدرة على التحكم في عملية التوجيه واستثمار اتجاهات الشباب نحو المهن الشاغرة واعدادهم لها وهذا لا يدل الاّ على شيء واحد وهو أن سلم ترتيب المهن في التكوين المهني بالجزائر يخضع لتأثيرات الثقافة الشعبية التي تمجد العمل الذهني وتدحض العمل اليدوي، وهنا يمكننا القول أن سياسة التكوين في الجزائر هي سياسة تتوافق والتصورات الاجتماعية المتدنية للعمل اليدوي.

«وللأسف فقد انتقلت الينا هذه النظرة ومازالت رواسبها باقية في مجتمعنا، وذات تأثير فينا، اذ نلاحظ عزوف الشباب عن الأعمال والحرف اليدوية والتكالب عن الأعمال الذهنية، إذ نجد في التكوين المهني الاقبال على بعض التخصصات المهنية أكثر من غيرها وهي تخصصات تتميز بنظافة العمل كالأعمال المكتبية والمحاسبة والاعلام لتأتي في المرتبة الأخيرة المهن التي لا تتطلب في نظر المكونين مهارات ليصبح المتخرج حرفيا»(بوفلجة غيات نفس المرجع، ص.43).

1-أدوات جمع البيانات:

تتوقف دقة أي بحث الى حد كبير في القدرة على اختيار أكفأ وأنجع الادوات المنهجية التي تتماشى وطبيعة الموضوع ومع امكانيات الباحث في الحصول على البيانات والمعطيات التي تخدم أهداف الدراسة، والوصول الى المعلومات الازمة حول حقيقة الظاهرة.

وقد توقف اختيارنا لأهم الادوات العلمية للبحث في الموضوع من أجل الوصول الى الاهداف المسطرة على فهم عوامل اتجاه النفور من مهنة البناء وعلاقته بفهم التصورات التي ماهي الا عبارة عن أراء واتجاهات لا يمكن الوصول اليها الا من خلال المسائلة وهذا ما أكد عليه جون أبريك **J.Abric** في تبيان أهم الطرق لجمع محتوى التصورات نحو موضوع معين، يندرج ضمن نموذجين وهما طريقة الاستفهام وطريقة التداعي الحر المتعلقة بموضوع التصور وبناء عبارات الاستمارة حسب أبريك **Abric** يكون شفاهي أو شكلي فحين طريقة التداعي فهي تعمل على جمع العبارات ولكن تكون شفاهية فقط وبصورة عفوية بدون توجيه. وهذا ما اعتمدناه في أدوات بحثنا.

الاستمارة:

ان موضوع اتجاه النفور من مهنة البناء، ومحاولة معرفة علاقة التصورات الاجتماعية بهذا الاتجاه لدى الشباب، قادنا الى التفكير في الاعتماد على الاستمارة لجمع المعلومات والبيانات، أما عن تبريرنا لأهم الدوافع التي دفعتنا لاختيار هذه الاداة هي كالآتي:

* لاحظنا أنه لا يمكن التعمق و الاحاطة وفهم الموضوع الا من خلال استمارة المسائلة ومحاولة معرفة رأي واتجاه الافراد في هذا الموضوع.
* محاولة معرفة محتوى تصورات الشباب التي تكونت لديهم من خلال التنشئة الاجتماعية والثقافة الاجتماعية في تصور العمل اليدوي للبناء كمهنة.
* محاولة منا الوصول الى نتائج كمية تبين حقيقة الظاهرة.

وبناء على ذلك قمنا في بحثنا بإعداد استمارة خاصة بهذه الفرضية موجة الى عينة من المتربصين خارج مهنة البناء، وحاولنا من خلالها معرفة أهم التصورات الاجتماعية نحو مهنة البناء ودورها في توجيه أو الحد من ميولهم المهنية وقد اخترنا هذه العينة لأنها تشترك في نفس الخصائص للمتربصين في البناء كالمستوى الدراسي، وعدم الحرية في اختيار الرغبة المهنة حيث أن كل فرد منهما كان مرغما على اختياره المهني الذي اختاره.

لذلك رأينا أنه لنعرف ونطلع عن أهم التصورات الاجتماعية المتحكمة في اتجاهات الشباب نحو اختيار مهنة البناء، لا بد علينا اختبار هذه العينة التي نراهما ممثلة، ومن ثم عملنا على بناء عبارات الاستمارة على شكل تساؤلات استفهامية مغلقة حتى لا يتهرب المفحوص من الاجابة خاصة وأننا نعرف أن من خصائص المجتمع الجزائري أنه غير صريح في التعبير عن مشاعره وتفكيره تعبيرا مباشرا بسبب المحددات الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية، الا أننا اضطرينا الى وضع سؤال حر يدور حول أهم الامثال الشعبة المتداولة التي تحتوي تصوراتنا الاجتماعية نحو الموضوعات المختلفة في آخر عبارات الاستمارة

الاساسية يتناسب مع طبيعة الموضوع ألا وهو علاقة التصورات الاجتماعية باتجاه النفور من العمل في البناء، وبذلك نكون قد استخدمنا الطريقة التداعي الحر وطريقة الاستفهام في بناء استماراتنا. وهذا جاء بعد التطبيقين الاولين للاستمارة بعدما لاحظنا أن هناك تهرب من الاجابة على العبارات المفتوحة واهمالها اهمالا كليا أثناء الاجابة.

* صياغة الملاحظات الميدانية في شكل بنود هامة وذلك بهدف التحقق منها.
* الاستفادة في تركيب العبارات من دراسة عبد الرحمان العيسوي نحو العمل اليدوي.
* الاستفادة من نتائج تقرير البحث الذي أعدته فرقة البحث في علم الاجتماع بمركز البحث الوطني بقيادة الدكتور كمال بوشارف.

1-عرض ومناقشة النتائج

عرض ومناقشة فرضية طبيعة التصورات الاجتماعية نحو مهنة البناء في الجزائر.

جدول رقم (03) يوضح: طبيعة التصورات الاجتماعية نحو مهنة البناء

التخصص	متدنية	عالية	المجموع	X^2
نجارة معمارية	12	19	31	
تركيب الصحي للغاز	9	8	17	
التلحيم	18	5	23	
طلاء الزجاج	11	2	13	
حلاقة الرجال	10	7	17	
طبخ الجماعات	120	73	193	
خبازة	30	23	53	
ميكانيك	17	14	31	
المجموع	227	151	378	13.68

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (03)، أن الفروق دالة في اجابات الافراد بدرجة ثقة 0.95 ٪ حيث أن X^2 المحسوبة أكبر من X^2 المجدولة: $13.68 \leq 3.84$. وعليه فقد أجاب 151 متربص في كل التخصصات المهنية اليدوية المختلفة بنعم أن قيمة مهنة البناء عالية، بينما أجاب 227 آخرون في نفس التخصصات بالمعارضة عن العبارة.

لقد قلنا عن القيم أنها عنصر أساسي من عناصر الثقافة و لب التصورات الاجتماعية

ومرآة عاكسة لها، فهي عبارة عن نتاج اجتماعي ينتقل الينا من خلال الاجيال المتعاقبة عن طريق النظم الاجتماعية، فالقيمة هي الرغبة الانسانية والتقدير لموضوع ما.

ونحن من خلال نتائج هذا الجدول نرى أن تصوّرات الشباب الجزائري متدنية نحو مكانة مهنة البناء من الناحية الاجتماعية، وهذا نتيجة لثقافة العيب نحو العمل اليدوي المكتسبة من ثقافتنا الاجتماعية.

وقد جاءت نتائج هذا الجدول مطابقة لنتائج دراسة جمال أبو الخير التحليلية للقيم السلبية نحو العمل اليدوي، التي أدت إلى تكوين قيم تربوية واجتماعية سلبية للعمل اليدوي ووضع تصور لسبل الاصلاح.

وقد حاول أيضا أبو الخير حصر أهم العوامل التي أدت إلى تكوين قيم سلبية نحو العمل في الثّقافة النوعية المنحطة في المجتمع وقيمة العمل اليدوي في الأمثال الشعبية، والجذور الثقافية للقيم السلبية نحو العمل اليدوي في المجتمع الكويتي.

وقد توصل هذا الأخير من خلال هذه الدراسة التحليلية بالصورة المتدنية للعمل اليدوي في ثقافتنا العربية، وهي نفس النتائج التي الذي نستخلصها نحن من تحليلنا لنتائج هذا الجدول.

فمن عجائب الزمان أن تستورد الدول العربية، خاصة منها الجزائر كل المنتوجات اليدوية حتى اليد العاملة اليدوية، لسد حاجات معظم القطاعات الحيوية في البلاد رغم توفرها على الامكانيات المادية البشرية والاقتصادية الهائلة التي تغنيها عن الاستيراد اليد العاملة اليدوية، وهي مشكلة لابد من الوقوف عليها والبحث فيها. عن الاسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الظاهرة، ان تصورات الأفراد لثقافة العيب في ممارسة المهن اليدوية والنفور منها ليست ظاهرة جديدة عند العرب انما هي ظاهرة ضاربة في أعماق التاريخ لدى الشعوب العربية ومنها الجزائر والسبب في ذلك حسب تحليل ابن خلدون لها مقدمته الشهيرة أين أشار اليها في الفصل الواحد والعشرون معبرا بقوله « أن العرب أبعد الناس عن الصنائع والسبب في ذلك أنهم أعرق في البدو وأبعد عن العمران الضري وما يدعو اليها من الصنائع وغيرها...الخ فنجد في أوطان العرب وما ملكوه في الاسلام قليل الصنائع بالجملة، حتى تجلب اليه من قطر آخر»(عبد الرحمن ابن خلدون،2008، ص.374).

كما خص بلاد المغرب العربي في بعدها عن ممارسة العمل اليدوي بقوله» وعجم المغرب من البربر، مثل العرب في ذلك لرسوخهم في البداوة منذ أحقاب السنين. ويشهد لذلك قلة الأمصار بقطرهم. فالصنائع بذلك قليلة وغير مستحكمة الأماكن»(نفس المرجع، ص.374).

نفهم من خلال هذا التناول للمهن اليدوية حسب ابن خلدون أن ممارسة المهن اليدوية لدى الشعوب الغربية وشرق آسيا هو نوع ومظهر من مظاهر الحضارة والرقي وتطور الفكر لديها في بناء المجتمع وطلب الرزق ورائدة في تطور الاعمال اليدوية من أجل استكمال البناء والتشييد الحضاري على عكس الشعوب العربية والمغاربية فهي لا تهتم المهن اليدوية لأنها شعوب بسيطة الفكر بعيدة عن التحضر بدائية العيش

لا تبذل جهدا في البناء الحضاري. بل تعتمد دائما في تسير أمورها و سد احتياجاتها في اليد العاملة من خلال جلبها من شعوب شرق آسيا والشعوب العجمية.

المحددات الثقافية والاجتماعية المؤثرة على بناء تصورات الفرد الاجتماعية للمهنة:

التصورات الاجتماعية هي تصورات تعبر عن ثقافة المثل والقيم والمعتقدات والاتجاهات الاجتماعية والدين لجماعة ما. وهي جوانب مثالية ومعيارية توجد على شكل أفكار في أذهان الافراد التي يتم استرجاعها نحو الموضوعات المختلفة.

فالثقافة اذن حسب هذا المفهوم هي ذلك الارث الاجتماعي الذي يتعلمه الفرد ويكتسبه من خلال وجوده في الجماعة التي ينتمي اليها فيتعلمها نتيجة التطبع الاجتماعي حتى يصبح فردا انسانيا.

والثقافة هي مرجع من مرجعيات المجتمع التي يعتمد عليها في تنشئة وتكوين تصورات أفراده. حيث يولد الفرد داخل ظروف مجتمع ما، ويتطور ويكبر داخل رحم الثقافة التي تميز ذللك المجتمع فتتشكل شخصيته وتنمو، وتترعرع فيها، فهي كالمرآة العاكسة تعكس تراثا متراكما من الأفكار والمعتقدات والقيم والنظم والقوانين كل الجوانب المعنوية للثقافة، التي يستمد منها تصوراته واتجاهاته ومهاراته ودوافعه ورغباته، وهذا من أجل تحقيق التكيف الاجتماعي.

اذن، التصورات هي معطى وموروث اجتماعي ثقافي يتناقله الافراد وبناء مادي ومعنوي ينخرط في التاريخ، لتميز وتحديد العلاقات بين المجموعات الاجتماعية. حاجة اجتماعية ضرورية وأساسية لكل فرد من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي.

«فمن الضروري عند تحليل أي ظاهرة أو نسق ثقافي أو اجتماعي، يجب تحليل الوضعية الاجتماعية التاريخية والثقافية التي تنتجه الجماعة على الصورة التي تكون عليه» (دنيس كوش، 2004، ص.119). لأن التصورات لا توجد بمعزل عن الظاهرة أو السلوك الاجتماعي وانما تكون مرسخة فيهما ولاصقة لهما. وفي هذا المضمون يقول ادوارد سابير E.sapir «هي ليست عناصر ثقافية تنتقل من ثقافة لأخرى في استقلال عن الأفراد بل هي تصرفات أفراد ملموسة خاصة بكل ثقافة بإمكانها أن تفسر افتراض الثقافي ما»(دنيس

كوش، نفس المرجع، ص. 61).

، وتتميز تلك المظاهر والخصائص الثقافية بالتغير والتبدل والتبدد والانتقال من جيل الى جيل، تحت صور وأشكال ورموز مختلفة.

الثقافة الاجتماعية اذن هي مرجعية أساسية في تصورات الفرد نحو الموضوعات المختلفة كموضوع المهن ومحدد من محددات الاتجاه و اختياراته وتصوراته المهنية للعمل اليدوي.

وقد أشارت احدى الدراسات الحقلية للبناء الاجتماعي للورشة أن عدد من المظاهر السلوكية تمثل جانبا من تصورات الثقافة النوعية لبعض الحرفين (محمد عبده محجوب، 1981، ص.127-167).

والعمل اليدوي ظاهرة اجتماعية تنشأ من أنماط السلوك المتراكمة أثناء مباشرة أعضاء المجتمع لحياتهم، والثقافة تقوم بعمل مشابه إلى حد بعيد للغريزة في توجيه سلوك الفرد وتصوراته وكل شخص يمكن له أن يعتمد عليها وكأنها غريزية بيولوجية لا يفرق بينها وبين ما هو فطري بحيث يكون النمط هاما بالنسبة لأوجه الحياة في المجتمع، «وكلما ازداد السلوك تنميطا ازداد غرسه في معظم أعضاء المجتمع حتى يأخذ شكل الثقافة العمومية وتتناقله الاجيال خلال الميراث الاجتماعي. هنا يمكن تسمية هذا النمط بالظاهرة الاجتماعية»(محمد حجازي، 1975، ص.23).

أما الثقافة والنظم الاجتماعية فهي تشير الى أسلوب التفكير أو العمل ذو التأثير القوي والدائم حيث يعتبرها روز Rose أن» الأنساق المعيارية هي التي تنظم السلوك وتحدد العلاقات الاجتماعية في مختلف أوجه الحياة»(محمد حجازي، نفس المرجع، ص.35).

فلو تأملنا في الثقافة النوعية نحو العمل اليدوي لوجدنا أنها «ضمن الظواهر الاجتماعية التي تولدت من عدة عوامل متشابكة منها الثقافة النوعية للحرفين، والميراث الثقافي المتوغل منذ القدم»(يحيى محمود السعاتي، 1404ه، ص.379).

والعمل اليدوي هو ظاهرة اجتماعية لها تقديرات ثقافية اجتماعية سلبية سائدة في أكثر من دولة في مجتمعات العالم الثالث خاصة «منها المجتمعات الشرقية. ويمكن ملاحظة هذا السلوك حتى وان لم يعبر عليه تعبيرا صريحا انما يمكن اكتشافه من خلال أنظمة التراسل الضمنية التي تتلخص في الرموز والعادات الممارسة ومحظورات السلوك التي يتبناها أفراد هذه المجتمعات، حيث توجد» المفردات وتصورات خاصة، نمت حول كل مهنة أو حرفة كل منها هو شكل متخصص جدا فالأمريكيون لا يربطون أي عار بالعمل اليدوي ولكن في ثقافات عديدة يعتبر العمل اليدوي غير محترم و ذو دلالة على وضع متدن. هذا الاختلاف يخلق عوائق ومصاعب لا تعد ولا تحصى، في بعض الاحيان يساء تفسير دور الامريكيون عندما يعملون بمهمة أو يقدمون شرحا توضيحيا كيف يتم عمل شيء ما. وفي أحيان أخرى

يرفض المواطنون المحليون ببساطة أن يكون لديهم أي شيء له علاقة بالمهنة التي تصنف متدنية جدا والتي يجب أن يتم القيام بها يدويا، حيث كان التمريض لسنوات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية متخلفا لأنه صنف قريبا جدا من أسفل السلم بحيث كانت الفتيات غير المتعلمات هن فقط يصبحن ممرضات. وكانت تعتبر طريقة الاعتناء بأوعية تبول المريض، وكذلك عدة مهام أخرى مرتبطة بشكل عادي بمهنة التمريض أعمالا وضيعة وقذرة. وبشكل مماثل، فإن محاولات تعليم السلامة الصناعية في أمريكا اللاتينية تعثرت بعقبات ثقافية عندما تم اكتشاف أن مهندسي السلامة كان عليهم أن يرتدو رداء متسخا على الجسم وأن يشرحوا اجراءات السلامة الموجودة على الآلات في المصنع «(ادوارد تيهول، 2007، ص.54-55).

أما في الجزائر «فقد ظلت حرفة النسيج الى وقت طويل في الثقافة والتصورات والمعايير الاجتماعية الجزائرية، هي حرفة خاصة بالنساء وكل من يميل الى القيام بمثل هذه الانشطة، من الرجال ينظر اليه نظرة خزي ووصم تنقص من مروءته وتخل برجولته»(بن عبد الله محمد، 2010، ص.100).

وعلى الفرد في الجزائر أن يختار المهنة التي تنسجم مع روح القيم والتصورات السائدة في المجتمع فقد لوحظ على النساء في الجزائر أنهن يفضلن مهنة التعليم على غيرها من المهن وذلك لأن هذه المهنة هي الأكثر انسجاما مع التصور الاجتماعي والعرف الجزائري السائد في المجتمع. وظل «يعد عمل المرأة خارج البيت ظاهرة تفسخية لخروجها عن التقاليد التي توجب بقاء المرأة في البيت. لصونها وصون شرفها وعرضها الذي يمثل قيمة القيم الاجتماعية. ولهذا يرى أن القلق الذي تعاني منه المرأة في عملها هو راجع الى هذه الوضعية النفسية الاجتماعية الملازمة للوسط الثقافي المغاربي الذي يبقى مشدودا الى قيمه الاصيلة المتجذرة في ثقافته»(بن عبد الله محمد، نفس المرجع ص.101).

وهكذا يمكننا القول أن الكثير من الممارسات الاجتماعية والأنشطة المهنية محكومة بالقيم وثقافة التصورات الاجتماعية السائدة في المجتمع المتحكمة في اتجاهات وذهنيات الأفراد نحو اختياراتهم المهنية.

جدول رقم(04) يوضح: مكانة مهنة البناء هي مهنة بدائية في تصور الناس

التخصص	نعم	لا	المجموع	X^2
نجارة معمارية	20	11	31	
تركيب الصحي للغاز	13	4	17	
التلحيم	13	10	23	
طلاء الزجاج	4	9	13	
حلاقة الرجال	9	8	17	
طبخ الجماعات	60	133	193	
خبازة	37	16	53	
ميكانيك	18	13	31	
المجموع	204	174	378	44,39

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (04)، أن الفروق دالة في اجابات الافراد بدرجة ثقة 0.95 ٪ حيث أن X^2 المحسوبة أكبر من X^2 المجدولة: 44.39 ≤ 3.84. وعليه فقد أجاب 204 متربص في كل التخصصات المهنية اليدوية المختلفة بنعم على العبارة، بينما أجاب 174 آخرون في نفس التخصصات أيضا ان التصورات الاجتماعية المتدنية نحو مهنة البناء واعتبارها مهنة بدائية هي ما يحد من اختيارات الشباب لهذه المهنة كونها مهنة يدوية.

يمكننا القول في ما يتعلق بقراءتنا لنتائج الجدول رقم (03) أن نظرة المجتمع الدونية القديمة للفلسفة اليونانية في تقسيمها للعمل وجعل العمل اليدوي في أدنى المراتب، لا تزال موجودة الى يومنا هذا، حيث تبلورت تحت شكل من الاشكال هذه الثقافة التقليدية وأصبحت تعمل على التحكم بقوة في تصوّرات الناس نحو اختياراتهم أو تقديراتهم المهنية، خاصة منها المهن اليدوية كمهنة البناء.

ان تدني التصورات الاجتماعية نحو قيمة ومكانة بعض الأنشطة اليدوية تاريخيا، لها أثر مباشرة على هيبتها وقيمتها وحقيقتها في تصورات أفراد المجتمع حاليا اذ يعمل المجتمع من خلال بعض الممارسات الاجتماعية الرمزية من خلال التصورات والتمثيلات الاجتماعية إلى تخفيض والتقليل من قيمة بعض المهن، منها مهنة البناء في نواحي كثيرة كترتيبها في أخر سلم الاختيارات المهنية و فتح فرص التربص فيها للشباب ذوي المستوى الضعيف فقط، وتمييز المتربصين فيها بهندام رث وغير جذاب في لونه عن الاخرين، كلها عوامل مساعدة في استمرار استهلاك التصورات الاجتماعية المتدنية نحو هذه الأنشطة ونفور الشباب منها بسبب عملية البناء و التقييم الرمزية المتدنية، التي لا أساس لها من الحاجة في وقت بات المجتمع والاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة الى عمال مهرة في هذه الميدان. وقد سبق و أشرنا

بالتفصيل والتحليل الى تاريخ هذه التصورات الاجتماعية المتدنية نحو المهن اليدوية، من خلال الثقافة اليونانية التي تقوم على فكرة تقسيم العمل عند اليونان قديما حسب الطبقة الاجتماعية، اذ ميز الفلاسفة العمل في البناء ورتبوه ضمن المرتبة الاخيرة من مراتب المهن و أسندوه الى الطبقة العاملة والاخيرة ضمن الطبقات الاجتماعية في المجتمع. وهذا من أجل خدمة الطبقتين الاولى والثانية، وقد مثلت الطبقة العاملة، الاغلبية العظمى من الرقيق التي تعمل في الاعمال الثقيلة كأعمال المناجم والصناعة والفحم والبناء.

في الاخير نقول أن ان تصورات الأفراد لثقافة العيب في ممارسة المهن اليدوية والنفور منها ليست ظاهرة جديدة عند العرب، انما هي ظاهرة ضاربة في أعماق التاريخ لدى الشعوب العربية حيث يقول ابن خلدون في مقدمته « أن العرب أبعد الناس عن الصنائع والسبب في ذلك أنهم أعرق في البدو وأبعد عن العمران الضري وما يدعو اليها من الصنائع وغيرها...الخ فنجد في أوطان العرب وما ملكوه في الاسلام قليل الصنائع بالجملة، حتى تجلب اليه من قطر آخر»(عبد الرحمن ابن خلدون،2008.ص 374).

وقد وافقت نتائج هذا الجدول نتائج دراسة جمال أبو الخيركما أشرنا من خلالها الى أهم العوامل الثقافية والاجتماعية المحددة لهذه التصورات في الدراسة، التي عملت على حصر الجذور الثقافية للقيم السلبية نحو العمل اليدوي وأهم مؤشراتها الاجتماعية المتحكمة فيها.

عرض ومناقشة فرضية القيم الاجتماعية المتدنية تدعّم اتجاه العزوف من مهنة البناء:

نقول أن القيم جزء هام وأساسي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه الاساس الذي نفسر على ضوئه الكثير من الاتجاهات والسلوكيات المختلفة التي توجد بين الافراد وهي مكون من مكونات التصورات الاجتماعية. حيث يقول والترفيري Walter Frey» أن القيم هي الموضوع الاساسي الذي نفسر في ضوئه مظاهر حياة الجماعة وتنظيماتها الايكولوجية والاجتماعية»(نادية عمر الجولاني، 1993، ص.82) وقد قدم كولب Kolp دعما لهذا الاتجاه في تفسيره للقيم وجاءت دراسته للمدن الاسلامية تأكيدا واضحا لأثر القيم الاجتماعية على مزاولة الانشطة في هذه المدن كما ربط ماكس فيبر القيم الثقافية بتطور المشروعات الاقتصادية وذلك لإيمانه بأن للقيم فاعلية في عملية تطور المشاريع الاقتصادية، «فالقيم هي مجموعة من الاعتقادات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي التي تمثل موجهات للسلوك»(أحمد أحمد، 1403ه، ص.20) نحو الموضوعات المختلفة في اختيارها وهي «موجه من موجهات الفعل التي تلتزم الفرد بالمحافظة على معايير معينة لاختيار معين ك، كما هي مقايس ومعايير للاختيار فهي تلزم الفرد وتساعده على اختياراته»(محمد أحمد محمد بيومي، 2002، ص.111) ذلك لأن القيم هي خلاصة تفاعلات هذه المفاهيم

والقيم المتواجدة التي تصبح في الاخير عامة وموحدة «واطار مرجعي مشترك بين الافراد نحو الموضوعات المتنوعة بحيث توفق بين الاتجاهات من خلال الحكم على موضوع أو سلوك معين»(الربيع ميمون 1995، ص.16).

جدول رقم (05) يوضح: ترتيب مهنة البناء في سلم المهن.

التخصص	نعم	لا	المجموع	X^2
نجارة معمارية	10	21	31	
تركيب الصحي للغاز	6	11	17	
التلحيم	13	10	23	
طلاء الزجاج	7	6	13	
حلاقة الرجال	12	5	17	
طبخ الجماعات	132	61	193	
خبازة	17	36	53	
ميكانيك	16	15	31	
المجموع	213	165	378	62,58

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (05)، أن الفروق دالة في اجابات الافراد بدرجة ثقة 0.95 ٪ حيث أن X^2 المحسوبة أكبر من X^2 المجدولة: $62.58 \geq 3.84$. وعليه فقد أجاب 213 متربص في كل التخصصات المهنية اليدوية المختلفة بنعم على العبارة، بينما أجاب 165 آخرون في نفس التخصصات أيضا بأن ترتيب مهنة البناء في آخر سلم المهن لم يكن عائقا أمامهم في اختيارها كمهنة مستقبلية.

من خلال نتائج هذا الجدول نقول، أن ترتيب المهن اليدوية في أخر سلم المهن ليس وليد تصورات اجتماعية حالية انما يرجع أصل هذه الفكرة الى فكرة تقسيم العمل ذهني، يدوي واعتبار العمل الذهني أحسن وأعلى من العمل اليدوي وقد أشرنا الى هذا في الجذور التاريخية في تقسيم العمل حسب الطبقات عند اليونان . طيلة قرون عديدة فإنها تشكلت عندئذ بما ندعوه بالثقافة التقليدية حيث أصبحت هذه الاخيرة تشكل نظاما أخلاقيا واقتصاديا مركب من مجموعة من المواضيع والافكار والعواطف المشتركة التي هي منغرسة في النفوس الى الحد الذي تقبل فيه دون نقاش. ولا تزال هذه الفكرة التقليدية سارية المفعول في ثقافتنا بل متحكمة أيضا في تصوراتنا المهنية وموجهة لها وهذا ما بينته

العديد من الدراسات كدراسة كونت وأندرسون Counets et Anderson الأمريكية التي أجريت على عينة من الطلبة طلب منهم ترتيب 25 مهنة طلب منهم ترتيبها حسب المكانة الاجتماعية و التصور الاجتماعي والعائد الاقتصادي، ودلت النتائج على الاتجاه السلبي نحو المهن اليدوية ودرجة ارتباط هذا التصور بالقيم والتصورات السائدة جاء ترتيب المهن اليدوية في آخر سلم الترتيب.

وقد أكد ليفي ستروس Levi Strauss في دراساته أنّ بناء الثقافة التقليدية الشفوية لنظام القرابة يعود في الأصل إلى تفكير بدائي خرافي،حيث اهتم هذا الاخير بتحليل التفكير البدائي الخرافي على أنّه شكل ثقافي ليست له أهمية، ويمكن أن نعتبر هذا التحليل من دون مبالغة على أن نصنّفه ونربطه ونجمعه ضمن التفكير العملي الذي يبين لنا طبيعة التصوّرات الاجتماعية (Levi Strauss، 1962، p29-32).

القيم عنصر أساسي من عناصر الثقافة و لب التصورات الاجتماعية وهي عبارة عن نتاج اجتماعي ينتقل الينا من خلال الاجيال المتعاقبة عن طريق النظم الاجتماعية، فالقيمة هي «موضوع الرغبة الانسانية والتقدير»(محمد عاطف غيث، 1984، ص.272). ويعتبر مفهوم المرغوب حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم ومستوياتها، وهي نسق من المقاييس التي من خلالها يتم الحكم على الموضوعات وهي محدد من محددات السلوك، فالناس يتمسكون بالقيم لأنها تعطي لوجودهم معاني تميزهم عن الاخرين»(الربيع ميمون، 1980، ص.327).

والقيم أنواع أهما القيم التفضيلية يتم على ضوئها التفضيل بين البدائل فتحليل هذه القيم يرتبط بما هو مرغوب وغير مرغوب والاختيار والتفضيل، «والمجتمع هو الإطار المرجعي لهذه القيم والمبادئ العامة التي توجه السلوك في مواقف معينة»(علي عبد الرزاق جبلي، 1984، ص.133). والقيم نحو العمل اليدوي خاصة منها مهنة البناء هي احدى القيم التفضيلية التي تشجع افراد المجتمع للعمل بها وتشكيل تصوراتهم نحوها. والمتأمل في تكوين القيم نحو العمل اليدوي للبناء نجد أنها ضمن الظواهر الاجتماعية التي تكونت من عدة عوامل متشابكة نذكر من بينها الميراث الثقافي المتوغل منذ القدم نحو تقسيم العمل واعتبار العمل اليدوي في أدنى المستويات والتصورات الاجتماعية المتدنية للبناء وغيرها من القيم الاجتماعية السلبية نحو العمل اليدوي.

مما لا شك فيه أن القيم عامل مهم جدا لتكوين جانب من جوانب الشخصية لدى الأفراد وأساسية في توجيه سلوكهم نحو اختيار الوظائف أو المهن المختلفة.

فالطاقة والجهد اللذان يبذلها الفرد يجب أن تتناسب مع نسق قيمه نحو الشيء الذي يعمل فيه، لذا «عندما تكون القيم سلبية في عمل ما تقل كفاءة الشخص في هذا العمل مما

يؤثر بدوره على انتاجية الفرد ودخله، والابتكار فيما يعمله والعكس صحيح عندما تكون القيم ايجابية، نجد أن الشخص بتحد وقوة ونشاط وأحيانا ضد ميوله ونزعاته نتيجة لتأثير القيم»(جمال أبو الخير،1404ه، ص.378).

وقد تكونت في مجتمعنا العربي خاصة منها المجتمع الجزائري قيم سلبية نحو احتقار العمل اليدوي خصوصا لدى المجتمعات الريفية» فإن البدو كانوا يحتقرون الصّنعة ويعيبون المهن والمتمهن لحرفة ما، ولقد صارت هذه الخاصية احدى القيم السائدة لدى كثير من المجتمعات البدوية...الخ حتى مع تغير الظروف الخاصة بالبداوة العربية واضطرار بعض البدو الى امتهان أعمال أو حرف ما، فإنهم يفضلون أعمالا معينة تحددها في الغالب قيمهم المرجعية، والتي من أهمها احتقار العمل اليدوي، ولا شك أن هذه الخاصية خصوصا في البداوة العربية، انما تعود في الأصل والأساس الى تصور البدوي لخصائص الرجل ولمكانته ودوره في المجتمع البدوي»(صلاح مصطفى الفوال، 2005، ص.252). وهكذا أصبحت مكانة الاعمال اليدوية في برامج التكوين المهني في الترتيب الأخير في سلم المهن الذي يعكس القيم السلبية للعمل اليدوي وغير مرضية للأفراد وتصوراتهم مما ينفرهم ويحد من اتجاهاتهم نحوها. ويبدو أن هذه القيم المتدنية قوية وسائدة في أكثر من دولة عربية.

فرغم التحول الكبير الذي شهدته الجزائر من توفر في فرص العمل في البناء ورفع في الاجور وتقديم امتيازات مادية فيها على غرار مهن أخرى وفتح التكوين في فرع البناء، الا أنه مازال هناك عزوف عن العمل في هذه المهنة، وبتحليل هذه الظاهرة السلوكية السابقة في الجزائر.» نجد أن الثقافة النوعية التي كونت قيما اجتماعية سلبية نحو المهن اليدوية «(جمال أبو الخير، مرجع سابق، ص.380).

رغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية يبدو أن الاحتفاظ بتلك التصورات والقيم الاجتماعية المتدنية والثقافة السلبية نحو المهن اليدوية لا يزال قائما في مجتمعنا الجزائري.

الجدول رقم (06) يوضح: النفور من العمل في البناء بسبب الهندام غير النظيف والمرتب.

التخصص	نعم	لا	المجموع	X^2
نجارة معمارية	11	20	31	
تركيب الصحي للغاز	7	10	17	
التلحيم	10	13	23	
طلاء الزجاج	8	5	13	
حلاقة الرجال	9	8	17	
طبخ الجماعات	165	28	193	
خبازة	25	28	53	
ميكانيك	18	13	31	
المجموع	253	125	378	66ا89

يبرز لنا من خلال نتائج الجدول رقم (06)، أن الفروق دالة في اجابات الافراد بدرجة ثقة 0.95 ٪ حيث أن X^2 المحسوبة أكبر من X^2 المجدولة: $66.89 \geq 3.84$. وعليه فقد أجاب 253 متربص في كل التخصصات المهنية اليدوية المختلفة بنعم الهندام هو احدى العوامل المحددة لاتجاهاتهم نحو اختيارها، بينما أجاب 125 آخرون في نفس التخصصات بالمعارضة على العبارة.

أذن من خلال قراءتنا لنتائج الجدول يتبين لنا، أن المظهر الخارجي اللائق للفرد في مهنته هو احد العوامل المحددة لتصورات وانطباعات الاخرين نحوه، ذلك أن الهندام يعكس شخصية ومكانة الفرد الاجتماعية، ويعطي لدى الآخرين انطباعا حسنا عن مستواه الفكري وقدراته العقلية، كما يعطي المظهر الخارجي لدى الآخرين تصوّرا عن مستوى حسن سلوك الفرد، ومن ثم ما يمكن أن يحصل عليه هذا الاخير من درجة في الاحترام والتقدير من طرف الاخرين.

اذن فالهندام وسيلة تواصل واتصال اجتماعية رمزية بين الفرد والاخرين، ويعتبر أيضا وسيلة محددة و قوية لتحديد طبيعة العلاقة بينه وبين بيئته الاجتماعية وعامل مهم ومؤثر على العلاقات الاجتماعية والمهنية بين الافراد فجاذبية المظهر للفرد في مهنته يمكن أن تترك انطباعا ايجابيا نحوه ونحو ومكانته وشخصيته وقدراته العقلية والعكس صحيح في حالة الهندام الغير النظيف والمرتب.اذن من خلال هذه النتائج يمكننا أن نعتبر أن الهندام هو احد تلك الدوافع والحوافز الأساسية لدى الافراد في اختار المهنة وتوجيه وتشكيل اتجاهاتهم وتصوراتهم الاجتماعية نحوها، و بما أن الهندام الغير المرتب والنظيف هو احد مميزات وخصائص مهنة البناء منذ القدم، بينما نحن في زمن يحكمه المظهر في تقدير الاشياء، يمكننا

القول أن هذا العامل بات يزيد من اتجاه النفور لدى الشباب نحوها خاصة في وقتنا الحالي الذي أصبح فيه الهندام احدى الوسائل والآليات التي يستخدمها الفرد في تحقيق مكانته ووجوده وانتمائه الاجتماعي.

عرض مناقشة فرضية توجد قيم متدنية لمهنة البناء من خلال الامثال الشعبية تعزز اتجاه العزوف:

تظهر القيم الاجتماعية للعمل اليدوي خاصة منها البناء جليا من خلال الامثال الشعبية باعتبارها الشريحة التي تختزل فيها تجارب والمرآة الصافية لحياة الشعوب حيث أن الأمثال الشعبية تعكس تصورات وأفكار الشعوب وعقائدها واتجاهاتها وسلوك أفرادها «للأمثال مكانة هامة وظيفة لا تنكر فائدتها لما تتميز به من تأثير في الآذان وتقرير للمعاني»(رودلف زلهايم، 1971، ص.7).

الامثال الشعبية هي حصيلة خبرات الاجيال المتعاقبة والحكمة المستوحاة من هذه الخبرات، وسنذكر هنا بعض ا الأمثال الشعبية المتداولة على مهنة البناء والبناء معا والتي تبين التصورات الاجتماعية المتدنية للبناء.

يتعجب المجتمع من بناء الذي يعمل طوال السنة ولكنه في الاخير لا يؤمن معيشته من خلال المثلين الشعبين «الماصو كلشي خاصو» و»الربا رباوية ودراهم الماصو مربية».

والمقصود من هذين المثلين أن البناء مهما عمل فلن يؤمن قوت يومه لأن أجره يكون غير منظم هذا من جهة، ومن جهة أخرى حسب التصورات الشعبية فإن أصحاب المهن اليدوية هم أناس لن يكون لهم الحظ بأن يصيروا أغنياء وانما سيبقون دائما في الطبقة السفلى من طبقات المجتمع وهذه الفكرة توضح جليا الميراث الثقافي السابق للثقافة اليونانية في فكرة تقسيم العمل بين عمل عقلي وعمل يدوى واعتبار العمل اليدوي في أدنى مراتب التقسيم لأن الانسان في القديم خاصة منها المستعمرات كان «يستخدم كحيوان للاستفادة من طاقته البدنية وحسب»(دافيد كوت، 1971، ص.25) فالفكر العملي ما هو الا تطبيق للفكر النظري وأن أصحاب المهن والحرف يمثلون الطبقة الدنيا من المجتمع لأنهم لا يحسنون التفكير أو لا يحسنون العمل الذهني الذي يرقّي الفرد من صفة الحيوانية الى صفة الانسانية بل يعتمدون على الجهد العضلي كباقي الكائنات الاخرى ومن الصعب أن يحقق لهم العمل اليدوي الرقي في المجتمع فلذا كان ينظر الى مرتبتهم ومكانتهم الاجتماعية بالنقص والدونية.

ضف الى هذا المثل الشعبي تصور شعبي آخر هو « يعلي في بنيان جارو ونخلي بنيان دارو»، والمقصود بهذا المثل وكأن البناء حياته مسخرة لخدمة الغير بينما لا يستطيع افادة

وحسن عون نفسه و دليل على عدم القدرة حسن التسيير وتدبير نفسه وهذا ما يبرر أيضا تصورات الفلسفة التقليدية أن المشتغلون في المهن اليدوية لا يختلفون عن الحيوان لأن ليس لهم قوة عقلية يفكرون بها، أي أن قدراتهم العقلية ضعيفة وغريزية تعتمد على الجهد العضلي فقط وهناك مثل شعبي آخر يؤكد هذا المعنى» باني للدوار وهو ماعندو دار» وهناك تصور شعبي آخر يقول» الماصو عمرو ما يربح لاخطرش ربي ساخط عليه»يبدو أن جذور هذه الفكرة تعود الى الفكرة المسيحية التي تقول أن العمل اليدوي والعمل بصفة عامة. ما هو إلا عقاب الاهي سلطه الله على الانسان لتنقيته من الذنوب ولن يفلح الانسان الا اذا تعالى عن جسده وارتقى بفكره. حيث تظهر هذه الفكرة من خلال هذا المثل الشعبي على أنها مغذية للعقل الجزائري وتصوراته الاجتماعية لصورة البناء في المجتمع.

والمثل الشعبي العاكس لاتجاه الشباب المتدني والنافر من مهنة البناء نجده في قول العرب « بلاك من ثلاث خدمات لا تختارها ذباح البقر، قطاع الشجر، بناي لحجر هذو عمرهم ما يربحو» اذن هذا المثل الشعبي يعكس لنا ثقافة وتصورات المجتمع لهذه المهن، منها مهنة البناء ويلخص لنا بكل بساطة عوامل النفور منها.

من خلال هذا المقال يظهر لنا جليا أن سلم ترتيب المهن في الجزائر يخضع لتأثيرات التصورات الاجتماعية المكتسبة من خلال الثقافة الشعبية التي تمجد العمل الذهني وتدحض العمل اليدوي.

المراجع

أحمد أحمد، 1403: مقومات الجريمة، دار القلم، الكويت.

ادوارد تي هول، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، 2007: اللغة الصامتة، الاهلية للتوزيع والنشر، الاردن.

بن عبد الله محمد، 2010: سيكوباتولوجيا الشخصية المغاربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

دافيد كوت، ترجمة عدنان الكيلاني،1971 : علم الاجتماع، المؤسسة العربية للنشر، بيروت.

دنيس كوش، ترجمة منير السعيداني، 2007: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

ربيع ميمون، 1980: نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر.

رودولف زولهايم، ترجمة رمضان عبد التواب، الامثال العربية القديمة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، 2008: مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب العربي، بيروت.

علي عبد الرزاق جبلي، 1984: المجتمع والثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت.

كمال عبد الحميد الزيات، 2001: العمل وعلم الاجتماع المهني والاسس النظرية والمنهجية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
كمال عبد الحميد الزيات، (1986) علم الاجتماع المهني، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
بوفلجة غياث، (2006) التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، دار الغريب ولنشروالتوزيع. الجزائر
محمد أحمد بيومي، 1983: الانثروبولوجيا الثقافية، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت.
محمد عاطف غيث، 1984: علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، بيروت.
محمد عبد محجوب، 1981: الانثروبولوجيا ومشكلات التحضر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
محمد فؤاد حجازي، 1975: الاسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، مصر.
مصطفى الفوال صلاح، 1996: علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، مصر.
نادية عمر الجولاني، 1993: علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
جمال أبو الخير، 1404: مجلة كلية العلوم الاجتماعية، ادارة الثقافة، الرياض.

المراجع بالفرنسية:

Gustave-Nicolas Ficher, 2010 : les concepts fondamentaux de la psychologie social, Dunod, Paris.
Jodlet Denise, 1989M Représentations sociales, presse universitaires, France.
Levi Strauss, (1962) la pensé sauvage, presse universitaires de France, paris.
Moscovici. (1976). La psychanalyse, son image et son public, presse universitaires de France, paris.
Robert Longechal, 1998 : Maçonnerie, Edition Rustica, Paris.
Verena Aebischer, Dominique Oberlé, 2012: le groupe en psychologie sociale, Dunod, Paris.

المعوقات الاجتماعية والثقافية و مشاركة المرأة في التنمية في الجزائر.

Social and cultural constraints and women participation in the development in Algeria

أ.العقعاق حفصة
استاذة علم الاجتماع- جامعة وهران2-

ملخص:

تعد السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ الستينات من القرن الماضي في عملية ادماج المرأة في عالم الشغل عاملا اساسيا للنهوض بعجلة التنمية في كل القطاعات و لا سيما القطاع الاقتصادي الا ان هذه السياسة اصطدمت بعدة معوقات نابعة من الخصوصية الثقافية و الدينية و التاريخية للمجتمع الجزائري الذي يعتبر خروج المرأة للعمل معادلة جديدة و تغير للمكانة الطبيعية للمرأة و التي تتمثل في البيت و هذا الخروج بمأنه مفروض من قبل الظروف و سياق التطور الطبيعي للمجتمع فانه لابد ان يخضع لقواعد و شروط، كل هذا جعل من خروج المرأة لعالم الشغل "ضربا من ضروب المغامرة" التي قد يكلفها الكثير الى درجة التخلي عنه احيانا، ففيما ينظر الى عمل المرأة خارج البيت ظاهرة اقتصادية محضة فان النظر لهذه الظاهرة من زاوية علم الاجتماع يكشف لنا عن العديد من الاعتبارات السوسيوثقافية التي تدخل في اطار مساهمة المراة في عالم الشغل و بالتالي في التنمية.

Abstract:

The development policy launched by the Algerian government since the sixties of the last century a real strategy of the pushing Algerian women to participate in the labor market and the development of the nation. Mainly in the economic sphere. However these policies faced many constraints related to the social and cultural characteristics of the Algerian society. Thus women participation in the labor market represents a new way of women emancipation, and the ability of this part of the society as a factor of development.

أولا : مقدمـة

تمثل هذه الورقة البحثية محاولة سوسيولوجية لتسليط الضوء على جانب من جوانب واقع التنمية في المجتمع الجزائري من خلال القطاع الاقتصادي و عبر فئة من فئات المجتمع و هي المرأة و مساهمتها في هذا القطاع باعتبارها فاعلا مهما في النهوض بعجلة التنمية في كل الجوانب، و ستكمل الدراسة ببعض الاحصائيات و الارقام حول نسبة مشاركة المراة الجزائرية في عالم الشغل و تمثلات المجتمع الجزائري لعمل المرأة و القطاعات الاكثر استقطابا لعمل المرأة .

فمن نواتج المجتمع البطريكي التمييز الجنسي الذي تحتل من خلاله المرأة مكانة مختلفة عن نظيرها الرجل في الفضاء العام و الخاص، هذه القاعدة الاجتماعية التي تعتبر متفشية و حتمية من حتميات مجتمعات العالم الثالث او دول الجنوب و بشكل كبير في الدول الاسلامية التي اعطت للمرأة هذه المكانة منذ عصر الانحطاط و سقوط الدولة العثمانية و التأويلات الدوغمائية التي ظهرت على الساحة الاسلامية عقب ذلك، فاضحت المرأة تمثل التقاليد و مكانها الاصلي هو البيت.

في حين تعتبر المرأة و نسبة مشاركتها في الجانب الاقتصادي المؤشر الاول في تطور المجتمعات و تحقيق الحداثة.[1] فموضوع المرأة يعكس بحد ذاته البعد الثقافي التاريخي الذي يرتبط بالمكانة السوسيوعائلية و علاقتها مع الرجل و التحدث عن التنمية هو البحث عن كل منطق عقلي يسمح لمجتمع ما بالتطور و بالتالي فان علاقة المرأة بالتنمية في المجتمعات الاسلامية هو علاقة الثقافة التاريخية بالحداثة.

لان مفهوم التنمية في حد ذاته ليس وليد مجتمعات العالم الثالث انما تم تبنيه من طرف هذه الاخيرة مؤخرا بعد حصولها على استقلالها لهذا السبب فان المقومات التي تساهم في هذه التنمية لاتزال في طور التكيف و النهوض مع ضروريات تحقيق التطور في كل المجالات.

و المجتمع الجزائري هو من ضمن هذه المجتمعات التي سعت منذ الاستقلال و لاتزال تسعى لتحقيق التنمية على كل المستويات و من اهمها سوق العمل الذي عرف و يعرف منذ الاستقلال تغيرات عديدة و ذلك في اطار السياسة الاقتصادية للبلاد منذ ستينات القرن الماضي فمن الاشتراكية الجزائرية الى الرأسمالية الى اقتصاد السوق كلها اثرت على سوق العمل في الجزائر و جعلته يمر بتجارب عديدة لعل اهمها اقحام المرأة ضمنه كعنصر فعال و الذي جعلها امام اشكالية جديدة تكمن في التوفيق بين احد اهم مقومات التنمية و هي المرأة و الشغل و بين المعطيات السوسيوثقافية التي لا يمكن ان تقبل المرأة الا في اطار

الاشغال المنزلية هذا النموذج الذي يبدو ان المجتمع هو في طور التخلص منه لا يبدو في الحقيقة بهذه السهولة لأنه نتاج قرون عديدة و لا يمكن تجاوزه في عشرات من السنين لذلك راينا أنه من الضروري تسليط الضوء عليه و محاولة فهم مساره و تمثلات المجتمع حول هذه الظاهرة و ماهي العوائق التي تصادفها؟

ثانيا: الواقع السوسيوثقافي لعمل المرأة في الجزائر

هناك عدة عوامل تحدد دخول الأفراد إلى سوق العمل. فبعض القوى تعمل على تشجيع انضمام الأفراد إلى سوق العمل من أجل رفع دخلهم وفي نفس الوقت هناك عوامل تعيق هذه المساهمة، ويمكن اعتبار هذه العوامل عوامل اجتماعية وثقافية. ومن هنا فالكلام عن العوامل الاجتماعية والثقافية يجرنا إلى التطرق إلى نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل[2]. و قد شهد المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحولات جذرية شملت كافة قطاعات الدولة بالإضافة الى ان هناك تغيرات مست القيم و الممارسات الاجتماعية الفردية و الجماعية، و تعد المرأة من اهم العناصر التي دعيت الى تأدية دور هام في التغير و المشاركة في ديناميكية المجتمع في طريقه نحو التنمية، فقد سعت الدولة الى ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية و ذلك في اطار مجانية و تعميم التعليم كخطوة اولى و بالتالي تحسين المستوى الدراسي للمرأة و تمكينها من استكمال الدراسات هذا الى جانب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد و خاصة في الثمانينات من القرن الماضي عملت على تحديد أدوار جديدة للمرأة. فاضحي هناك نساء يعملن في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ونسبة مساهمتها تتغير من قطاع لأخر بعدما كانت لزمن طويل مهمشة ومقصاة من المساهمة في عملية التنمية، حبيسة البيت، منشغلة فقط في الأعمال المنزلية[3]

إن ابتعاد نسبة كبيرة من النساء عن المشاركة في سوق العمل مرتبط ببعض المعايير الاجتماعية التي ترفض الاتصال مع المحيط العام. فالحديث عن المرأة ومساهماتها في سوق العمل كان محل نزاع بين النساء والرجال المتشبعين بالثقافة التقليدية والتأويل الخاطئ للإسلام، وهي ثقافة لازالت منتشرة في المحيط الاجتماعي . فحتى النساء اللواتي كان لهنّ الحظ في الخروج للعمل خارج البيت كانت تواجهن ضغوطات اجتماعية وثقافية. فكانت ترتديه الحجاب التقليدي حتى يسمح لهن بالخروج للعمل خارج البيت.

يشير علي مازروي Ali Mazrui في إحدى الحصص الوثائقية في التلفزيون البريطاني، مبيناً المرأة الجزائرية العاملة بمؤسسة الإلكترونيك بسيدي بلعباس وهي متجهة إلى العمل مرتدية الحايك واللثام وبعد دخولها إلى المصنع وأمام أحدث التكنولوجيات تنـزع هذه العاملات حجابهن التقليدي وتشرع في العمل. فيعقب علي مازروي عن هذا المشهد

قائلاً:» في كل أربعة وعشرون ساعة، تقطع المرأة العاملة الجزائرية أربعة عشرة قرناً من الزمن، ما بين مقر السكن ومكان العمل.»[4] فيرجع المحيط الاجتماعي إلى القرن السابع (زمن رواج الحضارة العربية الإسلامية) والمؤسسة الصناعية إلى القرن الواحد وعشرين. لا شك أن هذا التشبيه له دلالة اجتماعية في المجتمع الجزائري، والذي يبين مدى تأثر الأفراد بالاتجاهات القيمية المكونة لثقافة المجتمع، وبالتالي فما هي نظرة مبحوثين للمرأة العاملة خارج البيت؟

بهان التنمية لا تتحقق الا بتظافر جهود كل افراد المجتمع و في شتى المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية، و التفكير في واقع التنمية في الجزائر لا يمكن ان يكتفي بكونه اطار تفكير معزول عن الاطارات الملموسة او مجرد تجربة غربية يمكن تطبيقها بكل حذافرها لتحقيقها مهما كانت نوعية المجتمع و مقوماته فهذا يسوقنا اسطورة التنمية و التي عبر عنها مصطفى بوتفنوشت[5]« le mythe du cargo »

لذلك فالمجتمع الجزائري بحاجة الى دراسات ميدانية تضع تحت المجهر، ذلك لان السياسات التنموية التي تهدف الى حل مشاكل من النوع الاقتصادي فان هذه الاخيرة ليست اقتصادية فقط و انما هي من حيث اسسها و اشكاليتها تعتبر اجتماعية و ثقافية فنجد امامنا هنا اشكالية التقاء القيم « التقليدية» و القيم «العصرية» بهان التنمية هي من اختراع مجتمع مغاير، و ليس اكثرا تعبيرا لهذه الجدلية اذا ما بحثنا في عمل المرأة في الجزائر حيث افرز هذا المسار تمثلات جديدة للمرأة العاملة خارج البيت. ولدراسة هذه التمثلات قمنا باستغلال بعض المعطيات التي استقيناها من بحث ميداني حول فئة العمال الصناعيين بمنطقة طرارة الخاص بأطروحة دكتوراه في علم الاجتماع للأستاذ مولاي الحاج مراد[6] حول معرفة اراء المبحوثين في المشاركة المتزايدة للمرأة في العمل خارج البيت و ذلك لمعرفة تمثلات المبحوثين حول هذه الظاهرة. الجدول رقم 1 يبين لنا موقف المبحوثين من عمل المرأة خارج البيت.

الجدول رقم 1 يبين رأي المبحوثين حول خروج المرأة للعمل خارج البيت

رأي المبحوثين	التكرارات	النسبة ٪
موافق	178	68.5
غير موافق	69	26.5
غير موافق تماماً	13	5
المجموع	260	100

اثبتت الدراسة من خلال الجدول رقم 1 أن ثلثي المبحوثين يوافقون على عمل المرأة خارج البيت أي ما يعادل ٪68.5 من المبحوثين.كل ما يمكن القول هنا أن هؤلاء المبحوثين استطاعوا أن يتجاوزوا تلك القيود التي تفرضها العادات والتقاليد، وأصبحوا يرون الواقع بنظرة عقلانية، فهم يوافقون على أن المرأة مثلها مثل الرجل خاضعة لظروف اجتماعية واقتصادية تبرها على الخروج إلى عالم الشغل كعاملة أجيرة.لم يبق المجتمع قائماً على مبادئ ومعايير التعاون والتضامن العائلي الذي عرفه المجتمع التقليدي، إلا في حدود ضيقة بل أصبح مجتمعاً يسير في اتجاه قائم على النزعة الفردية شعارها الضمني «كل لنفسه والله للجميع». المرأة في سوق العمل قضية ضرورية من أجل ضمان عيشة كريمة.

وفي هذا الصدد تقول مبحوثة :»اليوم أحسن من بكري كان هناك تحريم تعليم البنت، اليوم أحسن، المرأة تخدم وتشارك في البيت. ففي حالة عدم عمل كل من الزوج أو الزوجة العيشة صعبة . عندما دخلت نعمل بهذه المؤسسة كنت المرأة الوحيدة التي تعمل في الورشة بهذه المؤسسة، الإنسان يبقى في la misère ولا يخرج للعمل. أنا لا أستطيع أن أبقى بدون دخل ولا أخرج للعمل، اليوم كل الناس تخرج وتخدم .....عندما كنت أخرج إلى العمل كان يبدو هذا الأمر لناس غير عادي، واليوم يقولوا لك ما تفرطيش في عمالك حتى تخرج la retraite . لازم أن أعمل، يجب أن نشارك في هذه الحياة، يجب أن تعرف كيفش تعيش، أنا زوجي فلاح أشارك معه في الفلاحة في week end» (عاملة بمؤسسة النسيج 43 سنة).

من خلال المقارنة التي تقيمها هذه المبحوثة ما بين زمنين، تكشف لنا أن المرأة استطاعت تجاوز تلك النظرة الضيقة للمرأة وهذا بفضل تفهم المجتمع بضرورة عمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل. فالعمل هو الوسيلة الوحيدة للخروج من مرحلة الفقر، فمن غير المنطقي، حسب رأي المبحوثة، أن تبق المرأة تعيش في الفقر ولا تخرج للعمل خارج البيت. وانطلاقاً من تجربتها الخاصة، حيث كانت المرأة الوحيدة العاملة في الورشة، تكشف لنا معاناتها من نظرة المجتمع الذي كان يرى خروجها للعمل في مجال رجولي أمراً غريباً. بينما اليوم وحسب رأي المبحوثة فإن هناك تشجيع من طرف المجتمع على أن لا نفرط ولا نضيع عملنا. فالظروف الحالية مشجعة على مساهمة المرأة في العمل لكي تستطيع مقاومة تحديات العصر.

كما اثبت الجدول رقم 1بان ٪26.5 من المبحوثين لا يوافقون أن تخرج المرأة للعمل خارج البيت.و ٪5 من هؤلاء المبحوثين لا يوافقون تماماً عن قضية خروج المرأة للعمل خارج البيت. فهذه الفئة الرافضة لخروج المرأة خارج البيت ترى أنها عورة ويجب أن تبقى في البيت لأنها خلقت أن تربي الأبناء وتقوم بالأشغال المنزلية. فمن غير المنطقي في نظر هؤلاء

المبحوثين تقبل فكرة خروج المرأة أن تشارك الرجل مجاله. فتلك التأويلات والتمثلات للمرأة تبقى تستمد شرعيتها من المنظومة القيمية للمجتمع التقليدي. فالتصريح الأتي يمثل جيداً تلك النظرة الضيقة لمكانة المرأة في المجتمع، حيث يقول أحد المبحوثين:

« المرأة سوى الدار، عمل المرأة الدار الطبخ la cuisine أنا أقرأ لك ما قاله الله في ما معناه،»ينعل الجنس الذي تحكمه إمرأة» . المرأة أنتع الدّار أنا ضد contre عمل المرأة . Pas de métiers الطبخ في الدار». ثم يطلب من الطالب الذي كان يجري معه هذه المقابلة: «فيصل، أذهب لتسأل أبيك ماذا يقول لك، المرأة أنتع الطبخ في الدار نفرض مثلا نحن ثلاث أبناء وبنت في الدار، هل من المنطقي البنت تخدم والأبناء ما يخدموش، أنا أفضل المرأة تبقى في الدار، وإخوانها يخدموا.»(عامل بمؤسسة الخزف الصحي 50 سنة)

يبرز لنا هذا التصريح الرأي الرافض وغير الموافق عن خروج المرأة للعمل خارج البيت. فعمل المرأة هو العمل البيتي أي تربية الأولاد والطبخ إلخ. فالعمل خارج البيت هو مجال وقطاع خاص بالذكور ومن غير المنطقي أن تأخذ المرأة عملاً والرجل يبقى بدون عمل. فهذا التصريح يريد أن يعممه على أفراد آخرين حيث يرى أنهم لهم نفس التصورات والتمثلات، تؤكد على أنه مازالت هناك فئة من العمال والأفراد في المجتمع من يرى أن المرأة تبقى تحت رحمة الأب، الزوج أو الأخ. فلا يمكن أن تحقق المرأة نوعاً من الاستقلالية المادية والاجتماعية عن هذا المجال الذي ضبطته قيم وعادات وتقاليد. والأكثر من ذلك فإن المبحوث ذهب إلى أبعد من ذلك حينما ذكر خطأ أو عن جهل آية قرآنية لتكون له حجة على أن حتى العمل خارج البيت بالنسبة للمرأة تعد من المعاصي لأوامر ونواهي الله.

ثالثا: معوقات عمل المرأة في الجزائر في ظل التنمية

لقد عمل النظام القيمي والاعتبارات الاجتماعية والثقافية للمجتمع على توجيه المرأة وتحديد مصيرها في الحياة. فما زالت المرأة تشعر أنها تحت رحمة قرار الأب أو الأخ أو الزوج. فإذا رجعنا إلى سياسة الدولة في تدعيم الشباب مثلاً، من خلال مؤسسة تشغيل الشباب ANSEJ، نرى أن المرأة استطاعت أن تشارك في مشاريع اقتصادية بمساهمة الدولة[7] فهذه الأرقام ليس لها أي دلالة اجتماعية، حيث هناك استراتيجيات تقوم بها العائلة من أجل الاستفادة من هذه المشاريع. فتقام مشاريع تحت اسم الفتاة أو المرأة لكي يستفيد منها الرجل والذي يصبح المسير لهذا المشروع، فعلى المرأة إلا إمضاء الوثائق، ومن هنا تبقى هذه المرأة تعيش تحت رحمة الأب، الأخ أو الزوجة كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

ومن هنا نرى كيف أن مساهمة المرأة في العمل خارج البيت تحكمه معايير ومبادئ ويجب على المرأة أن تتقيد بها حتى تسمح لها الخروج إلى العمل. فمن الصعوبة أن تتقبل العائلات

فكرة خروج المرأة إلى مجال ظل وإلى زمن طويل مجال رجولي. وفي نفس المضمار يشير جمال غريد :»وحتى بالنسبة للمرأة العاملة خارج البيت، يجيب أن تحترم بعض الشروط التي يحددها المجتمع المحلي والذي عادة ما تصدر عنه فتاوي سوسيو-ثقافية، فهذه الشروط تعمل على تنظيم عمل المرأة خارج البيت»[8]. ومن أهم هذه الشروط:

* الحاجة المادية للأسرة، وهي حاجة يبررها الفقر والبؤس
* أن تتصرف خارج البيت طبقاً للقواعد والمعايير الاجتماعية
* أن تبقى خاضعة لقيم العائلة في البيت، فلا يجوز أن تتخلى عن المهام المنزلية بحجة أنها كانت عاملة خارجه، ولا أن يصدر عنها سلوك تظهر من خلاله المطالبة بالمساواة مع الرجل في تحمل أشغال البيت.

ويستخلص غريد من ذلك: إذا كان عمل المرأة خارج البيت قد حررها من الفقر فلم يحررها من هيمنة القيم الاجتماعية العائلية والاجتماعية التقليدية إلا في حدود ضيقة. وحتى العمل داخل المصنع منظم على أساس التراتب التقليدي الموجود في الأسرة والمجتمع.

فعمل المرأة خارج البيت، في ظل تحولات عرفها المجتمع في مسألة تضارب القيم الأخلاقية الثقافية، يبقى محل تساؤلات عديدة من طرف الرجل الذي لا يتقبل خروج المرأة بدون فرض شروط تحدد مجال عملها ونشاطها.

وانطلاقاً من تلك التأويلات والشروط المسبقة لدخول المرأة سوق العمل تبقى المرأة، في أغلب الأحيان، محصورة بمباشرة العمل في قطاعات ومهن دون غيرها. ويصرح عدي الهواري إلى أن العمل المأجور النسوي لم يصبح محل أحكام مضادة مسبقاً، فبالعكس أصبح مقبولاً بالنسبة لمهن معينة، ولفئات اجتماعية وفي بعض الظروف[9].

رابعا: المهن المختارة للمرأة

وكما أشرنا، فإن خروج المرأة إلى سوق العمل موجه نحو القيام بأعمال ومهن لا يكون فيه اختلاط مع الجنس الأخر. وهكذا فتعمل العائلات على تشجيع الفتيات والجنس الأنثوي بصفة عامة على ممارسة مهن دون سواها و هذا ما يثبته الجدول التالي في اطار نفس الدراسة السابقة.

الجدول رقم 2 يبين المهن المختارة للبنات

المهن المختارة	التكرارات	النسبة ٪
التعليم	154	59.2
الصحة	56	21.5
المحاماة / قاضي	8	3.1
البيت	42	16.2
المجموع	260	100

يبين لنا الجدول رقم 2 أن ٪59.2 من المبحوثين يفضلون أو يختارون مهنة التعليم للجنس الأنثوي وهي أكبر نسبة في اختيارات المبحوثين. ثم تليها مهنة الصحة ب 21.5 ٪ من المبحوثين والتي اخترت كمهنة صالحة للبنات. فتبقى هاتين المهنتين المهن التي ظلت مفضلة في المجتمع نظراً لطبيعة ونوعية المهنة. فهاتان المهنتان تعتبران من أهم المهن الصالحة للجنس الأنثوي والتي يكون فيه الاتصال مع جنس الذكور جد محدود.»فالنشاط المأجور في التعليم بالنسبة للمرأة أو مهنة الطبيـبة، يعد أكثر قبولاً من تلك المهن الخاصة بالعاملات».

إن المقارنة التي يقيمها المجتمع بين مهنة التدريس والمهن الأخرى، تجعل هذه المهن الأكثر تفضيلاً في المجتمع. فالمعلمة تقوم بعمل تربوي يكون امتداد لعملها البيتي والمتمثل في تربية الأجيال . وهكذا فإن خروج المرأة للقيام بعمل تربوي يعد نوع من الخدمة التي تقدمها للمجتمع مقابل أجر معين يساعدها على تلبية حاجاتها وحاجات أسرتها. في هذا المضمار يشير عدي الهواري « أن تمديد المهمة التربوية للمدرسات للأطفال غير أطفالها مقابل أجر معين، وتقديم خدمة للمجتمع في محيط حيث يكون الاتصال مع الرجال جد محدود، وقضاء معظم وقت عملها مع التلاميذ، عكس العمل في الإدارة أو المعامل....كل هذه العوامل تجعل من عمل المعلمات والمدرسات محتفظاً بمكانة خاصة. وهذا ما يفسر أنه عكس العاملات الأخريات، المعلمات العازبات لا تنقطع عن العمل بعد زواجها»

رغم هذه الاختيارات التي يجد لها العمال بعض التفسيرات كنقص الاختلاط مع الرجال، إلا أن هناك فئة من المبحوثين الذين لا يفضلون أي مهنة للجنس للفئات النسوية وهي تمثل نسبة ٪16.2 من المبحوثين. كل ما يتمناه هؤلاء المبحوثين للبنات هو المكوث في البيت بدون مهنة خارج البيت بينما عملها هو تربية الأبناء والقيام بأشغال اليومية بالبيت.

إن التحولات التي عرفها المجتمع مع انتشار الفقر وتدني القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع بصفة عامة، عملت على تغير تمثلات المجتمع لعمل المرأة كما رأينا في تحليلنا للعناصر السابقة . ومن هنا أصبحت الأسر تشجع بناتها على القيام بعمل خارج البيت

وخاصة مهنة التعليم. إلا أن هناك بعض الأسر التي ترى بأن الجنس الأنثوي يستطيع العمل في كل المهن مثلها مثل الرجل إلا أن هناك شعوراً بنوع من التردد في اختيار بعض المهن نظراً لثقل تلك المنظومة القيمية التقليدية على اختيارات، وتمثلات وممارسات الأفراد.

يصرح مبحوث قائلاً: « المعيشة هي التي فرضت على المرأة أن تخرج وتعمل خارج البيت العمل خارج البيت أصبح شرط في الزواج، الرجل يبحث عن المرأة التي تعمل، لأن الزوج قد يعاني من البطالة... المهن الصالحة للمرأة، كل المهن ولكن المهن التي تصلح لها الصحة التعليم الإدارة وهي تستطيع أن تسيير حتى هذا المصنع أتمنى أن تتحصل على مناصب عالية، ثم يعطي مثال عن لويزة حنون، المترشحة للرئاسيات ويتمنى أن تأخذ منصب سيدي سعيد»(عامل بمؤسسة النسيج 42 سنة)

نلاحظ أن المبحوث يبرر خروج المرأة للعمل بعوامل اقتصادية ويذهب إلى أكثر من أن شرط زواج المرأة هو أن يكون لها منصب عمل نظراً للظروف الاجتماعية التي أصبح يعاني منها الشباب من بطالة وتذبذب في الدخل. وبالتالي فعمل المرأة أصبح نوع من تأمين حياة كريمة للأسر.

يبدو أن هناك اتجاهاً جديداً يبرز خلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحالية حيث أصبحت الفتاة العاملة شرطاً من شروط الشباب العاطل عن العمل للزواج بها. فهو مطلب فئة العاطلين عن العمل. وهكذا ظهر نوع من الطلب الاجتماعي على الفتاة العاملة لم يكن معروفاً من قبل. لكن دون أن يؤدي ذلك، في كثير من الأحيان، إلى تغيير الوظائف الأساسية في علاقة الجنسين داخل الأسرة.

كما تعتبر نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني لدراسات و التحليل السكاني و التنميةCENEAP لسنة 2002 حول مساهمة المرأة الريفية في التنمية الوطنية و هي من اولى و اهم الدراسات في هذا الميدان و التي اضاءت جوانب جديدة في واقع عمل المرأة في قطاعات لم تستثمر بعد من قبل العنصر النسوي في اطار التنمية ذلك لأنها تعتبر امتدادا لعمل المرأة في المنزل و هي القطاع الفلاحي و قطاع الحرف اليدوية فهذه القطاعات تبعث من جديد مساهمة المرأة في المجال الاقتصادي الذي لا يعتمد في تحقيقه على العمل في المؤسسات او قطاع الخدمات فحسب بل يرتكز كذلك على قطاعين هامين يمكن ان يكونا قد تجاهلا نظرا لنواتج التحضر و التمدن[01].

خاتمة:

تعتبر مشاركة المرأة في عالم الشغل في الجزائر الى درجة ما تحت ضغط المعطيات السوسيوثقافية رغم التحول الحاصل في هذه المسالة الا انه يبقى في حدود و يخضع عملها لشروط ومن بين هذه الشروط العمل في مجالات حيث يكون الاتصال مع الرجال محدوداً أو في المجالات التي تطبق فيها تعاليم الشريعة الإسلامية حسب رأي بعض المبحوثين.

وهذه الشروط هي التي كانت وما تزال دائماً تهيكل وتوجه الاختيارات المهنية عند المبحوثين. فمهنتي التعليم والصحة تظل المهنتان المفضلتان عند المبحوثين. وبالتالي فما زال للاعتبارات الاجتماعية والثقافية تأثيرها الموجّه لاختيارات العمل النسوي في المجتمع الجزائري.

و في هذا السياق يمكن ان تساهم الدولة و الافراد معا في تحسين مشاركة المرأة في التنمية فإلى جانب المعوقات السوسيومهنية يمكن ان نخفف من وطأتها بتكثيف دور الطفولة مثلا و بأسعار مناسبة بالإضافة الى ان تحسين نوعية الحياة داخل البيت عبر توفير الاجهزة الالكترومنزلية يمكن من تقليص زمن القيام بالأعمال المنزلية، فيما تشجع الدراسات الحديثة لصندوق النقد الدولي على تقليص مدة عمل المرأة وذلك للمساهمة في اطار اخر من اطر التنمية و هو التنمية البشرية التي تعتبر مستدامة و تتمثل في جودة التربية و الصحة بالنسبة للأطفال الذين يمثلون في المستقبل الطاقة البشرية التي تساهم بدورها في التنمية و بذلك يمكن للمرأة المساهمة في قطاع الاقتصاد من خلال وجهتين و هذا يعتبر نوعا من تشجيع المرأة على الخروج للعمل بمان عدم عملها قد يكون احيانا نابعا من قرار شخصي خوفا من ضياع الاسرة و الاطفال

لذلك اجزمنا بان ما يبدو اقتصاديا محضا هو في الحقيقة خاضع لجوانب سوسيوثقافية في المجتمع .

اهم النتائج التي يمكن ان نستخلصها من العلاقة المتجانسة بين عمل المراة و التنمية:

* تشريف الدور الاجتماعي للمراة في الاسرة في اطار علاقات المحبة و التضامن مع الزوج و الابناء.
* عقلنة و ترشيد مشاركة المراة في التنمية الوطنية من خلال اعادة النظرفي طبيعته و مكان العمل و تنظيمه بما يتماشى و دور المراة داخل الاسرة.
* التخفيف من معوقات العمل المنزلي من خلال توفير الوسائل التكنولوجية و عدم اقصاء

دور الرجل داخل المنزل.

* تكثيف الجو العائلي حتى يكون المنزل جنة للأبناء و مكان للراحة للأولياء من تعب العمل و هذا يبدا من توفير المسكن اللائق.

* تكييف عمل المرأة خارج البيت بما يتلاءم و واجباتها الاسرية و خاصة الامومة، و حتى اذا كان ذلك على يؤثر على الدخل او الربح الاني، لان الفائدة الاجتماعية اهم من خلال ضمان جودة الجانب الصحي و النفسي و الاخلاقي لأفراد الاسرة الصغار منهم و حتى الكبار بمأن المرأة هي التي يمكنها القيام بهذا الدور، فلا يجب على دور الحضانة ان تعوض الوجود الفيزيقي و العاطفي للام بل هي عوامل مساعدة فقط فالتنمية البشرية في هذا الصدد هو ما اصبحت تسعى اليه البلدان المتقدمة كاليابان مثلا.

المراجع

1 Moustafa Boutefnouchet , la société algérienne en transition éd OPU,ALGER, 2004, p 40 .

لمزيد من الاطلاع أنظر:

M.B.Tahon, « L'emploi des femmes en Algérie » in Canadian Journal of African Studies, Vol. 16 (1), 1982 : pp.4266-.

2 C.f., J. Schnetzler, Le Développement Algérien, Paris : Masson, 1981.

4 Ali Mazrui, The Africans, London : BBC Document, Juin, 1986.

5 Moustafa Boutefnouchet , la société algérienne en transition éd OPU,ALGER,2004,p15 :لمزيد من الاطلاع

6 مولاي الحاج مراد، العمال الصناعيون في الجزائر: تمثلات وممارسات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، سبتمبر 2005

7 أنظر الجدول في الملحق والخاص بالمؤسسات الصغيرة المنجزة من طرف الجنس الأنثوي حتى سبتمبر 2001

8 Cf. Djamel Guerid, « Femmes, travail et société : la société a toujours le dernier mot », in Femmes et Développement, Actes de l'atelier, Oran : Edition CRASC, Août 1995 : pp 3341-

9 Lahouari, Addi, Les mutations de la société algérienne, Paris : La Découverte, 1999, p137.

10 La participation de la femme rurale a la vie économique et sociale, CENEAP 49-septembre 2002.

دور الفرد في تنمية السياحة المحلية

دردیش حلمي
جامعة التكوين المتواصل

الملخص :

نهدف من خلال هذا المقال إلقاء الضوء على واقع السياحة في بلادنا، من خلال محاولة عرض بعض نقاط القوة و الضعف فيه، و اقتراح مجموعة من التدابير و الإجراءات الكفيلة بجعل الجزائر على المدى المتوسط و البعيد وجهة سياحية من جديد، و ذلك بتفعيل اللامركزية و إشراك المجتمع المحلي لا سيما الأفراد في العملية السياحية. إن أية إستراتيجية تنموية تستثني الأفراد كفاعلين أساسيين، يكون مآلها الفشل.

Résumé :

Le bute de cet article est d'exposer les points forts et faibles du tourisme en algérie, et de proposer un ensemble de propositions et de procédures qui peuvent rendre notre paye de neveux un choix touristique.

La décentralisation et la participation de la société locale ainsi que les individus et une condition fondamentale pour la réussite de la politique touristique en algerie.

مقدمة:

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السياح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السياح. إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع، مما يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع، من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها اثر الفاعلية في الميدان السياحي. و يمكن للجماعات المحلية المساهمة في هذه الآلية بإشراكها

في العملية السياحية باعتبارها سلطة تنفيذية محلية تتمتع بحرية المبادرة و الابتكار، أين يمكنها تحريك عجلة التنمية محليا (تتوفر الجزائر حاليا على 1100 مؤسسة فندقية، 59 منها لا تزال في دائرة أملاك الجماعات المحلية. تصريح وزير القطاع لجريدة الشروق اليومية الجزائرية الصادرة يوم 16/ 05/ 2012). و يعد السعي إلى إعطاء فرصة للجماعات المحلية لتمويل نفسها بنفسها نموذج حقيقي يحتذ به إن طبق بشفافية وعقلانية و رشد، بعيدا عن الذاتية و المصالح الخاصة.

1- المقصود بالسياحة :

تعتبر السياحة تعبيرا يطلق على حالات الترفيه، لها آثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات و بالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب، و تشكيل جو من التسامح بينها، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم كما ذكر رئيس المنظمة العالمية للسياحة:

« La paix doit au tourisme autant que le tourisme doit a la paix»

لقد اختلفت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالسياحة حسب وجهات نظر مختلفة كل على حدا، نذكر منها:

* «السياحة هي ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد[1].

« السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و إلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب و أوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية.

2- فرص السياحة في الجزائر:

ا- السياحة الساحلية:

من المعروف أن الساحل الجزائري يمتد على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ بديعة، وغابات أخاذة، وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي. وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة تجاه السياحة في الجزائر،

وغياب المنافسة، وتهميش القطاع الخاص وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع. ولكي تحقق هذه الأخيرة الأهداف المرجوة منها لا بد من توفير وتحسين الظروف التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة، منها:

*الحفاظ على نظافة الشواطئ وإشعار السياح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة.

*الحيلولة دون حدوث سلوكات منافية للأداب العامة من السياح ومن عامة الناس.

* إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن فيها.

*إنشاء ملاعب للرياضات الأكثر جذبا للسائح وتوفير القوارب الفردية والجماعية والتجهيزات الخاصة بالسباحة والغوص كأدوات للتسلية ومصادر للدخل.

*توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفقا للمقاييس المعمول بها دوليا وذلك بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية والمنظمات القارية والجهوية المتخصصة.

*توفير محلات تجارية تعرض كل ما قد يحتاج إليه السائح خاصة الصناعات التقليدية. وعموما إذا ما تم توفير مثل هذه الأشياء سيجد كل سائح وطني أو أجنبي ضالته وهوايته المفضلة، وفي نفس الوقت لن يجد الملل طريقا إليه[2].

ب- السياحة الجبلية:

إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، خاصة في الظروف الأمنية الراهنة. ومهما كان الأمر، فإن الأمل في الإستقرار وعودة السلم قائما. ومن هنا فإن التفكير في وضع إستراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب أن تكون اليوم وليس غدا. تحتوي مناطقنا الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة. وللأسف نقف اليوم غير مبالين بها، وأصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (ولاية البويرة)، وتلاغيلف (ولاية تيزي وزو) والشريعة (ولاية البليدة). إن كميات الثلوج المتساقطة في بلادنا محدودة جدا مما يجعل إستغلالها ظرفي، ومن ثم أصبح لزاما علينا أن نركز على المعالم الدائمة. انه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق فقط، فهناك كهوف ومغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة لا نعرف عنها شيئا. بالإضافة إلى ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فيهم الفضول والرغبة

في إكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر[3]

وفي الواقع، لا تحتاج السياحة الجبلية إلى إستثمارات ضخمة وهياكل مكلفة، مثلما هو الحال للسياحة الساحلية، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح. ومن غير المعقول أن نجد السياح المحليين يعرفون الكثير عن مرتفعات البيرو وجبال الآلب وقمم هملايا، بينما نجدهم يجهلون ما في جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والهقار.

ج-السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة. ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها، ومبانيها المتميزة بهندستها المحلية، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار حيث تتجلى عظمة الطاسيلي الشاهد على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لا زالت تروي للأجيال المتعاقبة حكايات شيقة وانماط عيش متميزة للإنسان الترقي في تلك الازمنة الضاربة في أعماق التاريخ. وثمة عامل آخر يلعب دورا حيويا في تنشيط

الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفن الصحراء (الجمال) التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته و/ أو لركوبه.

إن إتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني إستراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية. وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإن هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية أهمها النقل البري والجوي. ولتجاوز هذا المشكل يستوجب تخصيص استثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية كشق الطرق وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتوافد عليها السياح، وفتح خطوط دولية مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من وإلى هذه المناطق[4].

ه- السياحة الرياضية :

هي نوع جديد ينحدر من كلا الناحيتين الناحية السياحية والناحية الرياضية .. بالنسبة للناحية السياحية فهو طريقة جديدة لجدولة السياحة ولكن بشكل رياضي فبالنسبة للسياحة الرياضية فهي تعني الذهاب إلى بلد ما للقيام بممارسة نوع معين من الرياضة إما أنها موجودة فقط في ذلك البلد أو من يشابهه أو بسبب الرغبة في الذهاب إلى هذا البلد أولا بسبب أنه هو البلد المختار للسياحة وثانيا للعب وممارسة الرياضة المطلوبة في نفس البلد .. وكمثال عليها فمن يذهب إلى بلاد الثلج القارص من السياحة أن يذهب للتزلج على الجليد أو التزلج على الثلج .. وهكذا دواليك، فالجزائر على سبيل المثال تستقطب العديد

من السواح في المناسبات الرياضية القارية لا تقتصر السياحة الرياضية على ممارسة الرياضة فقط فهناك من يهوى المشاهدة مثلا السفر لبلد ما لحضور مقابلة أو منازلة في رياضة معينة فبالتالي تعتبر سياحة.

د-السياحة الحموية :

تزخر الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لـ «سياحة حمامات معدنية»، تجذب السياح المحليين وخصوصا الأجانب.

ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل، قياسا إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع. وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. وبالنسبة للحمامات المعدنية، فهي حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة)[5].

القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب) وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، مدينة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة

الأمير عبد القادر الجزائري، وحمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب) الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار. ويمكن للراغب في زيارة هذه المحطات، التنقل إليها على متن سيارات تاكسي انطلاقا من مطار الجزائر العاصمة، أو عن طريق الحافلة أو القطار من العاصمة. كما يمكن التوجه إليها انطلاقا من مدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري.

وفي الشرق، يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة) وحمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة) وحماما الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة. ويمكن للسائح والأشخاص الذين يعانون أمرضا جلدية أو التهاب المفاصل، التوجه إليها من مطار قسنطينة أو سطيف أو العاصمة. أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة) المعروفة بتاريخها، حيث دخلت القوات الفرنسية الغازية منها في عام 1830 ومكثت في البلاد 132 سنة. ويتردد على محطة سيدي فرج الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة. وتمثل المنابع الحموية غير

المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60 في المائة من المنابع المحصاة، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص «عرضا سياحيا حمويا تنافسيا»، لو استفادت من استثمارات. ويجري على مستوى الحكومة حديث عن «دراسة تحيينية للحصيلة الحموية»، بناء على طلبات

استثمار رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار. ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي[6].

2- واقع السياحة في الجزائر:

بعد الخوض في ما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية أين يمكن عرضها في شكل لإحة اختيارات لمن يرغب في ذلك، تعالوا نلقي نظرة عن واقع آخر و وجه آخر للسياحة في بلادنا. فاستنادا إلى تصريح وزير القطاع لجريدة الشروق اليومية الجزائرية الصادرة يوم 16/ 05/ 2012، فإن الجزائر تتوفر حاليا على حوالي1100 مؤسسة فندقية بسعة استيعاب في حدود 95 ألف سرير، مشيرا إلى أن القطاع الخاص سيطر على أزيد من 950 مؤسسة فندقية مقابل73 مؤسسة حكومية، فيما تواصل 870 مؤسسة فندقية من مجموع 1100 رحلة البحث عن التصنيف المناسب أي ما يمثل نسبة ٪76 من الهياكل الفندقية العمومية والخاصة، والتي لا تزال غير مصنفة سواء بسبب الإهمال أو بسبب عدم قدرة أصحابها على إتمام الأشغال بها، أو تدهور حالتها نتيجة الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد خلال العقد الأخير من القرن الماضي .

واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة (الذي نشر في الموقع الالكتروني الخاص بهذه المنظمة)فان القطاع السياحي يمثل ٪3,9 من قيمة الصادرات و 5,9 ٪ من نسبة الاستثمارات المنتجة و ٪8,1 من الناتج الخام المحلي، حيث صنفت الجزائر من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة، بعيدا وراء تونس (في الرتبة 39) و المغرب (في الرتبة 42).

أما عن مستوى التشغيل، فان القطاع يشغل أكثر من 200 ألف عامل و يمثل حوالي 5,6 ٪من نسبة التشغيل المباشر وغير المباشر، ولم تسجل الجزائر حسب الإحصائيات إلا نسبة ٪2 من التدفقات السياحية أو الدخول كسائح، ثلاثة أرباعهم من المغتربين العائدين لأرض الوطن لزيارة أسرهم أين يقيمون، و بالتالي فهم غير فاعلين سياحيا و اقتصاديا، و إن سجل للجزائر تحسن خلال السنتين الماضيتين. **إن فئة المغتربين الجزائريين مازال دورها سلبي في تفعيل الاقتصاد الوطني مقارنة بالمغتربين المغاربة الذين تساهم تحويلاتهم من العملة الصعبة نحو البنوك المغربية مساهمة فعالة في الاقتصاد المغربي المتميز بتنوع مدا**

خيله. جَنت الجزائر عائدات بلغت 105 مليون أورو مقابل 4ر9 مليار أورو لمصر و 3ر1 مليار أورو للمغرب و تمثل نفقات السياحة في الجزائر ٪4ر8 من إجمالي نفقات السياحة في المنطقة، إذن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1 ٪ و تحتل المرتبة 138 عالمياَ.

ضمن سرد هذا الواقع نذكر على سبيل المثال مدينة يعول عليها كثيرا لبعث السياحة الصحراوية في بلادنا. يعرف القطاع السياحي بدائرة تيميمون الواقعة علي بعد 220 كلم شمال ولاية أدرار، نقصا فادحا في هياكل الاستقبال و المنشآت الفندقية بمختلف أحجامها، رغم توفر المدينة الحمراء (تيميمون) علي مناطق سياحية هائلة. إلا أن المنطقة برمتها لا تتوفر علي فنادق عصرية باستثناء بعض المخيمات التي تقدم خدمات رديئة لزبائنها حتى من خارج الوطن، الذين يقصدون المدينة للاحتفال برأس السنة الميلادية كل عام و الذي يتزامن مع المهرجان الوطني للأهاليل. من يزور المنطقة يصطدم بواقع مر و هو غياب أدني شروط الراحة مقابل م يدفعه من أموال حيث يتعرض الزائر إلي ما يشبه الابتزاز المقنن من طرف بعض أصحاب المخيمات العائلية، الذين لا يفقهون في الخدمات السياحية. أما إذا لجأت إلي كراء سكن فردي من بعض المواطنين فان المقابل يفوق 50 ألف دينار جزائري لمدة يومين فقط. و حتى فندق قورارة الوحيد الذي كان يقدم خدمات شبه مقبولة لزوار المنطقة، تم إغلاقه منذ مدة بحجة ترميمه علي غرار العديد من الفنادق في المناطق السياحية، علما أن الأموال التي تصرف علي الفنادق بحجة الترميم في بلادنا تكفي لبناء فنادق جديدة و راقية ؟[7].

يتحمل جزءا من المسؤولية في كل ما سبق ذكره البنوك التي لا تقدم الدعم و لا ترافق المستثمرين في مشاريعهم الفندقية، أضف إلي ذلك عشرات المشاريع المعطلة بسبب بيروقراطية البلدية، و ساعد في ذلك غياب الوزارة الوصية خلال السنوات الماضية، حيث لم تتمكن هذه الأخيرة و هياكلها المحلية من إنعاش القطاع .

- نظرة الأخصائيين الأجانب لواقع السياحة في الجزائر:

حددت رئيسة مجلس الأعمال البريطاني الجزائري «لا يدي أولغا ما تيلاند « أثناء زيارتها للجزائر شهر أفريل من سنة 2012 خلال تصريحها للصحافة الوطنية، بعض نقاط الضعف في السياحة الجزائرية. ففي تصريح لجريدة الخبر اليومية أشارت إلى أن البيروقراطية وغياب اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي، أعاق تجسيد العديد من المشاريع الاستثمارية في السوق الجزائري وتَمنت أن ترى تكريس مبدأ اللامركزية ليساهم في تسريع تجسيد المشاريع[8]. هذا التصريح هو تكملة لتقرير المنظمة العالمية للسياحة، الذي حدد نقاط الضعف و القوة في السياحة الجزائرية، مشيرا بأن نوعية الخدمات غير تنافسية والقدرة على التكيف من الناحية النوعية والكمية ضعيفة، وعروض الإيواء متواضعة، يضاف إلى ذلك

قلة الاحترافية مشيرا بأن قدرات الإيواء لم تتجاوز 81 ألف سرير (وهو عدد يقارب العدد الذي صرح به وزير القطاع لجريدة الشروق اليومي بتاريخ 16/ 05/ 2012) مقابل 230 ألف سرير في تونس و 150 ألف سرير في المغرب، ولا يزال وزن القطاع العام و ثقل ووزن الإدارة يشكل عبئا أيضا (فالمسار الذي يأخذه ملف منح التأشيرة للسياح الأجانب في بلادنا مثلا يشترط علي الوكالات السياحية الوطنية والأجنبية التي تريد الحصول علي تأشيرات للسياح الأجانب إيداع قوائم بأسماء السياح خاصة الوافدين إلي الجنوب الكبير قبل21 يوما علي الأقل من تاريخ دخولهم البلد، تقدم القائمة لمديرية السياحة التي تقدمها بدورها إلي الوالي، ثم تعود إلي مديرية السياحة التي تتولي إرسالها مرة أخرى لوزارة الخارجية، حيث يتم تقديمها للقنصلية، ما يعتبره القائمون علي القطاع شروطا بيروقراطية) وإن امتلكت الجزائر قدرات سياحية ووسائل مالية معتبرة وسوقها السياحي واعد وله مزايا عديدة تنقصه تبني إستراتيجية سياحية شاملة[9].

إن أية إستراتجية سياحية مرهونة بالتسهيلات البنكية والتعاملات الاقتصادية التي يجب أن تواكب العصر ولا تجعل من يفكر في الاستثمار السياحي أن يسبق ذلك بالفرار من تلك الفكرة بمجرد تخيل اللهث وراء البنوك والبيروقراطية اللا متناهية. فالشركات العالمية التي تمتلك الخبرة و التكنولوجيا في الميدان السياحي تفضل العمل في أسواق شفافة قواعد اللعبة فيها واضحة وأسواقها سهل الوصول إليها. و على العكس من ذلك فإن هذه الشركات تنفر من الضبابية والتعقيدات البيروقراطية المرهقة وعدم اتخاذ القرارات. بصدد الحديث عن الشركات العالمية فعلي المسئولين علي هذا القطاع في الجزائر القضاء علي الرؤية السائدة لدى العديد من المستثمرين الأجانب بأن الجزائر سوق فرنسي خالص أو على الأقل سوق فرنسي بالدرجة الأولي.

-عشرات المشاريع ذات الطابع السياحي معطلة:

رفعت لجنة مختصة مكونة من إطارات و مفتشين من وزارتي السياحة و تهيئة الإقليم، تقريرا إلي الوزير الأول، يشير إلي فشل انجاز عشرات المشاريع ذات الطابع السياحي علي مستوى بعض الولايات الهامة، لأسباب تتعلق بتعقيدات الحصول علي عقود الامتياز أو الملكية و كذا بيروقراطية الإدارة المحلية. و يتضمن التقرير انتقادات لاذعة لبعض الولاة الذين لم يتمكنوا من تمرير ملفات تتعلق باستثمارات هامة في المنشآت الفندقية بمناطق التوسع السياحي التي تقرر إنشائها علي مستوى العديد من ولايات الوطن قبل سنوات، حيث واجهت هذه الاستثمارات عراقيل ميدانية فيما يتعلق بالشق الإداري المرتبط بالطبيعة القانونية المعقدة التي تسير أرضيات المناطق السياحية، و كذا صعوبات الحصول علي التمويل البنكي لمشاريع حيوية، حيث أشار التقرير إلي أن العمليات المسجلة لم تتجاوز

عتبة الإجراءات الإدارية. و أشار التقرير إلي أن الأوعية العقارية التي تم تخصيصها لمناطق التوسع السياحي لم يستفيد منها المستثمرون الحقيقيون رغم مئات الملفات المقدمة لدواوين الولاة، بسبب المشاكل المتعلقة أساسا باجرات تسوية تلك العقارات، و كذلك الإجراءات المعقدة للحصول علي عقود الاستغلال، علي المستوى المحلي و تمتد إلي مصالح مركزية جمدت دراسة تلك الملفات. إضافة إلي الغموض و البطء في معالجة الملفات ببعض الولايات منها تيبازة و وهران و جيجل و سطيف و مستغانم و عنابة. و تطرق التقرير إلي بيروقراطية المؤسسات البنكية التي كانت وراء عرقلة أزيد من 275 مشروع قادر علي استحداث آلاف مناصب الشغل الدائمة[10].

- العامل الأمني أحد عوائق السياحة في الجزائر:

تواجه الجزائر تحدي أكبر يرهن العمل السياحي في بلادنا ألا وهو العامل الأمني، فقد صرح عديد من أصحاب الوكالات السياحية بولايتي إليزي و تمنراست لجريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ 20/ 05/ 2012 بعد مشاركتهم في الصالون الدولي للسياحة الذي أنعقد بالجزائر شهر مايو 2012 صرحوا أن عدد السياح بولاية إليزي لم يتجاوز منذ 15 سبتمبر 2011 إلى شهر مايو 2012 سوى 300 سائح بسبب مشكل التأشيرة، فهناك أزيد من 20 وكالة سياحية قدمت قوائم بأسماء سياح أجانب إلي مديرية السياحة التي قدمتها بدورها إلى الوالي ثم إلي وزارة الخارجية إلا أنها لم تحصل و لا علي تأشيرة واحدة، وأوضح السيد أحمد بوغراري رئيس جمعية الوكالات السياحية بولاية إليزي في نفس التصريح أن عدم منح التأشيرة للسياح يظل المشكل الرئيسي الذي يرهن مستقبل أي تنمية سياحية في الجنوب الكبير وقال إن هناك أزيد من 50 مجموعة سياحية من دول مختلفة فشلت في الحصول غلي تأشيرة الدخول إلي ولاية إليزي بينهما مجموعتان سياحيتان إسبانيتان لم تتمكنا من الدخول إلي جانت قبل أيام.

يعود السبب في عدم منح التأشيرة للسياح أو ثقل هذا الإجراء إلي العامل الأمني، إلا أنه الملفت للانتباه أن كامل المواقع السياحية بالجنوب الجزائري تشهد تغطية أمنية من قبل عناصر الجيش لم تشهدها من قبل مثل مواقع طاسيلي و تادرارت وأصنديلان و أهريز. رغم هذا و رغم تحديد السلطات المناطق التي يمنع توجه السياح نحوها تبقي صحراء الجزائر شاسعة فهي لا تقتصر علي منطقة أو منطقتين علي الحدود، و يبقي المعيار الأمني يفرض نفسه في السياسة السياحية الوطنية خاصة بعد تردى الوضع الأمني علي الحدود مع مالي و النيجر و ليبيا.

5- الجماعات المحلية و السياحة:

إن تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دورا كبيرا في تجسيد طموحات الأفراد، من خلال الاهتمام بتطلعاتهم وظروفهم في ظل واقعهم المحلي و انطلاقا من ما يمتلكونه من موارد في حيزهم المحلي، ويأتي دور الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في الولاية و البلدية في المقدمة من خلال السعي وراء تحقيق تنمية محلية بإمكانيات محلية، هذه الأخيرة تضم كلا من العنصر البشري فالمادي والمالي. إذا كان العنصر البشري يُسير وفق ضوابط سياسية وإدارية وكذا معرفية محددة، فإن الجانب المالي هو العنصر الأساسي الدافع لترسيم و تنفيذ مختلف الخطط الموضوعية[11]. يجب على الجماعات المحلية أن تسعى إلى إيجاد مصادر تمويل مختلفة لإحياء و تطوير إمكانياتها السياحية وفق ما تزخر به من موارد في شتى القطاعات الاقتصادية من صناعة و زراعة وصيد بحري. لتصبح الحركية السياحية مستقبلا مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية، إنها علاقة عطاء و أخذ. يقف كل هذا على ما تملكه المنطقة من مواقع سياحية تستقطب السياح داخليا وخارجيا[12] .

نظرا لهذا الاعتبار الهام فإن عملية إشراك الفرد وتحسيسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمته الفعالة في تحقيق هذا الهدف والمتمثل في كسب عدد أكبر من السياح تأتي من خلال :

* توعية الفرد بأهمية السياحة كعامل من عوامل توفير فرص العمل و دفع الاقتصاد الوطني ؛
* توعيته كذلك بضرورة العمل على الحفاظ على المعالم السياحية ؛
* غرس ثقافة سياحية لدى الفرد في كيفية خدمة السائح والمحافظة على الإرث السياحي وقد يساعد على ذلك الانفتاح الذي عرفته الجزائر في العقدين الأخيرين؛
* فتح معاهد على المستوى الوطني تختص في التكوين، الإعلام والاتصال، تدرب كوادر في ميدان السياحة في مختلف التخصصات؛
* إعادة النظر في برامج التكوين بمساعدة خبراء الميدان سيما المنظمة الدولية للسياحة؛
*إشراك الفرد وتحسيسه بمسؤوليته الكبيرة و مساهمته الفعالة في كسب اكبر عدد من السياح .

ويُدعم هذا تبني استراتيجية وطنية شاملة من خلال :

* تبني الدولة لسياسة سياحية شاملة كبديل اقتصادي من البدائل المتاحة للجزائر آنيا ومستقبليا؛

* إشراك البنوك في مرافقة عمليات تطوير القطاع السياحي و الصناعات التقليدية ؛
* إعادة تهيئة سلسلة الفنادق المملوكة للدولة على المستوى الوطني ؛
* التكوين والتأهيل المنتظم للمستخدمين و العمال في القطاع السياحي لتثمين الموارد البشرية لضمان تحسين الخدمة أمام سوق تنافسية و مفتوحة؛
* بناء مرافق عصرية تتيح المجال أمام جذب الفئات المتوسطة الدخل من الجزائريين و الأجانب ؛
* إشراك الجامعات و مراكز البحث الوطنية في المشروع السياحي، كإنشاء تخصصات جامعية تهتم بإعادة إحياء النشاط السياحي في مختلف أشكاله ؛
* تكريس مبدأ اللامركزية للمساهمة في تسريع تجسيد المشاريع ؛
* إقامة شراكة بين القطاعين الخاص والعام و بينهما وبين الشركات الأجنبية الناشطة في الميدان السياحي؛
* فتح قطاع السياحة أمام الاستثمار المباشر ؛
* إقرار إعفاءات جبائية و ضريبية لصالح الوكالات السياحية التي تثبت قدرة علي استقطاب سياح أجانب للجزائر فقط (**لأن هناك وكالات بدل أن تكون أداة استقطاب السائح الأجنبي باتجاه الجزائر، تنشط لمصلحة الدول التي تنقل إليها السائح الجزائري**) ؛
* تفعيل دور شركاء العمل السياحي في الداخل لا سيما قطاع النقل و النقل الجوي بصفة خاصة، و العمل علي تغيير الصورة التي ارتسمت عن الجوية الجزائرية (باعتبارها المؤسسة الوحيدة الفاعلة في قطاع النقل الجوي) مثل التأخر و نوعية الخدمة ؛
* تدعيم السياحة الداخلية من الشمال إلي الجنوب و أيضا من الجنوب إلى الشمال.

يصب هذا طبعا في جعل من الجزائر نقطة جذب للسياح، بدلا من الإبقاء عليها كنقطة عبور، ثم خدمة المصلحة التنموية المختلفة للفرد و تماشيا مع أهداف الدولة المسطرة في ظل تحقيق هدف سامي هو بلوغ تنمية مستدامة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، من خلال تحسين ظروفه المعيشة بفضل عوائد السياحة، والفرصة مواتية في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها وتعرفها الجزائر من خلال انتهاج الاقتصاد الحر و فتح المجال أمام المنافسة، و التركيز على الفرد في تحقيق التنمية.

خلاصة

يمكن أن نلخص أن السياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية كمصدر بديل للعملة الصعبة و أن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية، إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة

خاصة في القطاع الاقتصادي يكمن في الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي،زراعي، خدماتي) ما يُسمى بالتعبير الاقتصادي بالاقتصاد المتنوع. ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله، رغم ما يعيقه من قلة هياكل الاستقطاب و الهاجس الأمني علي حدود الصحراء.

فالجزائر يمكن أن تصبح وجهة سياحية جديدة، بدخول المحترفين الأجانب للاستثمار في هذا المجال بالإضافة إلى تسطير مشروع لتطوير التكوين حول الاستقبال و الإيواء وفنيات الضيافة، فمع التكوين و التأهيل للمستخدمين و العمال يرفع التحدي أمام سوق تنافسية و مفتوحة. وهو أمر هام لتطوير السياحة في الجزائر و تحسين الخدمات التي تعتبر نقطة الضعف في هذا القطاع، يجب أن يدرك القائمون على قطاع السياحة في بلادنا (وهو ما أكدته رئيسة مجلس الأعمال البريطاني الجزائري) بأن الأهم ليس في بناء الفنادق الكبيرة الفخمة والمكلفة، بل في توفير فنادق صغيرة ومتوسطة بخدمات مقبولة و بمزايا هندسية ومعمارية خاصة بالمنطقة وبالبلد، تكون في متناول الأسر وتستقطب أعداد كبيرة من السياح.

السياحة مرتبطة بفكر الوعي الحي لأفراد المجتمع و هذا ما يتطلب التوعية لتحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية و هي بدورها أهداف التنمية المنشودة. هذا ما يجعلنا نستعين بالدراسات والأبحاث والتصورات النظرية في الميدان السياحي لما لها من كفاءة في وصف وشرح وتشخيص لمختلف المشكلات والمعوقات التي تعترض هذا القطاع وتقترح حلول ومخارج عامة لتلك المشكلات.

المراجع :

1- حمدي عبد العظيم: السياحة، مكتبة زهراء الشرق، مصر،1996.

2- خالد كواش: مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد01.

3- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 6720، الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 2012.

5- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 6998، الصادرة تاريخ 27 فيفري 2013.

6- جريدة الشروق اليومية الجزائرية، ا لعدد3656، الصادرة بتاريخ 16مايو 2012.

7- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 6998 الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2013.

8- علي العبادي: واقع و متطلبات تطوير السياحة و الصناعات التقليدية في الوطن العربي، مجلة

التنمية الصناعية، العدد42، المغرب، 2001.
9-سعيدان علي: واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
10- محمد حافظ حجازي مرسي: إدارة التسويق السياحي و الفندقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.
11- د. عبد الرحمان محمد العيسوي: علم النفس السياحي في خدمة المؤسسات السياحية و الفندقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص23.
الملتقيات :
* الملتقى الدولي حول (وضع و تدعيم النظم التنافسية المستهدفة للنوعية في السياحة) الذي نظم بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، الذي نشرت توصياته علي الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة.
* الملتقي الدراسي حول السياحة والاستثمار السياحي الذي نظمته جامعة سعد دحلب يومي 11-12جوان2008 .

دار التل للطباعة

رقم الإيداع: 2014–4343

ISSN 2437-0436 ر.د.م.د